دور حركة العين
فى بناء الفعل الثلاثى المجرد وتصرفه

الدكتور

ممدوح عبد الرحمن

كلية دار العلوم

جامعة المنيا

إهداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة/ جليلة حسنين منصور التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة وشمعتى التى تضئ لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى وعونى وساعدى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطرق بقدمى

فعدت كذى رجلين رجلٍ صحيحةٍ

ورجل رمى فيها الزمان فشلّتِ

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علي ظلعها بعد العثار استقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

١-

أ- الموضوع :

ينقسم الفعل إلى نوعين :

١- **فعل مبنى للمعلوم :** وهو الذى يرفع فاعلاً ، وهو الأصل فى الأفعال، ولا تخرج أوزان الماضى منه - فى الغالب - عن ثلاثة، تنشأ من تحريك عينه بالفتح مثل : كتَب، أو بالكسر نحو : علم، أو بالضم مثل : ظرُف، أما فاؤه فتفتح فى كل الحالات، والأوزان التى تفتح فيها فاء الفعل ماضيًا كان أو مضارعاً هى ما يكون فيها مبنيًا للمعلوم.

٢- فعل مبنى للمجهول (أو للمفعول) : وهو الذي يرفع (نائب فاعل) ولتحقيق ذلك تطرأ تغييرات على الأفعال الماضية والمضارعة المبنية للمعلوم لتصير مبنية للمجهول، خصوصاً حركة عينة سواء أكان صحيحاً أم معتلاً، وتتأثر تبعًا لذلك كلٌ من عينه ولامه فتتغير بنيته الصرفية.

أنكر بعض المحدثين فى العالم العربى قيمة الحركات فى الدلالة على وظيفة نحوية، وهنا يبدو سؤال هو إذا لم يكن للحركة الإعرابية قيمة فى الوظائف النحوية، أفليست لها قيمة صرفية فى تصنيف الأفعال إلى أبواب، فإذا كانت الأسماء فى النحو تخضع لأبواب نحوية تتميز بعلامات فإن الفعل فى دخوله فى باب صرفى يتميز بعلامة وهى حركة عينه، وعلامة أخرى تتبعها فى تصرفه فى الزمن المضارع فإن للحركة قيمة فى الباب النحوى

والباب الصرفى.

والمحمولات الأصلية في العربية هى المحمولات المصوغة على الأوزان الثلاثة : «فَعَل» و«فَعِل» و«فَعُل» ويمكن إضافة ما أسماه النحـة العرب القدامى «بالجامد» إلى هذا الصنف الأول من المحمولات. وتعد هذه المحمولات الأصلية مصادر اشتقاق بالنسبة للمحمولات الأخرى، سواء المحمولات الفعلية أم غيرها، ويمكن أن نميز داخل الاشتقاق بين نوعين اثنين : «الاشتقاق المباشر» و«الاشتقاق غير المباشر». فالمحمولات المصوغة على وزن «أفْعَل» «ووزن «فَاعَل» .. ووزن «افْتَعَل» مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات الأصلية . أما المحمولات المصنوعة على وزن «تفاعَل» و«تفعَّل» ، فهى مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات المصوغة علي وزن «فاعَل» ووزن «فعَّل» وبطريقة غير مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن «فَعَل» و«فَعِل».. ولنأخذ، للتمثيل لقواعد تكوين المحمولات، قاعدة التعدية فى اللغة العربية فتُشتق طبقاً لهذه القاعدة، المحمولات المصوغة على وزني «أفْعَلَ» و«فَعَّل» من المحمولات المصوغة على الوزنين الأصلين فَعَل وفِعل[1].

وتعتمد وظيفة الفاعل في الجملة العربية على حركة عين الفعل فى تصنيف الأفعال التى يمكن أن تسند إلى الفاعل ويكون في الجملة مكونات أخرى كالمفعول أو لا يكون وذلك وفقاً لنوع الحركة؛ لأن الأفعال من باب «كرُم» المضموم العين فى الماضى والمضارع غالباً ما تكون أفعال لازمة، لأن التعدى واللزوم لا يتوقف على تصرف الفعل من الزمن الماضى إلى الزمن المضارع، بل تلازمه الصفة وفقاً لحركة عينه، ومثل هذه الوظائف التى يقوم بها الفعل تختص بالعربية دون اللغات الأخرى.

وتفريعات الأبنية الفعلية قد نُظرَ إليها فى المنهج النحوى القديم من زوايا أربع[2].

(أ) زاوية شكلية.

(ب) زاوية دلالية.

(جـ) زاوة تصريفية.

(د) زاوية صوتية.

ففى الزاوية الشكلية قُسِمَ الفعل وفقاً لعناصر بنائه إلى مجرد ومزيد، ووفقاً لحركة عينه إلى مفتوحها ومضموها ومكسورها ... إلخ.

وفى الزاوية الدلالية إلى ما يترشح عن أبنيته من معانى المطاوعة والتعدية والشدة والمشاركة والزمنية .. إلخ. وفى الزاوية التصريفية إلى مستوى تصرفه وجموده. وفى الزاوية الصوتية إلى ما يطرأ على بنية الفعل من إعلال وإبدال وقلب ... إلخ(٣) .

والتماثل فى الحروف والحركات نوع من الثقل لجأت اللغة إلى تحاشيه، ففى ظاهرة توكيد الفعل بالنون خصوصاً فى الأفعال الخمسة أو الأفعال المنتهية بحرف النون، أى أن النون هى لام الفعل عند توكيد هذا الفعل بالنون تلجأ اللغة أو ناطقوها بصفةٍ خاصة إلي تحاشى هذه المماثلة، إما بإدغام أحد النونين فى الآخر أو بحذف النون إذا كانت هناك ثلاث نونات أو الفصل بين النونات بالألف مثل تضربنانٍّ، وهذه الظاهرة تجدها فى الحركات عند تتابعها ولذلك تجد الفعل الثلاثى المجرد تتشكل عينه إما بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة فى حالة الزمن الماضى؛ لأنه مبنى على الفتح، أما فى الزمن المضارع حيث يرفع آخره، فإنَّ هناك ثلاثة أبواب تبقى حركة العين فيها ثابتة بين الماضى والمضارع غير أن هناك ثلاثة أبواب أخرى تتغير فيها حركة العين، وهذه الظاهرة تعد لونًا من التوازن أو المناسبة تلجأ إليها اللغة والناطقون.

ظلت مشكلة التصنيف تلازم النحاة العرب منذ بداية تدوين العلوم العربية ومحاولة التقعيد لها إلى العصر الحديث، والأفعال عُرفت علي أنها قسم من أقسام الكلام ولم يختلف على ذلك باحثان، ولكن توظيف حركة عين الفعل مميزاً لتقسيم من تقسيمات الأفعال لابد وأن يكون له دلالة، إما لكثرة الموروث من الأفعال، وإما للبس بين أنواع الأفعال من جامد ومتصرف وصحيح ومعتل ومجرد ومزيد ومتعدى ومبنى للمعلوم أو المجهول إلى آخر المشكلات التى يمكن أن تعترى الأفعال بالإضافة إلى مسألة تحديد الزمن.

وأول ما نلحظه هو أن الصرفيين تنبهوا إلى أن أوزان الأفعال يمكن ضبطها وحصرها، فإنها لاتجاوز بضعة وعشرين بناءاً، وهى التى نعرفها فى دراسة الفعل ثلاثياً ورباعياً مجردين ومزيدين بمعانيهما الداخلة تحت كل قالب من قوالب هذه الأوزان.

فعلماء العربية، في دراسة ظاهرة حروف العلة «واى»، قد خلطوا أحياناً بين الصوت والرمز الكتابى، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية، كذلك خان بعضهم الحظ فى التعرف بدقة على القيم الصوتية المختلفة لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة (الألف والواو والياء)، يضاف إلى كل ما تقدم أن الأصوات التى يرمز إليها فى العربية بالرموز «واى» أصوات تتعرض للتغير بصورة أكبر وأوضح مما يقع لغيرها من أصوات(٤).

اللغة بنية شكلاً وليست جوهراً فحسب إنها نظام من القيم ووحداتها خلافية سلباً أو إيجاباً، وعلى اللغوى أن يبتعد عن دراسة الجوهر (الفكر)، ويهتم بمبدأ التلاؤم الذى يسمح له بتكوين المواضع اللسانية وإدراكها التى لا يمكن أن تكون قضايا مجردة؛ بل هى عبارة عن نسق من القيم.

هكذا يمكن تصور الجهاز اللساني، أو على الأصح جهاز مفاهيم اللسانيات البنيوية(٥)، فقد اتجه البحث اللغوى الحديث إلى نقد منهج النحاة والصرفيين وكان من هذه النقود جمود الميزان الصرفى من ناحية، وإشكالية رسم الهمزة التي تخضع بالتبعية لحركة عين الفعل من ناحية أخرى.

فمن نقود المحدثين للمنهج الصرفى جمود الميزان الصرفى على أحوال معهودة، مما جعل باب الاشتقاق جامداً، وهو ما وسم العربية بعجز عن أن تلحق بسيل المصطلحات العلمية والفنية، المتدفق بفعل الحضارة الإنسانية. ويتصل بالميزان اضطراب المصادر من الثلاثي؛ فهى قلقة فى قواعد اللغة، كما أن صعوبة الثلاثى، فى أكثرها، متأتية من اضطراب عين المضارع المصاغ من الثلاثى. ومما يزيد الأمر صعوبة أن ليس لعين المضارع قاعدة حاسمة تغنى عن مراجعة المعاجم.

ويرد دكتور صبحى الصالح هذا التنوع فى أضرب الثلاثى، وتغاير حركات عين المضارع إلي اختلاف اللهجات، وهو ما ينم – في رأيه– عن فوضي الرواة فى التقاط الروايات ، وولوعهم بجمع الصيغ النادرات(٦). فى حين يرى العلايلى، أن سبب ذلك، كون العربى لم ينته بالأفعال على الوجه الأكمل... أدى إلى مثار من الاضطراب الواضح(٧) . فمعالجة العرب القدامى للغتهم عند وضع ضوابطها لم تخل من فكر اجتماعى ونظرة إلي واقع اللغة فى مسرحها الاجتماعى والثقافى، وأن هذا الفكر وتلك النظرة يستحقان نظراً علمياً دقيقاً بغية تأصيلهما وتعميقهما بمراجعة مسائل اللغة وقواعدها. قد دعا يوسف سعادة فى كتابه (تعديل القواعد العربية) إلى جعل عين المضارع مضمومة دائماً(٨)، حتى ولو ضحينا – مؤقتاً – بالرنّة الموسيقية المكتسبة بالسماع وكثرة الاستعمال»، فنقول تبعاً لهذا الاقتراح، جَلَسَ يَجْلُسُ، وفَتَحَ يَفْتُحُ، وعَلِمَ يَعْلُم.

أما همزة الأمر الثلاثى، فيرى أن تكون دائماً مكسورة، ثم يستدرك إذا كان المضارع أجوف أو ناقصًا أو مقصوراً، فتعطى عينه «الحركة المناسبة»[٩].

وتتضح قيمة تحليل الأبنية الصرفية للثلاثى المجرد، وقيمة تقسيمها إلى ستة أبواب فى تقسيم المجرد الثلاثى إلى ستة أبواب وفقاً لنوع حركة العين فى الماضى ثم تصريفه إلى المضارع، فقد لا تظهر جدوى هذا التحليل والتصنيف فى الفعل الصحيح، لكن هذه القيمة تعظم ويعظم أثرها فى حالة الفعل المعتل الوسط أو الآخر وكذا الفعل المهموز، فهذه المسألة تمثل إعاقة للدارسين في مراحل التعليم المختلفة من حيث إهمال القواعد النطقية التى قد يظن أنها من الإملاء، وهى ليست كذلك إنما هي من بنية اللغة أى العملية الصوتية وليست الكتابية أو الإملائية؛ لأنها تتعلق بأبنية الصرف والتصريف وأساس القضية هو تصنيف الأفعال غير المحدودة إلى فئات يكون من بين هذه الفئات التى قسمت وفقاً للمبنى، والثلاثى بدوره ينقسم وفقاً لحركة عينه، وهى المحور الوحيد القابل للتغيير من فتحة إلى كسرة إلى ضمة إلى ثلاثة أقسام، وفى تصرفه للمضارع تتضاعف هذه الإمكانية، وعلى أساس هذه الحركة التى تتغير عند التصريف من ماضٍ إلى مضارع تشكل الحرف المعتل سواء أكان ذلك فى وسط الفعل أم نهايته، فلحركة عين الفعل دور فى تصنيف الأفعال من ناحية، وتصرف المعتل منها على هيئات من ناحية أخرى، والتحكم فى دلالتها من ناحية أخرى، وتقسيم هذه الدلالات وفقاً للهيئات من ناحية أخرى.

فالفعل باعتبار عدد حروفه يكون ثلاثيًا، ورباعياً ، وخماسياً، وسداسياً وهو أقصى ما يكون عليه الفعل عدد حروف.

وهيئة الفعل هذا التى شكلها زمانه وعدد حروفه أعطت هذه الحروف

حركات وسكنات خاصة بكل هيئة.

ومعرفة أبنية هذه الأفعال تعنى معرفة هيئاتها بحروفها وحركاتها وسكناتها ولما كانت هذه الهيئات كثيرة ومنوعة فإن منهج تقسيمها قائم على ثلاثة اعتبارات :

١- الزمان ماض، ومضارع، وأمر.

٢- عدد الحروف مجرد ومزيد فيه.

٣- حركات هذه الحروف وسكناتها.

لقد قسم الصرفيون الثلاثى المجرد إلى أبواب وحاولوا فى استنتاجاتهم عقد صلة أولا : بين حركة العين ودلالة فئة من هذه الأفعال كما حاولوا استنتاج خصائص هذه الأفعال وسلوكها عند التصرف من الماضى إلي المضارع، وعقدوا صلة بين هذا السلوك ودلالة فئة من هذه الأفعال.

ونتناول - هنا - الجانب المتمثل فى معرفة أحوال أبنية الكلم، معرفة الأحوال والتغييرات الطارئة على البنية التى تؤدى إلى تحويل البناء المفترض أن تجئ عليه الكلمة إلى بناء آخر تتطلبه الأحوال العارضة، فيعدل عن الأصل المجرد إلى بناء آخر؛ من ذلك ما نراه من تغير فى أصل الاشتقاق (مادة الكلمة الأصلية) لكثير من الأفعال المعتلة؛ فالفعل (قال)، على سبيل المثال، عينه فى المضارع واو (يقول)، وعينه فى الماضى ألف، وعينه فى الأمر مفقودة (قُل)، كما أن صيغة الماضى والمضارع والأمر تخالف كل الأوزان المجردة التى وضعها الصرفيون للماضى والمضارع والأمر، وقد عدّ الصرفيون هذا التغير انحرافاً عن الأصل وعدولاً عنه.

والمقصود بالأصل، هو البناء الذى ينبغى للكلمة أن تأتى عليها طبقاً لقواعد اشتقاق الأبنية وصوغها فى العربية ولموضع الأصول والزوائد فيها،

فإن خالفت الكلمة ذلك الأصل فإن لهذه المخالفة أسباباً، وبيان ذلك أنك إذا قلت، مثلاً، قام لم تستطع أن تتبين التغيير فى هذه الكلمة إلا إذا رددتها إلى الأصل.

إن مقولة الأصل مبدأ مهم قامت عليه الدراسات الصرفية عند العرب، وفائدتها تتمثل فى أنها معيار ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة(١٠) .. كما أن القول بالأصل المجرد يكفل للصرفيين وضع قواعد كلية عامة لصوغ الأبنية فى العربية؛ إذ يعتمدون فى صوغ تلك القواعد على الأصل المجرد المشترك بين أمثلة كثيرة من الكلمات التى قد يتحقق فى بعضها، وقد لا يتحقق فى بعضها الآخر، فبدلاً من وضع قاعدة منفصلة لكل صنف منها نضع قاعدة واحدة تعتمد الأصل، بغض النظر عن شوارد الأمثلة التى ترجع إليه.

ونماذج الأبواب لتعدد المواد وكثرتها تتجلى فى : «فَعَل فعُل ، وفَعَل يفعِل، وفَعِلَ يَفْعَلُ». وهى فى الكثرة على الترتيب :

– كل ماض مكسور العين مضارعه مفتوحها قياساً .

– لو سمع مضارع على وزن «يَفْعُل» – بضم العين – أمكننا أن نحكم على ماضيه بطريق القياس أنه مفتوح العين، أو مضموها، إذا كان من الأنواع القياسية.

فإذا لم يكن قياسياً احتمل الأمر أن يكون على «فَعَل» – بفتح العين – أو «فَعُل» – بضم العين – لا غير.

ب- الدراسات السابقة :

ليست هناك دراسات سابقة فى حدود اطلاعى فى حركة عين الفعل ودورها فى كل من الاستعمال والتقعيد، ولكن حركة عين الفعل ظاهرة لغوية شأنها شأن كل ظواهر اللغة تعرض فى كثير من الدراسات قديمها وحديثها، لكنّ المؤلفات التى عنيت بمشكلات أقسام الكلام العربى لم توظّف حركة عين الفعل عند محاولتها إعادة تصنيف الكلام العربى، ومن ذلك كتاب الدكتور مصطفى فاضل الساقى (أقسام الكلام العربى بين الشكل والوظيفة)(١١)، إذ خلت المواضع التى تعرض فيها لدراسة الفعل من الإشارة إلى هذه الظاهرة، أو محاولة اتخاذها معياراً للتصنيف أو التقسيم، والمواضع التى تعرضت فيها الدراسة للفعل هى (اختلاف النحاة فى تحديد الفعل وعلاماته) من ص ٦٧-٨٢، و(الصيغة) ص ١٨٩-١٩١، و(الوظائف الصرفية لأقسام الكلم) ص ٢٠٣-٢٠٩، (الفعل ودلالته على الزمن) ص ٢٢٩-٢٤١، (مميزات الفعل) ص ٢٤١، (الفرق بين الفعل والمصدر) ص ٢٤٢، غير أنه تعرض للفعل الماضى المفتوح العين والمكسور والمضموم، في إطار معالجة الوظائف التى يؤديها الفعل، وهو يقصد المعانى التى تؤديها الأفعال فى (تعدد المعنى الوظيفى للفعل) من ص ٢٨٣ -٢٩٨، والدكتور تمام حسان فى كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) فى الفصل الذى عقده فى الفصل الرابع (النظام الصرفى من ص ٨٢ -١٣٣) للمستوى الصرفى أشار إشارة غير صريحة إلي انقسام الأفعال إلى ستة أبواب ويقصد بذلك التقسيم تقسيم القدامى(١٢)، خصوصاً أن حركة العين فى الأفعال الماضية تميزها عن فصيلة الأسماء، خصوصاً المصادر والصفات التى عدّها دكتور تمام حسان قسماً مستقلاً من أقسام الكلام العربى.

جـ- أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا البحث في أنه يدرس ظاهرة تبدو صوتية؛ ولكنها تتعلق بالتصريف ومن ثم النحو، وربما أمكن بها تصنيف الأفعال إلى حقول دلالية، وكثيراً ما يؤخذ مفهوم «القواعد على أنه يعنى قواعد النحو وحده. وهذا فهم غير دقيق، ولعله يراد منه الإعراب ووجوهه. أما وضع قواعد اللغة فيقتضى لزوماً النظر فى ظواهر اللغة وخواصها العامة جملة، حتى نصل إلى بناء متكامل، ينتظم قواعدها الضابطة لأحكامها من الزوايا الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية جميعاً.

أما وجوب وضع نظام متكامل لقواعد اللغة فذلك أمر يتمشى مع طبيعة اللغة وخواصها التركيبية التى تعنى بدورها التكامل بين وحدات البناء. ودليل ذلك شدة ارتباط النظم الصوتية والصرفية والنحوية بخاصة، واعتماد بعضها على بعض فى التحليل والوصول إلى نتائج صحيحة، تنبئ بوضوح عن تكامل القواعد، لا فرق بين مستوى وآخر.

فالنظام الصوتى كثيراً ما يمدنا ببعض الضوابط التى تفيدنا، بل التي لا غنى عنها، فى تفسير مسائل الصرف والنحو من آن إلى آخر.

وحقيقة الأمر أن جملة كبيرة من النظام الصرفى العربى لا يمكن تفسيرها تفسيراً صحيحاً إلا بالعود إلى النظام الصوتى، ويكفينا دليلاً على ذلك جملة قواعد الإبدال والإعلال.

وكذلك النحو، فى كثير من مسائله فى حاجة إلى الاسترشاد بالظواهر الصوتية. علامات الإعراب طويلها وقصيرها من الناحية النحوية (والصرفية أيضاً)، كلها لبنات من البناء الصوتى فى أصلها وحقيقتها.

وليس بمنكور أن النحو (بمعناه الضيق Syntax) يفيد من تلك

الظواهر الصوتية التى تكسو التركيب كله فى تعيين نوع جملة وتصنيفها على وجه يميزها بعضها من بعض، والنظام ينبغى أن يتصف بـ لعمومية وصلاحيته للتطبيق على أمثلة مكوّناته بلا فرق. ولكن يحدث أحياناً أن تقع أمثلة متفرقة لاتخضع لهذا التطبيق، لانتظامها خواص تفترق فى قليل أو كثير عن خواص مفردات هذا النظام ذى الأحكام والضوابط المطردة. وهنا يقع الدارس فى حيرة عند معالجة هذه الأمثلة التى لا تخضع لقواعد هذا النظام خضوعاً يسوِّغ ضمها وحسبانها من أمثلة مفرداته، وعند معالجة هذه الأمثلة يختلف الباحثون في موقعها وطرائق معالجتها.

وشكلت حركة عين الفعل منهجاً متكاملاً فيؤثر أولاً على تصنيف الأفعال إلى مجموعات ستة، ويؤثر ثانياً على تمييز المتعدى من اللازم، ويؤثر ثالثاً على معرفة أصل حرف العلة الواوى أو اليائى، ويؤثر رابعاً على قواعد الإملاء فى رسم الهمزات، ويؤثر خامساً علي تصنيف المصادر الثلاثية، والإسهام فى تقليل قيمة مبدأ السماع، ويؤثر سادساً فى أغلب المشتقات فيكون مظهر حركة عين الفعل منهجاً متكاملاً فى دراسة مفردات اللغة العربية وصيغها من ناحية، وإطاراً عاماً لوضع قواعد النظام الصرفى الذى يضبط تصريف عنصريه الرئيسين الأفعال والأسماء.

وبالرغم من هذا لم يعط الدكتور كمال بشر مسألة حركة عين الفعل الأهمية التي تستحقها، وأخرجها من دروس التصرف وعدها من بـ ب الثروة اللفظية أى متن اللغة مما لا تعلق له بالتصريف(١٤).

جاءت هذه الدراسة لتناقش فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى حول الحركات التى جعلها عملية استقرائية مبنية على الذوق العربى، وهذا أمر لا يتمشى مع العلامات الإعرابية لأن العلامات قابلة للتغير والتبدل فى كل عصور العربية، وذلك بقابلية المفردات للدخول فى تراكيب. وذلك إلى ما شاء

الله وكان يمكن أن يبنى الأستاذ إبراهيم مصطفي رأيه على حركات البناء الثابتة أو حركات الأبنية الصرفية حركة عين الفعل، وذلك بجدعها من المعاجم أو كتب الأفعال وكتب الحماسة والجمهرة والمختارات والرسائل والدواوين إلخ، فهذه مصادر محدودة مهما بلغت مادتها، لكن العلامات الإعرابية قابلة للتغير وفقاً لاحتمالات إبداع العقل البشرى العربى[١٥].

وفى كتاب (من أسرار اللغة)[١٦] للدكتور إبراهيم أنيس يَعُدُّ رصد الحركات لوناً من الصناعة اللغوية والتصريفية، وأنها ليست من الاستعمال فى شئ، وربما نؤيد د. إبراهيم أنيس فى بعض ما ذهب إليه من حيث تقسيم الأبواب، وتصنيف الأفعال وبناء قواعد صياغة المصادر والمشتقات على أساس هذه الأبواب، ومحاولة وضع قيود في صوغ المصادر والمشتقات ليسهل فصل بعضها عن بعض وهذا مبرر يحسب للصرفيين، فكثرة المشتقات وأنواع المصادر هى التى دعت إلى مثل هذه الصناعة كما لا ننكر أن بعض اللهجات تستعمل علامات بعينها وتخالفها قبائل أخرى في هذا الاستعمال ومن هنا انقسمت حركة عين الفعل إلى قسمين أحدهما يتبع فقهاء اللغة وهو القائل بطبيعة الاستعمال، والتداخل بين اللهجات والرأى الآخر خاص باللغويين والصرفيين، وهو مسألة القسمة العقلية، والقسمة العقلية أوضح ما يكون فى استعمال ستة أبواب من تسعة. والعناصر القابلة للتحول والتطور فى اللغة هى المفردات ذات الصيغ (أى العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية) والعناصر الأخرى التى لا تخضع للصياغة الاشتقاقية إنما هى مبان تنتمى إلى نظام اللغة فمعانيها وظيفية وصورها محفوظة مسموعة لأن هذه الصيغ محددة. وبهذا برع علماء العربية فى دراسة لغتهم والنظر فى جوانبها المختلفة، ووصلوا من ذلك كله إلى حصيلةٍ هائلة عميقة من القواعد والقوانين التى حددت خواصَّها الأساسية، وضمنت لها النقاء

والتفوق على ما حولها من ضروب الكلام الدارِج المتسم بالفردية والصفات البيئية الضيقة.

د - مشكلة البحث :

حروف العلة كثيرة التغير؛ لأنها ضعيفة، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل[١٧]؛ بحيث يرى النحاة أن القلب إنما هو للتخفيف وتسهيل النطق[١٨].

والواو والياء صوتان مركبان مستثقلان، لكن الاستثقال ليس قائماً فى كل أحوالهما. فهناك سياقات يرى النحاة فيها خفة الواو، والقلب فى الصوائت كثيراً ما يكون طبيعياً دون أن يقصد إليه المتكلم، حيث ينزع عن طبيعته طلباً للخفة[١٩]. فالتقارب والتشابه هما أساس الإبدال، وهما من خصائص المجانسة.

ودكتور كمال بشر من أصحاب المنهج البنيوى الوصفى الذين نقدوا منهج الصرفيين العرب فى تناول اللغة من ناحية، ومعالجة قضاياها من ناحية أخرى ووضع نظام القواعد من ناحية ثالثة، ولقد تعرض لمسألة حركة عين الفعل وعاب على الصرفيين العرب معاملة الفعل صحيح العين معاملة الفعل الأجوف معتل العين واستعمل لذلك رموزاً صوتية تميز بين الصائت القصير والصائت الطويل، وقد رأى أن مسالك الأفعال صحيحة العين يختلف عن مسلك الأفعال معتلة العين فى التصرف ولعله قصد دون تفصيل أن يعيب نظام التقسيم بحيث تجعل رؤوس الأبواب الستة ونماذجها أفعالاً صحيحة مألوفة، وكأنها معيار نقيس عليه وهى (نصر ، ضرب، فتح، فرح، شرف، حسب)، والوصفيون يعيبون دائماً الاتجاه المعيارى فى الدراسة والتعليم، والمهم من وجهة نظر دكتور بشر هو أن نصنف أفعالاً معتلة

الوسط أو الآخر ومهموزة الوسط أو الآخر تحت هذه النماذج المعيارية الصحيحة هو خطر كبير وإن لم يتوسع فى التمثيل له بل اكتفى بالفعلين (قال، باع) ، ورأى أن الحل يكمن فى اتباع المنهج الوصفى فى التحليل أى التفريق بين عين الفعل التى يصحبها صائت قصير وبين عين الفعل التى تكون بنفسها صائتاً طويلاً أو ياءاً أو واواً أو اتباع المنهج التاريخى الذى يرصد التطور في استعمال الفعل أو سلوك حركة عينه مسلكاً غير مألوف أو غير مطابق لقواعد الصرفيين فيشير فى ذلك إلى مبدأ التطور فى الاستعمال وجنوح الصيغ الصرفية إلى التآكل بالحذف أو إعادة الترميم بزيادة صائت قصير أو طويل على الصيغة كما رأى فى التفسير باتباع المنهج التوليدى التحويلى وسيلة مناسبة لرصد أصل البنية فى قال التى هى (قَوَلَ) وباع التى هى (بَيَعَ)، وهذه المتاهة التى رأى دكتور بشر فى اتباعها حلاً للتخلص من قواعد الصرفيين التى تفوق الفهم خصوصاً فى مسائل الإعلال والإبدال إنما هى طرق للتفسير أو قل التحليل؛ لكنها لا تشكل نظاماً صرفياً متكاملاً وإن صلحت لتفسير بعض الظواهر، ناهينا بأنه يجمع مناهج التحليل اللغوى جميعاً فى معالجة ظاهرة واحدة، وقد عد اللغويون هذا المسلك خللاً فى الدراسة.

فالميزان الصرفى يبنى على أحرف صحيحة هى الفاء والعين واللام (فَعَلَ)، أما أسماء اللغة وأفعالها فمنها الصحيح ومنها المعتل ومنها ما أبدلت حروفه بحروف أخرى، إما من الترقيق إلى التفخيم أو العكس، كما أبدلت حروف صحاح بأخر علل وكما استعملت بعض المفردات بصورتين يختلف فى إحداها ترتيب الحروف عن الأخرى فيما يعرف بظاهرة القلب المكانى، وقد أمكن الميزان الصرفى المفترض رصد مثل هذه الظواهر بالرغم من الاختلافات العديدة بين الصرفيين فى وزن بعض مفردات العربية إلا أن

هذا الميزان يعد ضابطاً لمسائل التصريف جميعها، بل هو عنصر جوهرى فى بناء نظام قواعد التحليل الصرفى، أضف إلى ذلك العنصر الجوهرى الثانى وهو حركة عين الفعل التى تسهم فى وضع الضوابط والشروط للتصرف فى كل من الأسماء الأفعال التى هى ميدان الدرس الصرفى[٢٠].

يبدو أن المحدثين استشعروا اللبس الذى يمكن أن يحدث بين الصيغ والمعانى التى تؤديها، فمالت اقتراحاتهم إلى الحذف والتخلص، وذلك أيسر عليهم من التفكير فى الحلول، فالفعل المضارع المبنى للمجهول من الثلاثى والرباعى قد يشتركان فى لفظ واحد، فكل من يجرى ويُجرى إذا بنى للمجهول قيل فيه (يُجرَى) وكل من يَنام ويُنيم إذا بنى للمجهول قيل فيه (يُنام) وكل من يلوم ويُليم قيل فيه (يُلام).

وقد يشترك أكثر من فعل فى لفظ واحد، فكل من يقول ويَقيل ويُقيل إذا بنى للمجهول قيل فيه : يُقال، وقد يشترك فعل الأمر والماضى المبنى للمجهول فى لفظ واحد نحو بيعا وبيعوا هناك أفعال تتشابه نطقاً وتتشابه فى حركة العين، ولكن عند التصرف إلى الزمن المضارع تسلك كل منها مسلكاً مخالفاً مثل (سَعَى)، أما (دَعَا) فمضارعها (يَدْعُو) وإذا كان المحك فى ذلك حركة عين الفعل فإن هناك أفعالاً لا تخضع لهذا التغير فى النطق والشكل الإملائى مثل (خَافَ) ومضارعها (يَخَافُ) وهى من باب (نَصَرَ) الذى تتحول عينه إلى واو فى المضارع. فالألف الثالثة نطقاً تكتب ألفاً فى نحو «دَعَا» ولكنها تكتب ياء فى نحو «سَعَى» ولو راعينا النطق وحده لوجب كتْبها ألفاً فى كل حال. ولقد بحث اللغويون القدامى فى فلسفة القاعدة، وتعليل ظاهرتها اللغوية مع القاعدة ذاتها ووظيفتها فى الصرف والنحو فكان أن جمعوا بين أصول اللغة التى تقتصر على نص القاعدة وعلم اللغة الذى يجر الدارس إلى فلسفة الأسباب والمسببات، إلى أصل الكلمة

وتطورها واستعمالها[٢١]. وقد قدم علماء الصرف تفسيراً مقبولاً بمنهجهم، حيث قرروا كتابتها ألفاً إذا كان أصلها واوياً (دعوت)، وياء إذا كان هذا الأصل يائياً (سعيت)، وهو في الوقت نفسه تفسير مقبول لتعرف البنية العميقة للكلمات، وللتنبيه على الفروق فى أصل هذه الكلمات عند إخضاعها للتصرفات المختلفة. ومع ذلك يبقى هذا النهج فى رسم هذه الألف يمثل صعوبة ظاهرة تواجه العامة وبعض الخاصة، الأمر الذى دعا بعض الدارسين إلى المناداة بكتابة هذه الألف ألفاً فى جميع الأحوال، وفاءً بالأداء النطقى لها، وأنفق مجمع اللغة العربية جلسات حاول أعضاؤه فيها إيجاد حل لإصلاح النظام الكتابى، ولم تتجه الأنظار إلى مسألة التصريف، فالحلول التى يبحث عنها المجمع من حيث إصلاح الكتابة محاولات تتجه إلى سطح الظاهرة، لكن الحل يكمن فى عمق الظاهرة وهو التصريف ومباحثه. فقد اشتد النقاش والجدل حول كتابة الألف الثالثة نطقاً مرة بالألف كما فى «دَعَا» وبالياء أخرى فى نحو «سَعَى» ومال الرأى فى مجمله إلى وجوب كتابتها بالألف جميعاً حسب النطق الحقيقى لها.

اتفق القدامى من النحويين وعلماء التصريف على أن المفردات مشتقة إما من المصدر، وهذا قول البصريين وإما من الفعل الماضى، وهذا قول الكوفيين، وللمصدر والفعل الماضى معنيان معجميان ووظيفيان بما كانت هذه صفته لايصلح أن يكون أصلاً لغيره؛ لأن المشتقات الأخرى لها معانٍ معجمية ووظيفية، فلماذا اختصّ المصدر أو الفعل الماضى بالأصالة دون غيرهما؟

كما تتخلف مفردات كثيرة عند رجوعها إلى كل من هذين الأصلين وإذا تخلف شئ عن الدخول فى أحدهما، دلّ ذلك على عدم شمولهما لكافة المفردات، وكان المفروض فى الأصل أن يستوعب جميع المفردات دون تخلّف

١- مَفعِل، وهو الموافق للفعل الثلاثى الذى على وزن فَعَلَ يَفْعِل، مثل:

مَوْعِدُ الرحلة يومَ الخميس، فموعِد : اسم زمان وجلسنا قُرْبَ مَوْقِد البيت، و«مَوْقِد» اسم مكان. وفى بلادنا مَصِيفٌ لطيف، و«مَصِيْف» اسم زمان. وذهبنا إلى مَبِيْعِ الخُضْروات، و«مَبِيْع» اسم مكان.

٢- مَفْعَل، وهو الموافق للفعل مما كان على وزن فَعَلَ يَفْعَل، وفَعِلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ، مثل : هذا مَصْرَعُ الفرسان، فَمَصْرَعُ : اسم مكان ويكون مَصْرَعُ الأبطال وقت الدفاع عن الوطن، و«مَصْرَع» اسم زمان.

ومَشْرَبُ الماءِ فى المَطْبَخ و «مَشْرَبُ» اسم مكان ومَشْرَبُ الماءِ عند العطش و«مَشْرَب» اسم زمان، ومَطْلَعُ القمر ليلاً، و«مطلع» اسم مكان.

وبنى الدكتور داود عبده فكرته عن أصلية المضارع على الطريقة السابقة التى اشتق بها الدكتور ناصر بعض المشتقات، لكنّ الدكتور داود لم يشر إلى دور حركة عين الفعل فى عملية الاشتقاق واكتفى بأن قرر أن صيغة المضارع هى أصل الصيغ جميعاً.

كما اعتمد الدكتور داود عبده على خصائص تتعلق بالقواعد، لا بالاستعمال فى ترجيح أصلية المضارع وفرعية الماضى والأمر معتمداً فى ذلك على أن صيغة المضارع أشمل الصيغ من حيث احتوائها على سمات الفعل وأنه عند صياغة الماضى أو الأمر أو المشتقات نسلبها إحدى سماتها وعند اشتقاق اسم الفاعل أو اسمى الزمان والمكان فإننا ندخل تعديلاً بسيطاً لإبدال الياء ميماً دون الحاجة إلى التعديل فى الحركات، ومن هناك ظهر أنه يبحث عن البساطة فى كلٍ من القاعدة والإجراء، وهذا أمرٌ ينتمى جله إلى القواعد لا إلى نظام الاستعمال، وقد وضع هذا الحل تحت نطاق أدلة لغوية لا تاريخية أو وثائقية، ومعالجة هذه الظاهرة يخضع بالفعل إلى

ظواهر الاستعمال كذوق الأفراد واستعمالات اللهجات والقبائل، وتناسب الأصوات بتفاعلها مع ما يجاورها من أصوات أخرى ومسألة التقعيد بالاشتقاق والتصريف.

٢-أ- الذوق والمناسبة :

للماضى الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية : فَعَلَ وفَعِل وفَعُل، ويلاحظ أن «فاء» الفعل مفتوحة - هنا - دائماً حتى يحصل للمتكلم العذوبة فى اللفظ ويصغى السامع إليه، لأنس السامع بالأخف، بخلاف الاسم، فإنه لما كان خفيفاً يجوّزون الابتداء فيه بالتقيل[٢٦]، أما عين الفعل فلها ثلاثة أحوال، الفتحة والكسرة والضمة، ولا يكون له السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالفعل الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولاسيما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر، فلو كانت العين ساكنة لزم اجتماع الساكنين[٢٧].

لذلك كان للماضى الثلاثى المجرد ثلاثة أحوال نتيجة ضرب حالة «الفاء» الواحدة بحالات «العين» الثلاثة، فيحصل عندنا : فَعَل وفَعِل وفَعُل. والثلاثى المجرد المبنى للمعلوم له وزن واحد فَعلَ بتحريك الفاء واللام بالفتح، وإذا وزنا الأفعال الستة الواردة مع ضبط عينها بالشكل نجدها على النحو التالى : فَتَحَ وضَرَبَ ونَصَرَ على وزن (فَعَلَ) وَظفِر ووَرِث على وزن (فَعِل)، وكَرُم على وزن (فَعُل)، وإذا ما ضبطنا عين مضارع كل فعل من هذه الأفعال نجدها على النحو التالى : يفتح (يفعَل)، (يضرِب) (يفعِل)، (ينصُر) (يفعُل)، (يظفَر) (يفعَل) يرِث (يفعِل)، (يكرُم) (يفعُل).

من خلال هذا الاستقراء نجد أن عين الفعل الماضى إما أن تكون

مفتوحة وإما مكسورة وإما مضمومة والماضى المفتوح العين يأتى مضارعه مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها والماضى المكسور العين يأتى مضارعه مفتوح العين أو مكسورها ولا يأتى مضمومها (مثل ظفر، ورث) والماضى المضموم العين لا يأتى مضارعه إلا مضموم العين (مثل كرُم وعظُم).

فالماضى مفتوح العين تكون حركة عين مضارعه على ثلاثة وجوه فتح وكسر وضم، فتح ، ضرب ، نصر.

والماضى مكسور العين تكون حركة عين مضارعه على وجهين فتح وكسر ظفِر، ورِث.

والماضى مضموم العين تكون حركة عين مضارعه على وجه واحد ضم فهذه ستة أوجه وقد وردت مستعملة بكثرة فى اللغة العربية بنسب متفاوتة فى ذلك. وقد يضع نحوى فعلاً بدل فعل كأن يقال باب فرِح يفرح مكان ظفر يظفر ولاخلاف فى ذلك.

والأفعال الثلاثية المجردة في اللغة يمكن نسبتها إلى هذه الأبواب الستة لتميز كل باب منها بحركة عين ماضيه ومضارعه من جهة ولتميز أفراد كل باب بميزات أخرى كالتعدى واللزوم أو مخارج أصوات العين أو لدلالة معنوية تشير إليها بإظهار مميزات كل باب عند ذكره.

وافترض القدامى بالقسمة العقلية تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة؛ لأنها لم ترد عن العرب وهى :

- فَعُل يفعَل، بضم العين في الماضى وفتحها فى المضارع.
- فعُل يفعِل، بضم العين فى الماضى وكسرها فى المضارع.

- فعِل يفعُل، بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع[٢٨].

وقد نصوا على أن (فعَل يفعَل) بفتح العين فى الماضى والمضارع يكون فيما عينه أو لامه حرف حلق مثل : فتح يفتح، وقرأ يقرأ[٢٩] كما عدوا باب (فعِل يفعِل) بكسر العين فيهما موقوفاً على السماع. وعلى هذا الأساس فكل ما خالف هذه الوجوه التى اعتمدوها يعد شاذاً عندهم.

فَفَعَلَ بفتح العين هو أكثر الأبنية استعمالاً و(فَعِل) بكسر العين هو أقل استعمالاً من الأول ولكنّه كثير، و(فَعُلَ» بضم العين هو أقل الأبنية استعمالاً، أما «فَعَلَ يفعِل» بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع من حيث بنية الفعل (الأحرف المكونة له) فإن الأفعال التى جاءت عليه فغالباً ما تكون جوفاء أو ناقصة يائية، كما جاءت عليه أكثر الأفعال المضعفة اللازمة والأفعال المثال الواوية.

أما «فَعَلَ يفعَل»[٣٠] بفتح العين فى الماضى والمضارع فأكثر الأفعال التى جاءت عليه حلقية العين أو اللام، وقد عدَّ الصرفيون هذا البناء فرعاً على (فَعِلَ يفعَل)[٣١] أو «فَعَلَ يفعِل» وذلك لأن فتح العين فى المضارع كان سبباً عن كون عينه أو لامه واحداً من حروف الحلق ولولا ذلك لكسرت العين فى المضارع أو ضمت .

وهذا يمكن قبوله لو لم يأت عليه إلا أفعال حلقية العين أو اللام، وسمعت أفعال، عينها أو لامها حرف حلقى على غير هذا الوزن، كما سمع فى بعض الأفعال من هذا أيضاً، فتح العين وكسرها وضمها.

- الماضى (فَعِلَ) بكسر العين فى الماضى وله بناءان فى المضارع :

(فَعِلَ يفعَل) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع.

– (فعِل يفعِل) بكسر العين فى الماضى والمضارع، ويعدُّه الصرفيون فرعاً على (يفعَل) بفتح العين، وما جاء عليه قليل جداً.

أما (فَعِل يَفْعِل) بكسر العين فى الماضى، والمضارع فقليل، نادر، وسر ندوره أنه لم يسمع فيه الكسر وحده إلا فى خمسة عشر فعلاً، جاءت فى المثال الواوى.

وقد سار ابن الحاجب فى ترتيب هذه الأبواب وفقاً للأكثر شيوعاً واتساعاً فى الاستعمال، ولكن ترتيب هذه الأبواب وفقاً للأقل فالأشيع والأكثر استعمالاً فى العربية يسرى على النحو الآتى :

١– (فَعُلَ يَفْعُلُ) وذلك، نحو : كَرُمَ يَكْرُمُ، بضم العين فى الماضى والمضارع، لأن ضمّ عين مضارع (فَعُلَ) فى الماضى والمضارع قياس لا ينكسر، لأن هذا الفعل لا يكون متعدياً أبداً، بل هو لازم دائماً، نحو : حَسُنَ زَيْدٌ(٣٢)، ويكون للهيئة التى يكون الشئ عليها، نحو «ما كان ظريفاً ولقد ظرف» فتباعد هذا من باب «فَعَل يَفْعِل» و«فَعِلَ يَفْعَل» حيث خالفت حركة عين مضارعهما حركة ماضيهما، لأن كل واحد منهما قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً. فأقرت فى عين المضارع من «فَعُل» حركة عين الماضى، لأنه باب مستقل.

كذلك لم يدخل فى مضارع (فَعُلَ» كسر ولافتح، كما جاء الضم فى قَتَلَ يَقْتُلُ، وفَضِل يفضُلُ، لأن «فَعُلَ» لا يتعدى، فلم يقو قوة «فَعَلَ» و«فَعِلَ» المتعديين ، فدخلا عليه ولم يدخل عليهما .. كذلك فإن ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى، فجعلت الضمة في عين ما لا يتعدى لقلته، وخصّوا المتعدى بالفتح والكسر لكثرته، وخفة الفتحة والكسرة هرباً من أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلونه(٣٣).

أما قول بعض العرب، «كَدْتَ تَكادُ» على وزن : فَعُلْتَ تَفْعَلُ، فهو شاذ عند سيبويه ومن تبعه[٣٤]، ومتداخل عند بعض الصرفيين[٣٥] . الذين يقولون إن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً. ومضارع (فَعُل) دائماً يفْعُلُ، لأن «فَعُلَ» يدل على الانضمام، فاختير فى الماضى والمضارع منه حركة لاتحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى[٣٦]، وإن ما جاء غير مضموم العين فى المضارع يكون من التداخل أو من الشذوذ [٣٧].

ويلاحظ أنه لم يرد فى القرآن الكريم من هذا الباب سوى فعلين صحيحين هما : كَبُر يَكْبُرُ، وبَصُرَ يَبْصُرُ، كما لم يرد منها فى لقاموس المحيط للفيروز أبادى سوى سبعين فعلاً تقريباً، معظمهما غريبة نادرة الاستعمال باستثناء عشرين فعلاً مشهوراً [٣٨].

٢- مضارع فعِلَ :

– فَعِلَ يَفْعَلُ: القياس في حركة مضارع «فَعِل» – المكسور العين في الماضي – فتحها في المضارع ، كما أن قياس حركة مضارع «فَعَلَ» – المفتوح العين في الماضي– كسرها في المضارع، والسبب في ذلك أنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ، لأن كل واحد منهما بناء مستقل، فجعلوا مضارع «فَعِلَ» – المكسور العين– يَفْعَلُ» – بكسر العين– لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلي صاحبتها ، نحو قولك: مررت بعمر وضربت عمراً «ونحو قولك، ضربت الهندات ومررت بالهندات» ، وغير ذلك، فهذا ونحوه يدل علي مناسبة الكسرة للفتحة، فلذلك تعاقبتا في «فَعِلَ يَفْعَلُ» و «فَعَلَ يَفْعِلُ»، لأن الياء أيضاً مقاربة للألف حتي إنهم قد قالوا: حاحيت وعاعيت وهاهيت، وحارّي وطائّي، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب (القلب) إلا القرب، وما

ليس بعلة قاطعة[٣٩] ، فأصل حاحيت وعاعيت مثلاً: حيحيت وعيعيت، فقلبت الياء ألفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة[٤٠].

فالقياس في مضارع «فَعِلَ» «يَفْعَلُ» وبناؤه، أيضاً للتعدية غالباً وقد يكون لازماً[٤١].

٣- مضارع فعل:

إن الأفعال الماضية الثلاثية المجردة علي مثال «فَعَلَ» المفتوح العين، قد يكون مضارعها : يَفْعِلُ- بكسر العين- كضرب يضرب أو «يَفْعُلُ»- بضم العين- كقتل يقتل، أو يَفْعِلُ- بكسر العين - ويَفْعُلُ- بضم العين- في وقت واحد كـ «عرش يعرِشُ ونفر يَنْفِرُ، وشتم يشتِمُ، وقد يكون مضارع «فَعَلَ»- المفتوح العين- يَفْعَل «بفتح العين- إذا كانت العين أو اللام من «فَعَلَ» حرف حلق غير ألف[٤٢].

هكذا صنف الصرفيون الأفعال الثلاثية في الأبواب الستة السابقة ورتبوها حسب ورودها في الكثرة، غير أن الناظر في النصوص وفي كتب اللغة يجد فيها أمراً يؤدي به إلي الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة ولاسيما في القرن الأول الهجري، وأن فعلاً من الأفعال مثلاً قد يكون علي الوزن الأول (باب نصر) عند قوم من الناس ، ولكنه من (باب ضرب) عند آخرين . وظل هذا التردد في اعتبار وزن الفعل طوال القرن الأول والقرن الثاني، حتي إذا تم تثبيت قواعد اللغة، استقرت هذه الأفعال علي حال ثابتة ولاسيما الأفعال التي يكثر تداولها في التخاطب والكتابة علي الأقل

ولقد ورد شيء من هذا علي ألسنة علماء اللغة، فقد قال أبو زيد الأنصاري: إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الضم والكسر[٤٤].

وهذا التردد في معرفة الأوزان وضبطها وتثبيتها قد تم في لغة القرآن بالرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة في وزن الأفعال التي اختلفوا فيها، فقد قالوا في (فسد) هو من باب (نصر) عند قوم، وهو من باب (كرم) علي رأي آخرين . وهذه الحال تدل علي أن الأفعال الثلاثية في المرحلة السابقة لعصر القرآن لم تكن مستقرة علي حال وكان الحكم فيها للناطقين يؤلفون بين حركاتها(٤٥).

شاع مصطلح «المناسبة» شيوعاً ملحوظاً في الدراسات النحوية- صوتاً وصرفاً وتركيباً - وشاعت معه بعض المصطلحات القريبة منه في الدلالة مثل : الانسجام الموسيقي أو التوافق - حركياً وغير حركي- والإتباع .

وكل هذه المصطلحات لها دلالة عامة في مجملها، فهي تشير إلي أن النظام الصوتي في الدراسات النحوية يأتي تبعاً لقانون التوازن الإيقاعي، مما أدي إلي وصف كثير من الباحثين اللغة العربية بأنها «لغة موسيقية». ويبدو أن ذلك له من الأسباب ما يبرره في استعمالات الأفعال (٤٦).

ومما يعود في الذوق العربي إلي كراهية التنافر ظاهرة المناسبة Vowel harmony فالفتحة وألف المد من قبيل صوتي واحد والكسرة وياء المد من قبيل آخر والضمة وواو المد من قبيل ثالث فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان من قبيلها. ولقد لاحظ النحاة أن موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أي بحسب القاعدة ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو علي الأقل لا تناسبه ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخري تتناسب مع ما يجاورها(٤٧).

فقياس مضارع «فَعَل»– المفتوح العين– يكون بكسر عين المضارع أو ضمها ، وإنما يأتي الفتح إذا كانت العين أو اللام من حروف الحلق، وعلي ذلك فإننا نقول إن الفتح يأتي مع حرف الحلق، وجاء الحكم بالفرعية لذلك. وقد جاء الضم، والكسر دون قيد.

والسر في فتح عين المضارع إذا كان حلقي العين، أو اللام : إنما جاء من أجل تخفيف ثقل حرف الحلق من حيث المخرج ، ومن أجل ذلك جيء بالفتحة ليحدث تعادل بين ثقل حرف الحلق، وخفة الفتحة، التي هي أخف الحركات الثلاث، والفتحة أخت الألف ، أوْ هي سبب في الألف عند الإشباع ... والألف حرف هوائي جوفي ، وهو عامل من عوامل تخفيف حرف الحلق، الثقيل المخرج ، وقد وردت أفعال حلقية العين، أو اللام، وليست من هذا الباب، وإنما هي من باب «فَعَل يفعِل» نحو: «رَجَع يَرْجِع، ونَزَع يَنْزِع... »

أو من باب «فَعَل يَفْعُل» نحو : «بَلَغَ الصبي الرشد يْبلُغُ، وسَعَل المريضُ يَسْعُل» (٤٨).

وإذا كانت عين «فَعَل»– مفتوحة العين– أو لامه من حروف الحلق، فليس بالضرورة أن تجيء عين المضارع مفتوحة ، بل قد يكون مفتوح العين في الماضي ، والمضارع ، ولا يكون حلقي العين أو اللام. ومن الشذوذ، الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه: «أَبَي يأْبَي، وهَلَك يَهْلَكُ» (٤٩)، في إحدي لغتيه، أو من تداخل اللغات نحو : «ركن يركن» (٥٠)، أما «قلي يقلي» فغير فصيح».

و«بقي يبقي» لغة طيء، والأصل: كسر العين في الماضي، ولكنهم خففوا فقلبوه فتحة تخفيفاً . و(فَعِل يفْعَلُ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، ويقاس في كل ما كان علي وزن «فَعِلَ» – بكسر العين – المتعدي، واللازم.

ومن أمثلة ذلك: «عَلِمَ يَعْلَم، وشَرِبَ يَشْرَبُ، وفَرِحَ يفرَحُ، وعطِشُ، وحَوِرَ يحوَر، ووَجِل يَوْجَل [٥١]، ... وأمثلة هذا الباب كثيرة .

ومن الباب : «ملَّ يَملّ ... ».

وأما «فَضِل يفضَل» [٥٢] «كحذِر يحَذُر» و«فَضَل يفضُل» - كدخَلَ يَدْخُل - فركبت منهما لغة ثالثة.

ولكنّ هناك فرقاً بين دراسة الحركة المفردة ودراسة الحركة فى الكلمة ودراسة الحركة فى القافية الموحدة ودراسة الحركة فى بيت شعر وفقاً للإحصاء والنسبة ودراسة الحركة فى الصيغة ودراسة الحركة فى الأفعال المفردة.

والحقيقة أن الحركات فى الفعل الثلاثى المجرد تختلف طبيعتها عن دراستها فى الأحوال السابقة التى أشرنا إليها؛ لأن فاء الفعل الماضي الثلاثى ولامه مفتوحة دائماً وهو فى حالة البناء للمعلوم بعكس حالة البناء للمجهول التى يعمد الناطق فيها إلى تغيير بنية الفعل بالتعديل فى حركاته مما قد يعدّل فى أحرفه تبعاً لتجاور الأصوات، وتأثير بعضها فى بعض وانسجامها معاً فى بنية الكلمة بحيث تصنع مركباً صوتياً يسهل على الجهاز النطقى التعامل معه وإخراجه إلى المستمع بصورة مقبولة عند المرسل والمتلقى وحالة عين الفعل الثلاثى المجرد المبنى للمعلوم تتنوع الحركات عليها بين الفتحة والكسرة والضمة على التساوى، كما أن أبواب الثلاثى المجرد حين تتصرف من الماضى إلى المضارع تثبت الحركة الواحدة فى ثلاثة أبواب هى باب فَتَح يَفْتَحُ وباب شَرُف يشرُف وباب حسِب يحسِب، لكنّ حركة عين الفعل فى الأبواب الثلاثة المتبقية تتغير فى المضارع بالدرجة نفسها كباب نَصَر يَنْصُر وباب فَرِح يَفْرَحُ وباب ضَرَبَ يَضْرِبُ، فالموازنة هنا

لا تعطى نتائج ناجحة كما إن الإحصاء قد لا يعطى نتائج مفيدة أيضاً، لأنه ليس هناك نصٌ واحد يجمع هذه الصيغ والحركات والدراسات التى قامت بإحصاء جذور المفردات في المعاجم كمعجم تاج العروس الذى قام بإحصاء جذوره دكتور حلمى موسى ودكتور عبد الصبور شاهين الذى قام بإحصاء جميع المواد، وجعل الحركة الأكثر شيوعاً هى الفتحة وهنا تختلط الأسماء بالأفعال بالحروف بالأدوات، ومن هنا تظل إشكالية حركة عين الفعل الثلاثى المجرد المبنى للمعلوم تحتاج إلى هذا التناول خصوصاً إذا ارتبط الاستعمال بالخصائص الفيزيقية للحروف كالحروف الحلقية التى تؤثر الفتحة والأنواق اللهجية التى تتسم فيها اللهجة بتفضيل حركة معينة على أخرى، كما أن بعض الأبواب يجوز فيها استعمال أكثر من حركة تصاحب عين الفعل، أضف ذلك إلى قواعد التصريف التى كثيراً ما تضطر الناطق إلى تغيير حركة عين الفعل خصوصاً عند اتصاله بالضمائر أو دخول الصيغة فى وظيفة معينة كاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسمىِ الزمان والمكان.

والتناسب الصوتى يتحكم فى اللجوء إلى ما هو ثقيل، فهو مظهر من مظاهر الخفة، يلْجأ إليه حينما يوجد فى الكلمة الواحدة انتقال من فتحة إلى كسرة أو من ضمة إلى كسرة، وخاصة فى الثلاثى المطلوب فيه الخفة بأصل الوضع.

ويبدو أن اللجوء إلى التتابع الصوتى مرتبط بالحروف الآتية : الهمزة والغين والعين والحاء والخاء والهاء. وبالرغم من ذلك وضعت القواعد المعيارية للاستعمالات المتعددة بالرغم من إدراك النحاة للعنصر الاجتماعى للغة وضرورة ذلك فى وضعهم عدداً من الدلالات لكل صيغة من ناحية ولإقرارهم حلول صيغة فى معنى صيغة أخرى أوردوها فى قواعدهم من ناحية ثانية

ولربط الدلالة ببعض الأبنية من ناحية ثالثة، كان هذا هو موقفهم من لغتهم بقصد استنباط أحكامها العامة وقواعدها الكلية التى تصونها من التفرُّق والتوزُّع، وتحميها من اللحن والتحرف. وهو موقف يبدو فى ظاهره أنه بعيد كل البعد عن النظرة الاجتماعية للغة، ولم يأخذ فى حسبانه أية تنوعات كلامية تبدو هنا أو هناك بوصفها آثاراً فعلية واقعية من آثار تنوُّع البيئة والجماعة والثقافة وسياق الحال الذى يقع فيه الكلام أيضاً.

والأمر ليس كذلك بحال، فعلى الرغم من تحديد فترة التقعيد (بل بيئته كذلك) فإن أصول المادة التى كانوا يحاولون استنباط قواعدهم المحكمة أو المطردة منها، وطرائق جمع هذه المادة، ومبادئ أو أساليب الأخذ منها يشير إلى أن عملهم فى مجمله لم يُحْرَمْ من النظر الاجتماعى للغة بصورة أو بأخرى [٥٣]. والعلامات التى ترد فى النطق قد تخضعها ظروف القواعد التى تحكم تأليف الأصوات وتجاورها فى اللفظ لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف وهى من الظواهر الموقعية، وعندما تخضع العلامة لمغايرة بنية الصيغة لا يكون بينهما التوازى المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات فلو أردنا والحالة هذه أن نقابل أصواتها الصحيحة بحروف صحيحة وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى تصوير هيكل الكلمة تصويراً قد يختلف عن مبنى الصيغة. مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب ضرب (فَعَلَ يَفْعِلُ) هى «افعِل» ولكننا إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال «افعِل» لوجدنا هذا الفعل يئول إلى (قِ) فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره فى الصيغة وجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (عِ) بالرغم من أن صيغة هذا الفعل (قِ) (افْعِلْ)، أما العين المكسورة (عِ) فهى تمثل «الميزان»

ولا تمثل «الصيغة».

ولقد رصد الصرفيون مظاهر التحول عن الأصل وفصّلوا القول فيها، وفسروا التغييرات التي تحدث فى بنية الكلمة لتنقلها من الأصل المجرد إلى الأصل المستعمل، وذكر القدامي أسباباً للتحول عن الأصل لا تتعلق بالأصوات التى تتشكل منها الكلمة، ونستطيع أن نقسم أسباب التحول عن الأصول المجردة التى وضعها القدامى للأبنية الصرفية فى العربية إلى :

١- أسباب تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، وهذه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

١- التعذر ٢- الاستثقال ٣- المجانسة أو المشاركة الصوتية.

٢- أسباب لا تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، بل تتصل بأمن اللبس فى الظاهرة اللغوية [٥٤].

لاحظ اللغويون منذ القدم عند النظر فى تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) أن هذه الأصول يجرى تأليفها حسب أساس ذوقى وعضوى خاص يتصل بتجاور مخارج الحروف الأصول التي تتألف منها الكلمة أو تباعدها بالنسبة إلى أماكنها فى الجهاز النطقى. ولقد لاحظ الأقدمون أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنها تتطلب فى مخارج حروفها أن تكون متناسقة ولا تتسامح اللغة فتتخلى عن هذا المطلب إلا فى أضيق الحدود فى حالات الزيادة والإلصاق ونحوهما [٥٥].

وأهم أسباب التحول عن الأصل فى بنية الكلمة العربية تكمن فى العناصر المكونة لها، وفى طبيعة العلاقات أو الروابط التى تربط بين الأصوات التى تتشكل منها بنية الكلمة، فالأصوات حين تتجاور داخل الكلام يؤثر بعضها فى بعض وفق قوانين صوتية؛ فإذا حدث أن جاءت بعض

الأصوات المتنافرة فى صفاتها متتالية فى كلمة ما فإن اللغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل؛ فراراً من الثقل الحادث بسبب تلك الأصوات فى الكلمة؛ فالعربى اعتاد أن يحول الواو ياء فى ميزان، مثلاً إذ الأصل : مِوْزان، وسبب ذلك أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة، لتنافرهما الصوتى، فقلبت الواو حرفاً يجانس الكسرة ويشاكلها. وكذلك نراهم يقلبون الألف واواً فى تصغير ما كان على وزن (فاعل) من الأسماء؛ لأنها لابد أن تسبق بضمة لازمة؛ إذ تصغير (فاعل) على (فُعَيعِل)، فإذا أخذنا كلمة كفاتح، مثلاً، وصغرناها سبقت الألف بفاء مضمومة، وهذا وضع ممتنع فى العربية؛ لذلك يعدل عنه بقلب الألف واواً؛ فيقال : فُويتح. ونراهم أيضاً يبدلون التاء دالاً فى صيغة (افتعل) من الصبر : اصطبر؛ إذ الأصل : اصتبر ، والتاء حرف مهموس تأثرت بالحرف المجهور قبلها، وهو الصاد، فأبدلت طاءً بغرض المجانسة.

ولقطرب (محمد بن المستنير) رأى خاص تبعه فيه الدكتور إبراهيم أنيس يرى فيه أن الحركات الإعرابية إنما جاءت لتحقيق التجانس والانسجام فى الكلام الذى هو سلسلة متتابعة من الأصوات، وهذا الرأى قد ينطبق على قيمة الحركات فى الأبنية الصرفية خصوصاً حركة العين التى قد تتغير عند دخول حروف المضارعة فى أوله ورفع آخره فتتغير الحركة مناسبة لما يطرأ على الفعل من تغيير، فقول قطرب بأن الذى يحدد الحركة هو الميل أو التجانس قد يصدق على الحركات غير الإعرابية وفى بعض الأحيان، أما الحركات الإعرابية فلا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها سواء فى كلام الله المنتقل إلينا بالتواتر الذى يجعل كل قول بالتبديل أو التغيير مستحيلاً، أو فى كلام العرب بصورته التى وصل بها إلينا والتى أجمع الرواة والعلماء على التزامها بنظام معين لا يلتزم بهذه النظرية مما يبعد معه أن تكون قد قيلت فى أصلها على نحو مخالف.

ننطق الصوت نفسه المميز أو الفونيم بأشكال مختلفة هى السياقات اللغوية التى يقع فيها (٦٢).

الأفعال الثلاثة (قال) و(باع) و(خاف) من أبوابٍ مختلفة، فالأول من باب (قال) بفتح العين (يفعُل) بضم العين ، والثانى (باع) من باب (فَعَل) بفتح العين (يَفْعِل) بكسر العين فى المضارع، والثالث (خاف) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (يَفْعِل)، فهذه الأفعال جميعاً مفتوحة العين فى الماضى لكنها جميعاً مختلفة حركة العين فى المضارع، ولكن عند بنائها للمجهول تصبح (قِيل) و(بِيع) و(خِيف) وكأنها من باب واحد وذلك راجعٌ إلى مبدأين هما : أن قانون البناء للمجهول واحد فى كلٍ من الزمن الماضى أى ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، وكذلك هو موّحد فى المضارع بضم الآخر، وكذلك هو موَّحد فى المضارع بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، إذن التغير الذى طرأ على حركة عين الماضى وهى الكسرة هى التى وحدت حركات هذه الأفعال الثلاثة فصيرت وسطه ياءاً، والحرف الصحيح الذى يسبقها تحوَّل من أصله الفتحة إلي الكسرة مجانسة للياء ومجاورةَ لحركة التغيير فى البناء للمجهول وهى ضم الأول، وهذه الظاهرة هى من الاستعمال لا من تقعيد الصرفيين.

كما أن ضم العين فى المضارع، مضارع (فعل)، ليس خاصّاً بالأجوف الواوى والناقص الواوى والمضعف المتعدى وأفعال الغلبة، ولكن الضم يجئ مسموعاً فى غير ذلك بلا تفريق بين متعدٍ ولازم، ولا بين مهموز وغير مهموز، ولا بين حلقى وغير حلقى، نحو : أمر يأمر، وكتب يكتب، وقعد يقعد ... كما جاءت أفعال كثيرة بضم عين المضارع وكسرها، ذكر الصرفيون طرفاً منها، من ذلك : سفَك يسفِك ويسفُك، عكَف يعكِف ويعكُف، كنز يكنِز ويكنُز(٦٣) وعلى هذا يبقى المعجم المرجع الأول فى ضبط عين

وذلك أن المعاجم تعنى عند إيراد المضارع بضبط عينه.

وحروف العلة أكثر الحروف عرضة للتغيير والحذف فى الألفاظ، ويكثر حذفها إذا وقعت فى آخر الكلمة، وحذفها ساكنة أكثر من حذفها متحركة، وربما كان إسكانها أى حذف الحركة بعدها خطوة نحو حذفها.

ويقاس حذف الواو فاء الكلمة من الفعل المضارع الثلاثى إذا كان على وزن يفعِل بكسر العين، وكذا من الأمر لأنه فرع عنه نحو : وعد يعد عد، وزن يزن زن، ولا تحذف الواو إذا كان المضارع مضموم العين نحو : وجه يوجه، أو مفتوحها نحو : وجل يوجل، وقد وردت أمثلة غير قليلة عدت شاذة من المضارع المفتوح العين حيث وقع فيها الحذف نحو يدع ويزع ويدسع ويقع ويهب ويذر ويطأ ويسع.

والحذف فى مصادر هذه الأفعال جائز لا واجب نحو : وعد يعد عدة ووعداً ووزن يزن زنة ووزناً.

وإذا كان المثال يائياً فالقياس ألا حذف فى مضارعه ولا فى الأمر منه بالتالى، وذلك نحو ينع : ييمنع، وقد ذكر سيبويه لفظين وقع فيهما حذف الياء وهما : يسر البعير يسر، إذا لان وانقاد، ويئس يئس لهجة فى ييأس.

ويعلل سيبويه حذف الواو هنا باستثقال اجتماع الياء والواو، وهذا الاستثقال جعلهم ينطقون يوجل وييجل بقلب الواو ألفاً أو ياءً (٦٤).

وأصل باب يفعل بكسر العين - عنده - يفعُل بضمها، ولكنهم استثقلوا الواو مع الضمة فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل (بالكسر)، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوا اجتماعها فحذفوها (٦٥)، كما يشير إلى أن ما ورد فيه الحذف من مفتوح العين مرده إلى أن أصل بنائه بكسر العين.

والياء فى مضارع المثال اليائى لاتحذف لأنها «أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء فى غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه» (٦٦).

ب- الاستعمال اللهجى :

لجأ القدامى إلى ملء الثغرات التى كانت تصادفهم فى أثناء الدرس إلى القياس أو الافتراض وما شابه ذلك من وسائل خارجة عن الاستعمال.

وتحديد القبائل المأخوذة عنها بعدد معين فيه نوع من تحديد البيئة ، ولكنه كان تحديداً واسعاً وبخاصة إذا علمنا أن هذه القبائل المعدودة لم تكن تقطن حيّاً واحداً أو أحياء متجاورة، بل كان بعضها ينتمى إلى مناطق بعيدة مترامية الأطراف. ومن الواضح أن هذا الاختلاف الجغرافى لابد أن يتبعه حتماً اختلاف فى العادات اللغوية. فالجمع منها كلها بدون تمييز يؤدي إلى الخلط. أضف إلي هذا أن بعضهم لم يكتف بهذا العدد من القبائل. بل كانوا يجيزون لأنفسهم الأخذ عن أى عربى بغض النظر عن منطقته الجغرافية ومنزلته الثقافية أو بيئته التى ينتمى إليها. وقد كان هذا السلوك معروفاً عن الكوفيين بوجه خاص.

ولعل هذا الخلط فى الأخذ والتلقى كان من أهم الأسباب التى أدت إلى اضطراب بعض القواعد اللغوية، والنحوية منها بوجه خاص. وليس من البعيد أن ترجع بعض الظواهر المشهورة إلى هذا السبب ذاته، كظاهرة الترادف وكثرة الألفاظ المترادفة فى العربية والاضطراب فى أوزان الفعل الثلاثى وصيغه المختلفة (٦٧). وقد صنفوا الحركات من حيث الخفة والثقل على الترتيب الآتي :

١- الفتحة : وهى أخف الحركات الثلاث؛ ومن هنا فإنها قد جاءت أصلاً فى أول أبنية الفعل الثلاثى المجرد، وهو أكثر الأفعال وروداً.

٢- الكسرة : وهى ثقيلة - ومن هنا - نرى بعض القبائل يفرون منها إلى السكون، لأن الحرف إذا سكن صار كالشئ الميت، المعدوم، وقد رتب بعض علماء الصرف أحكاماً صرفية كثيرة على السكون الحرف ...

٣- الضمة : وهى أثقل الحركات ...؛ ومن ذلك فإن بنى تميم، وبنى بكر بن وائل يجيزون تخفيف الماضى الثلاثى بإسكان وسطه، ويطلق العلماء على هذا التغيير : التفريع، وبه يصير البناء لواحد أكثر من بناء، تفريعاً على البناء الأصلى. أما أهل الحجاز فإنهم لا يفرعون، ولا يغيرون الأبنية، ويتركونها على حالها.

والهدف من التفريع عند بنى تميم، وبنى بكر بن وائل إنما هو الجنوح إلى التخفيف، الذى قد يحتاج إليه الفعل، إذا كان الغرض الفرار من ثقله عند النطق به على بنيته الأصلية.

وتميم وبنى بكر بن وائل يخففون تخفيفاً مطرداً فى المواضع الآتية[٦٨].

الأول : كل ما كان على وزن «فَعِل» - بفتح الفاء وكسر العين - والسر فى ذلك كراهة الانتقال من أخف الحركات، وهو الفتح إلى ثقيل الحركات، وهو الكسر، فخففوا بالإسكان.

وهم إذ يخففون «فَعِل» لا يفرقون بين حلقى العين وغير حلقيها ، لأن العلة فى التخفيف تجرى على النوعين.

فيقولون فى «سَئِم، ونَهِم» : سَأْم، ونَهْمَ، كما يقولون فى «عَلِم وسَمِع»: عَلْمَ، وسَمْع» ... وهكذا.

ويقتصرون على هذا التفريع فى غير حلقى العين. أما حلقى العين فيزيدون فيه على التفريع المتقدم تفريعين آخرين هما :

أ- إتباع الفاء لحركة العين، نحو : «سِئِم، ونِهِم» والتخفيف فى ذلك أن الكسرة مع أنها ثقيلة، لكن اللسان قد عمل فى جهة واحدة.

ب- إسكان العين، مع كسر الفاء، فيقولون فيما تقدم : «سِئْمَ، ونِهْمَ».

ولعل التخفيف هنا فى إسكان العين، الذى خفف من ثقل الكسرة فى الفاء.

ومن شواهد التفريع فى غير حلقى العين : القراءة الشاذة لقوله تعالى: «لَعَلْمَه الذين يستنبطونَهُ منهم» بسكون لام «علْمه»(٦٩).

وما تقدم يعطى شيئاً من الخفة فى النطق بالفعل الذى لم يبن على الخفة.

الثانى : كل ما جاء على وزن «فَعُل» : ويدخل تحت هذين النوعين :

أ- ما جاء على وزن «فَعُل» بطريق الأصالة من ناحية الوضع

ب- ما جاء على وزن «فَعُل» بطريق التحويل بقصد المدح، أو التعجب، نحو «ضَرُب، وقَضُو، وغَزُو، ونَهُو ...».

أى : ما أضْرَبَه، وما أقْضَاه، وما أَغْزَاه، ومَا أَنْهَاه (٧٠).

وفى جميع ما تقدم يتم الفرار من الضم، وهو أثقل الحركات بعد الفتح، وهو أخفها، إلى التسكين، وفى ذلك تخفيف عن الأصل.

الثالث : كل ثلاثى بنى للمجهول نحو : «فُتِح، وفُهِمَ، وقُضِى، ودُعِى، وهُدِى، ورُمِى ...» . وهذا النوع قد حوّل عن صيغته الأصلية، وفيها فاء

الفعل مفتوحة - كما هو الأصل - إلى صيغة فرعية، ضم فيها الحرف الأول، وكسر الحرف الثانى.

وهذه الصيغة، وهى صيغة المبنى للمجهول من الثلاثى، يبدأ فيها الفعل بأثقل الحركات، ثم يثنى بثقيل الحركات ....، ومن ذلك لجأ أصحاب التفريع إلى شئ من التخفيف فى الحرف الثانى، وقد جعلوه ساكناً، بعد أن كان مكسوراً.

ومن شواهد هذا النوع قول أبى النجم العجلى[٧١] - وهو من بكر بن وائل - :

١- كأنَّما فِي نَشْرِهَا إِذَا نَشَرْ

نَفْحَةُ رَوْضَــاتٍ تردَّيْنِ الزَّهَرْ

هَيَّجها نَفْحٌ من الطَّلِّ سَحَرْ

وهزَّت الريحُ النَّدى حَتَّى قَطرْ

لو عُصْرَ منهُ الْبَانُ والمسكُ انْعَصَرْ

ومن ذلك قول القطامى [٧٢]:

٢- أَلَمْ يُخزِ التفُّرقُ جُنَد كِسْرَى

ونُفْخُوا فِى مدائِنهم، فَطَارُوا؟

وشذ التسكين فى قول الأخطل التغلبى [٧٣]:

٣- وما كلُّ مبتَا عٍ، ولو سلْف صَفْقُه

بِرَاجع ما قد فَاتَه بِمِردَادِ

علـى أن هـذه الأوزان – وإن كـانـت مـحـصـورة مـعـدودة – مـا زالت تـخـضـع للسـمـاء ومـا زالت صـورهـا تـتـأرجـح بـين حـالة وأخرى، ومـا زلنا نسـتعمل الفعل الواحد بوزنين مـختلفين ، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صور معينة. ويبدو أن لهذا أصلاً تاريخياً ثابتاً . وهـذا التـردد فـى مـعـرفـة الأوزان وضـبطـهـا وتثـبيـتـهـا قـد تم فـى لغة القرآن بالرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة فى وزن الأفعال التى اختلفوا فيها. فقد قالوا فى (فسد) يستعمل فسد فسوداً وفساداً هو من باب نصر عند قوم وهو من باب كرم على رأى الآخرين[٧٤] ودِمْتَ تَدُوْمُ، فمركبة من :

– دُمْتَ تَدُوْمُ، كقلت تقول،

– وَدِمْتَ تَدَامُ، كخفت تخاف، ثم تركبت اللغتان فظن قوم أن تدوم على دِمْتَ، وتَدَامُ على دُمْتَ، وما ذهبوا إله من تشذيذ دِمْتَ تَدُوْمُ، أخف مما ذهبوا إليه من تسويغ دُمْتَ تَدَامُ، إذ الأولى ذات نظائر، ولم يعرف من هذه الأخيرة إلا كُدْتَ تَكَادُ، وباب اللغة المركبة من لغتين باب واسع كَقَنَطَ يَقْنَطُ – بفتح العين فيهما – وركن يركن – بفتح العين فيهما – فيحمل على الشذوذ[٧٥].

وقيل إن دام يدوم، فعل يفعُل، ليس بقوى، وفى هذه الكلمة نظر، وذهب اللغويون فى قولهم دمت تدوم إلى أنها نادرة كمتّ تموت، ويقال : دام الشئ ويدوم ويدام ، قال الشاعر :

يا مىّ، لا غزو ولا ملاما   فى الحب إن الحب لن يَدَامَا[٧٦]

وإما مِتَّ تَمُوْتُ

قال ابن سيده لانظير لها من المعتل [٧٧] وقال سيبويه :

اعتلت من فَعَلَ يَفْعُل ولم تحول كما يحول، وقال إن نظيرها من الصحيح فضل يفضل[٧٨] ومت تموت مركبة من[٧٩] :

- مَتَّ تَمُوْتُ، كقال يقول .

- ومن مِتَ تَمَاتُ، كخفت تخاف، قال الشاعر[٨٠] (من الرجز) :

بنّي، يا سيدة البنات، عيشى، ولا يؤمن أن تَمَاتِي

وأما قَنِطَ يَقْنُطُ، فمركب من [٨١]

- قَنِطَ يَقْنَطُ ، كـ «علم يعلم».

- قَنَطَ يَقْنِطُ ، كـ «ضرب يضرب» ، وَقَنَطَ يَقْنُطُ كـ : نَصَرَ يَنْصُرُ.

وأما شَمِلَ يَشْمُلُ، فمركب من [٨٢] :

- شَمِلَ يَشْمَلُ، كـ «علم يعلم» .

- شَمَلَ يَشْمُلُ، كـ «نصر ينصر».

وأما كِدْتَ تَكُوْدُ، وَجِدْتَ تَجُوْدُ، فمركب من[٨٣] :

- كَادَ يَكُوْدُ، وَجَادَ يَجُوْدُ، مثل قال يقول .

- كاد يَكَادُ، وَجَادَ يَجَادُ، مثل خاف يخاف.

وأما نَكِلَ يَنْكُلُ ، فمركب من [٨٤]:

- نَكَلَ يَنْكِلُ كـ «ضرب يضرب»،

- نَكَلَ يَنْكُلُ كـ «نصر ينصر»

- نَكِلَ يَنْكَلُ كـ «علم يعلم».

فيكون التركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية أما نَجِدَ يَنْجُدُ، أى عرف فجاء منه [٨٥]:

- نَجِدَ ينجَد كـ «علم يعلَم».
- نَجدَ ينجِدُ، صار ذا نجدة.
- نجده ينجُده، أعانه.

ويلاحظ أن التركيب لا يتحقق لاختلاف المعانى فى هذه اللغات.

وإذا كان الماضى على «فَعِلَ» - بكسر العين - فجميع العرب، إلا أهل الحجاز، يجوّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبنى للفاعل فيقولون : أنا إعْلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف ، نحو «إِيْجَل وإِخَال وإِشْقَى وإِعَضّ»، والكسرة فى همزة «إِخَال» وحده أكثر وأفصح من الفتح - وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيهاً على الكسر العين لئلا يلتبس «يَفْعَلُ - المفتوح العين - بِيَفْعِلُ-» المكسورة العين، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة، ولم يكسروا الياء استثقالاً، إلا إذا كانت «الفاء» واواً، نحو : يِيْجَلُ، لاستثقالهم الواو التى بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ، فأجازوا الكسر مع الواو فى الياء أيضاً لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب الواو ياء، نحو : ييجل، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى الألف التى هى الأخف أولى، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم فى كل مثال واوى وهى قليلة[٨٦] . وفى هذا الإطار لم يشر إلى «فُعِلَ»، أى إلى الفعل المبنى للمجهول مع أن الأشمونى[٨٧] رأى أن المبرد وابن الطراوة والكوفيين قد عدوه أصلاً ومع إن

ابن مالك نقل أنه أصل عن سيبويه ... وقد عدّه المازنى أصلاً فى أبنية الأفعال حين مثل [٨٨] بالأفعال، نحو : ضَرَبَ، وعَلِمَ وضَرُبَ وظَرُفَ، وعُذْر ابن الحاجب فى ذلك واضح لأن الفعل المبنى للمفعول (أو المجهول)، فعلى مثال واحد وهو : فُعِلَ، نحو : ضُرِبَ وقُتِلَ، وهذا أصله «فَعَلَ أو فَعِلَ» ثم نقل فجعل حديثاً عن المفعول فضرِبَ منقول من ضَرَبَ، ورُكِبَ من رَكِبَ ولا يكون «فُعِلَ» منقولاً من «فَعُلَ» أبداً، لأن «فَعُلَ» لا يتعدى، والفعل لا ينقل إلى «فُعِلَ» حتى يكون متعدياً قبل النقل[٨٩].

فـ «فُعِلَ» إذاً ، ليس بناء أصلياً، ولكنه فرع من «فَعَلَ أو فَعِلَ» على مذهب البصريين الذين اقتدى بهم ابن الحاجب فى هذه القضية.

وبطبيعة الحال هناك جانب من المخالفة بين تركيب جملة الفعل المطاوع وتركيب جملة الفعل المبنى للمجهول من حيث صيغة الفعل وبنائه ووحدات التركيب ووظائفها النحوية، لكنَّ هناك تشابهاً من حيث معنى التركيب أو من حيث عدم قيام الفاعل بإحداث حدث الفعل، والوجه فيها أن هذه الاستعمالات دليل على أن فى العربية فى هذا العصر المتقدم شيئاً من عدم الاستقرار وخروجاً عن الكثير الشائع، وهو من غير شك بقية من آثار المراحل السابقة لهذه الفترة التاريخية، تلك المراحل التى لم تكن فيها العربية لغة تصرِّفها قواعد عامة ذات أسس ثابتة.

أما النحاة فلم يكن فى منهجهم النظر التأريخى ولم يلتفتوا إلى ما نسميه فى عصرنا بالتطور اللغوى. وجاءت فى العربية القديمة استعمالات «فُعِلَ» أو المجهول مسنداً إلى مرفوعه مفسَّراً بالفعل نفسه على بناء «فَعَلَ» مسنداً إلى مرفوعه أيضاً نحو قولهم : «أسِرَ ذُوابُ أسَرَه مُرَّةُ»[٩٠].

أو يأتى بناء «فُعِل» مستنداً إلى مرفوعه مفسراً بفعل آخر فى معنى الفعل الأول كقولهم : «قُتِلَ النعمان رماه رَجل من أهل اليمن»[٩١].

ووضع هذين البنائين إلى جوار بعضهما مفيد من الناحية اللغوية ففى الجملة الأولى إسناد لـ (فُعِل) المجهول إلى الفاعل لغة المتصف بالحدث الواقع عليه الاسم وتفسير هذه الجملة بأخرى فيها الفعل على بناء (فَعَل) للمعلوم للكشف عن الفاعل الحقيقى(٩٢) .

وقبيلة طيئ تقلب الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فى بعض الأفعال الثلاثية - مخالفة القاعدة العامة - سواء أكانت الكسرة والياء أصليتين أو عارضتين للبناء للمجهول فيقولون فى : فنى ، فنى : وفى بقى : بقى، بكسر العين وفتحها وفى المبنى للمجهول : هدى زيد وبنى البيت : هدى وبنى بضم الفاء وفتح العين . قال زيد الخيل الطائى :

أفى كل عام مأتم تبعثونه على محمر (٩٣) منكم أثيب وما رُضى

رضُى بضم الراء وفتحها.

وقال المستوفر بن ربيعة :

هل ما بقى إلا كما قد فاتنا   يوم بكر وليلة تحدونا

وقال امرؤ القيس :

لها متنان حَظَاتا كما   أكبَّ على ساعديه النمرْ

يريد : حظيتا.

وقال آخر :

ثم عذت بباقاة لحى   ولا أحد على الدنيا بباق

يريد : بباقية(٩٤) .

وقال :   (غير بأناة على وتره)

أى : غير بانية .

وعليها جاءت بعض القراءات الشاذة كقراءة الحسن : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بَقِى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾[٩٥] ، - بفتح قاف بقى - وقراءة الأعمش ﴿ فنسَي ولم نجد له عَزْماً ﴾[٩٦] بفتح السين فى نسى.

وفى المزهر : أن ما بنته جماهير العرب على فعل مما لامه واو كشقى أو ياء كفنى فطيئ تبنيه على فعَل - بفتح العين - يقولون : شقى يشقى وفنى يفنى[٩٧] .

ويبدو أن قبيلة طيئ فعلت ذلك فيما تطرفت فيه الياء، وعلل الرضى لذلك بأن الطرف محل التغيير والتخفيف[٩٨] .

وعلى ذلك فإن هذه اللهجة شائعة فى الفعل الماضى الثلاثى المكسور العين قليلة فى غيره.

والظاهرة منسوبة لطيئ[٩٩] وقد رويت بعض شواهدها منسوبة لغير طيئ كتميم وأسد وقيس وفريق من سكان نجد من قبائل اليمن وقد تأثرت نجد بطيئ حينما هاجروا إلى شمالى الحجاز، وكذلك نسبت إلى بلحارث بن كعب وغيرها .

ولا سبيل إلى إنكار ما تنطق به من ميل بعض العرب إلى الكسر، وبعضهم إلى الضم، ولا مفرّ من الاعتراف بتفضيل الحجازيين الكسر على الضم.

وقد يبدو غريباً لأول وهلة أنّ يجنح التميميون إلى الإمالة - وهى صوت مائل إلى الكسرة - بينما يحتفظ الحجازيون بالفتح. إلاّ أنّ بعض

النظر كافٍ فى إظهار الفرق بين الموضوعين، فالمقابلة بين الضم والكسر مقابلة بين صوتين متشابهين، لأنهما كليهما من أصوات اللين الضيقة، غير أن أحدهما - مع ذلك - أشد من الآخر وأفخم، وهو الضم طبعاً. فأما بين الإمالة والفتح، فالأخف هو الفتح، ولاسيما لأنّ الإمالة ليست كسرة خالصة، فضلاً على أنّ من الإمالة ما يكون ميلاً إلى الضم، كقولهم : بُوعَ بإشمام الياء صوت الواو عوضاً عن بِيعَ(١٠٠) .

وهناك فرق فى استعمال لهجتى تميم والحجاز للحركات وتفضيلهما لإحداها دون الأخرى، كما تشير القراءات القرآنية لذلك سواء أكان ذلك فى الأفعال أم الأسماء أم المصادر أم الظروف أم الموصولات.

والمصادر اللغوية تذخر بتنوعات كثيرة فيما يتعلق بتغير الحركات، فقد قرأ الكسائى وهشام (قيل وغيض وجئ وحيل وسيق، وسيئ) بكسرة مشوبة بالضمة، وقد تكون الكسرة المشوبة بالضمة هى الحركة الثانوية الأمامية المستديرة التى تأخذ رقم (٩) فى نظام الحركات الأساسية فى الألفبائية الصوتية العالمية(١٠١) ، وورد أيضاً أن بوع تنطق بضمة مشوبة بالكسرة، وهو ما يمكن أن يكون أيضاً الحركة الثانوية الخلفية غير المستديرة رقم (١٦) فى نظام الحركات الأساسية (١٠٢) وروى كذلك أن بنى أسد تقول فى ما أعيج به (أى ما أعبأ به) : ما أعوج به، ويقول بنو أسد : مكول اسماً مفعولاً من كال يكيل بدلاً من مكيل(١٠٣) ، ووردت برأ وبرئ بفتح الراء وكسرها.

ويرى اللغويون أن كل موضع تستعمل فيه الكسرة والضمة أو الياء أو الواو، فالأولى منهما للحجازيين والثانية للتميميين غالباً، وسموا ذلك (معاقبة) ومما ورد فى كتب اللغة من اختلاف الحركتين : طغيت وطغوت، ويضيرنى ويضورنى، وعزيته وعزوته، ولغيت ولغوت، ودامت السماء تديم

وديمت، ودامت تدوم وتدومت والدوام. وقرئ قوله تعالى : ﴿ إن الذين اتقوا إذا مسهم طيف من الشيطان ﴾[١٠٤] يقال : طاف يطيف ويطوف طيفاً وطوفاً فهو طائف، ثم سمى بالمصدر، ومنه طيف الخيال الذى يراه النائم[١٠٥] . وفى الحديث : (إن مما ينبت الربيع ما يغيل أو يغول). أى يهلك من الاغتيال وأصله الواو، ويقال غاله[١٠٦] يغيله ويغوله، هكذا روى بالياء والواو وهما متقاربان.

وفى الحديث : (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت) أى من تلزمه نفقته، ويروى (من يقيت) على اللغة الأخرى[١٠٧] ، وفى حديث عائشة (أن عمر ديخ الكفرة) يعنى أذلهم وقهرهم، ويقال دوخ بمعنى واحد[١٠٨] . وبعض هذه الصيغ يكون أكثر استعمالاً من الأخرى أو أكثر تصرفاً[١٠٩] وذلك وأشباهه مما تعاورت عليه الياء والواو ينسب ما هو بالياء إلى الحجازيين وما هو بالواو إلى التميميين غالباً[١١٠] .

وقد وردت بعض النصوص التى نفهم منها حدوث المعاقبة فى القبيلة الواحدة أو عند العرب جميعاً. من ذلك ما ذكره ابن سيده من أن المعاقبة تحدث عند القبيلة الواحدة وعند القبيلتين قال : (وأرى كيف تدخل الياء على الواو والواو على الياء من غير المعاقبة عند القبيلة الواحدة وإما لافتراق القبيلتين فى اللغتين)[١١١] .

ويذكر الأزهرى : أنا أمحوه وأمحاه، وطيىء تقول : محيته محياً ومحواً[١١٢] .

وذلك ناشئ من تأثر القبائل بعضها ببعض، فمن يجمع بين الاستعمالين جامع للهجة أخرى مع لهجته، وقد يجوز أن تكون لغته فى الأصل إحداها، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى[١١٣]

وبعض هذه الصيغ يكون الأصل فيها الواو وبعضها يكون الأصل فيه الياء، يقال : يوجع وييجع وياجع وأصله من الواو[١١٤] ، ويقال : وجلت توجل وتيجل من الواو[١١٥] ونسبت الصيغة اليائية لتميم لكراهة الواو مع الياء والواوية لأهل الحجاز[١١٦] وقد أبدلت ألفاً فقيل : يا جل وياجع كراهة اجتماع الواو مع الياء - أيضاً كما يذكر سيبويه[١١٧] ، وعزيته إلى أبيه : نسبته. ويقول بنو أسد : عزوته إلى أبيه وأصله الواو[١١٨] . وبرى القلم يبريه بريًا، وناس يقولون : يبرو القلم[١١٩] والأصل الياء، وقد حاول بعض اللغويين القدامى أن يفسروا هذا التعاقب على أنه من قبيل التبادل الذى لم يستوف شروط القلب لعلة فلسفية تدل على فنية هذه اللغة وموسيقيتها.

وجاءت فى اللغة دامت السماء تديم ودومت السماء وديمت، ولكن المضارع جرى فى المثال الأول على هذا النسق وليس من باب فعِل يفعَل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع بدليل المصدر (ديما) وليس لغة فى هذا الأصل بمنزلة ضاره يضوره ضيراً حيث لم يأت (الديام) مصدراً كـ (الدوام) الوارد فيه[١٢٠] وهذا تطبيق لمذهب ابن جنى فى الاختلاف بين لفظتين فى حرف واحد، ومتى تعتبر كل منهما لهجة لقبيلة خاصة أو إحداهما منقلبة عن الأخرى، والمعروف أن أبا الفتح يبنى هذا على أساس تصرف كل منهما، فالأكثر تصرفاً واستعمالاً هى التى يليق بها أن تكون الأصل والثانية فرع، أما إذا تساوت اللفظتان تصرفاً واستعمالاً، فليست إحداهما منقلبة عن الأخرى بل هما لهجتان، وهنا يصرح ابن جنى بأن اليائية منقلبة عن الواوية لقصور التصرف بالنسبة للأولى وكيف يقبلون ويسلكون هذا الطريق مع عدم ما يقتضيه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتحقق فى مناسبة القلب الهدف العام وهو التخفيف، ويبدو أن قانون (المعاقبة) قد أدى دوراً أساسياً فى مثل هذه

التغييرات، فهى فى الأصل لهجات إذ تذكر لنا كتب اللغة أن لكل من الضم والكسر والواو والياء طبيعة صوتية تختص بقبيل تبعاً للثقل والخفة. فاللغة نتاج اجتماعى ووليدة البيئة التى تحيا فيها، فالمجتمع المتحضر يفضل حركة معينة، على حين يفضل المجتمع البدوى حركة أخرى، وهنا بدا أن الكسرة مختصة بالحضر والضمة مختصة بالبدو فيما وصل إلينا من استعمالات والياء امتداد للكسرة والواو امتداد للضمة، وكل استعمال منهما تختص به طائفة من العرب، فالياء للحجاز والواو لتميم، وعلى هذا وجدنا الأفعال السابقة تفسر على أساس لهجى فى بيئتين حجازية وتميمية(١٢١) .

وأهل الحجاز : ذأى البقل يَذْ أى . ولغة نجد، ومنها تميم : نَوى ينوى(١٢٢) . أهل الحجاز : قَلَوْت البُرَّ وكل شئ يُقْلى فأنا أقلوه قَلْواً، وتميم : قَلَيْتُ البُر فأنا أقليه قَلْياً، وهذا إذا كانوا لايريدون بمادة (ق ل ى) معنى البغض، أما إذا أرادوه فهم جميعاً فى التعبير عنه سواء فيقولون : قَلَيْتُ الرجل فأنا أقليه قلىً(١٢٣) . والحجاز : لات الشئ يَليتُه إذا نقصه حقه، وتميم ألاتَه يُليتُه(١٢٤) ، واللغتان فى القرآن، فمن الأول قوله تعالى ﴿لا يَلِتْكم من أعمالكم شيئاً﴾ (١٢٥) ومن الثانية قوله ﴿وما ألَتْناهم من عملهم من شئ﴾(١٢٦). والحجاز : تَخِذتُ ووخِذتُ، وتميم : اتخذت(١٢٧) . والحجاز : أوصدت الباب، وتميم آصدته. والحجاز : وكّدت توكيداً، وتميم : أكدت تأكيداً(١٢٨) . وضَلِلت (بكسر اللام) لغة تميم، ووَرِىَ الزند (بكسر الراء) ومضارعهما يَضِل ويرِى(١٢٩) . لم يقتصر اللغويون العرب فى عملهم على النظر فى بنية النص اللغوى، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التى تلفه وتحيط به، كما يفعل البنيويون أو الشكلانيون والتحويليون وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على أنها ضرب من النشاط الإنسانى الذى يتفاعل مع محيطه وظروفه، والذى قد تتغير صوره بتغير هذا

المحيط وتلك الظروف، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى فى عملية التواصل الاجتماعى، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام ومافيه من شخوص وأحداث. ظهر هذا كله فى دراستهم مبدأ من مبادئ التقعيد، أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية، وبدا واضحاً فى تحليلاتهم ومناقشاتهم لمادتهم، وكانوا يعتمدون على الأخذ من (الكلام) الحى المنطوق، والكلام بهذه الصفة لايتصور وقوعه أو حدوثه إلا فى مسرح لغوى متكامل الجوانب من مرسل ومتلق وظرف وملابسات متعلقة بموضوع الحديث(١٣٠) .

جـ- جهاز القواعد :

شطر كبير من اللغة يؤخذ بالقياس، ولا يُوصَل إلى ذلك إلا من طريق التصريف : إلا أن معرفة التصريف وحفظ قواعده وفهم أصوله أمر، وسبك القوالب وبناء الأوزان وتشكيل الصيغ أمر آخر، وما كان - لما بين التصريف والسبك القالبى من نسب قريب - أن نعدَّ المسائل الصرفية بمقاييسها الجزئية كالقوالب اللغوية بوحداتها الكلية الكبرى.

والنظام الصرفى يتنوع من خلال وحدات صرفية هى المورفيمات التى لكل مورفيم منها خصائص نطقية ووظيفية تجعله مختلفاً أو مميزاً عن الآخر، وبصورة عامة فإن النظام المورفولجى فى اللغة العربية يقوم على مجموعة من الصيغ التى تتميز بخواص نطقية ووظيفية من حيث الدلالة على المعنى ويعتمد النظام النحوى أيضاً فى التعبير عن المعنى على النظامين الفونولوجى والمورفولوجى، بالإضافة إلى مجموعة من العلاقات النحوية وأهمها علاقة الإسناد، ثم النسبة والتبعية وغيرها، بالإضافة إلى حركات الإعراب التى هى فى الواقع مورفيمان لكل منها دلالة على معنى من معانى النحو، لأنها تحدث بسبب التركيب.

وهذه الملامح المميزة لكل نظام من أنظمة اللغة ضرورية لفهم المعنى وأمن اللبس، ولذلك تتميز بالثبات والاطراد، وهى التى تميز أيضاً لغة عن لغة، ومع ذلك فقد يحتاج إلى الخروج على هذه القواعد المطردة ولكن يشترط أمن اللبس(١٣١) .

إذن تدرس اللغة على أنها كيان مستقل وعلى أنها نظام مركب من العلائق الإسنادية الداخلية، وليس على اللغوى إلا أن يؤكد الطبيعة الداخلية للكلام، إنه يفترض فرضيات تسمح له بشرح القضايا اللغوية .

١- قواعد رسم الهمزة :

وبدت للمحدثين صعوبة تتمثل فى قواعد رسم الهمزة، فهى تكتب على خمس صور : مستقلة (ء) ومعتمدة على الألف (أ) وتحت الألف (إ) وعلى الواو (ؤ) وعلى الياء) (ئ) (١٣٢) . فقدم بعضهم اقتراحات لإصلاح الخط العربى مثل (متى عقراوى) فى بحثه (إصلاح الخط العربى)(١٣٣) حيث اقترح فصل الحركات عن الحروف فى الطباعة، كما اقترح أن تثبت الهمزة فى جميع الاستعمالات على كرسى (ئـ) ماعدا أول الكلام، فيرى أن تثبت على الألف، وهو فى ذلك يغفل حركة عين الفعل التى تتحكم فى رسم الهمزة كما لايفرق بين الأسماء والأفعال فى التصرف، وفى هذا تجهيل للمتعلمين بظواهر رسم الهمزة التى تخضع للتصريف، كما رأى محمد بهجة الأثرى – فى المؤتمر الأول لجامعة الدول العربية فى لبنان ١٩٤٧– التخفف أو التحلل من القواعد الضابطة لرسم الهمزة فى العربية نازعاً إلى السهولة والتيسير والتخلص مما يراه تعقيداً، واستند فى ذلك إلى رأى الفراء والشيخ زكريا الأنصارى والبطليوسى الأندلسى(١٣٤) .

وصرف المجمع وقتاً طويلاً فى معالجة صور كتابة الهمزة (كونها على

ألف أو ياء أو واو)، ومحاولة وضع ضوابط مستقرة لها، يسير على هديها الناس، ويتخلصون بذلك من الاضطراب الباد فى صور كتابتها المرويّة فى أعمال الأقدمين.

والمشكلة الحقيقة فى كون علامات الحركات القصار ورمز الهمزة، ترسم منفصلة بعيدة عن صلب الكلمة، الأمر الذى يؤدى إلى احتمال إهمالها أو الخلط بينها، وتكون النتيجة الحتمية وقوع الخطأ فى اللغة صوتياً وصرفياً ونحوياً.

وشغل المجمع نفسه بإصلاح الرسم الإملائى، لا بالنظر في نظام الكتابة، بوصفه كلاً متكاملاً، والصعوبات البادية فى الرسم الإملائى مقصورة على حالات محدودة فى أمثلة معدودة.

وكان الأولى بالمجمع أن ينصرف إلى النظر فى وضع الرموز، حيث إن رسمها منفصلة خارجة عن جسم الكلمة ماله الخطأ والخلط وإصابة بنية اللغة. وتظهر الصعوبة الحقيقية فى صورة رسم الهمزة، فهو مرة يصاحب الألف فوقها أو تحتها، كما يرسم على الواو أو الياء مرة أخرى، وكثيراً ما يأتى مفرداً. وقضية رسم الهمزة قضية قديمة، حاول الدارسون – منفردين ومجتمعين – الإتيان برأى حاسم فيها، كى يخففوا من صعوبة هذا الرسم على الكاتبين والناشئة من المتعلمين، ولكنهم لم يوفقوا فيما قصدوا إليه، لتباين وجهات نظرهم واختلاف مواقع الهمزة وسياقاتها فى بنية الكلمة، وظل الأمر حتى الآن يمثل صعوبة ظاهرة فى نظام الكتابة العربية؛ لأن أنظار الدارسين لم تتجه إلى نصف القضية على الأقل المتمثلة فى حركة عين الثلاثى التى تؤثر على العين ذاتها ومن ثم على اللام، كما أن فعل فى تصرفه إلى صيغة الأمر يطرأ تعديل على صيغته تتأثر به الهمزة خصوصاً إذا كان الفعل من الثلاثى المهموز.

ويقع الحذف فى تصريف بعض الأفعال المهموزة، وهو حذف خاص بهذه الأفعال غير مقيس فى أشباهها [١٣٥] ولذلك يعلل باستثقال الهمزة، وذلك كحذف الهمزة من : أخذ وأكل فى صيغة الأمر مطلقاً : خذ وكل ، وحذفها من : أمر وسأل فى صيغة الأمر إذا بدىء بها نحو : مر وسل، ويجوز الحذف وعدمه إذا لم تقع الصيغتان فى أول الكلام نحو «واسأل» و«ائمر». كما تحذف همزة رأى من المضارع يرى ومن الأمر ومن ثم، ومن صيغة «أفعل» : أرى أصلها أرأى، ومما يتفرع منها من مضارع وأمر واسم فاعل واسم مفعول.

وفى كثير من الكلمات التى تحتوى على همزة القطع يجوز فيها تحقيق الهمزة أى إثباتها أو تسهيلها أى حذفها مع إحداث بعض التغييرات الأخرى كإبدالها مداً من جنس حركة ما قبلها أو إبدالها واواً أو ياءً، وقد قرئ بالتحقيق والتسهيل فى كثير من مواضع الهمزة فى القرآن الكريم [١٣٦].

وتحذف الهمزة (عين الكلمة) من مضارع رأى فيقال يرى وأرى وترى ونرى وفى الأمر منه، وفى صيغة أفعل من رأى فيقال : أرى، كما يقع الحذف فى مضارعه المبدوء بحذف مضارعة مضموم، وفى هذا المضارع حذفت همزتان : همزة الفعل الأصلية وهمزة أفعل، وفى الأمر منه تعود همزة أفعل للظهور وتحذف الهمزة عين الكلمة.

أثيرت مسألة حركة عين الفعل فى الثلاثى، فى ثلاثة مباحث، على اختلاف فيما بينها، فى درجة العمق، وربط المسألة بأسبابها.

فقد أشار (جبر ضومط) إلي هذه المسألة، فى معرض حديثه عن ظاهرة الإعراب، حيث استطرد إلى رواية عن (السيوطى) فى المزهر،

مؤداها أن عليا «هوازن» و«هذيل» لايفرقون بين فتح حرف عين المضارع وكسره. ويعتمد (ضومط) على رواية (السيوطى) ليعجب ممن ينكر «على من يقول يضرب بالضم أو ينصر بالكسر أشد النكير[١٣٧] .

ولايذهب (ضومط) إلى أبعد من ذلك، لكن المتتبع لمجموع مقالاته فى ظاهرة الإعراب وردّها إلى الوقف أصلاً، يستشعر أنه لايقيم وزناً للاختلاف القائم حول حركة عين الفعل، وأنه يرتضى حركة ما، على أن تكون مطّردة فى باب واحد مطلقاً.

ويتضح هذا الاتجاه، بصورة أجلى، عند (يوسف سعادة)، حيث دعا إلى جعل عين المضارع «مضمومة دائماً»[١٣٨] ، فتقول : جلس - يجلس (بضم اللام) وفتح - يفتح (بضم التاء) وعلم - يعلم (بضم اللام)[١٣٩] . كما يدعو إلى أن تكون همزة الأمر الثلاثى «مكسورة» دائماً. ولم يحاول (سعادة) أن يعلل مذهبه فى ضم عين المضارع «دائماً» . كما لم يحاول ربط المبحث بدراسة أبواب الثلاثى وسرّ تقسيمها إلى ما انتهت إليه. ولعل البحث المستفيض فى هذا الأمر، هو مبحث الشيخ (العلايلى)، حين ربط موضوع «عين الفعل» بظاهرة الأفعال عموماً. فرأى أن الفوضى فى عين الثلاثى، مردّها إلى عدم الاستقرار فى الفعل الثلاثى، فهو وليد الأزمان المتباعدة فى القدم، ووليد أدوار الفطرة، الأمر الذى يجعل كيانه ساذجاً..» ورغم التنقيح المستمر لهذا الثلاثى، بقى قلقاً ولم ينته به العربى على الوجه الأكمل، وهو ما أدّى إلى مثار من الاضطراب فى عين الفعل المضارع المساغ من الثلاثى[١٤٠] .

ويحاول (العلايلى) أن يفيد من مسألة «عين الثلاثى» على وجه جديد. ومن ثم، يجعل ذلك، أساساً فى التفريق بين الأفعال، واستقرار الأفعال فى قاعدة ثابتة، تكون صالحة فى تأليف معجم جديد.

ففى أول الأمر، سعي (العلايلى) إلى استخلاص الوحدة الاشتقاقية، أو المعنوية فى الجذر، معتبراً إياها بمنزلة السلسلة الفقرية من اللغة. وثانياً، يسعى إلى قاعدة تفريق الأفعال تبعاً للمعانى، معتبراً إيّاها حجر الزاوية من اللغة، إذا ضعف أو اختل أو استبدل به سواه اختل البناء وعمّ الخطأ(١٤١) وبهذا فقد نظر الدكتور عبد الله العلايلى إلى حركة عين الفعل من بعض جوانبها سواء أكان ذلك من حيث قيمتها فى تصنيف الأفعال فى المعاجم أم في استخفاف القبائل لنوع الحركة، وأراد أن تثبت حركة العين فى الماضى، كما أراد أن تثبت فى المضارع أيضاً وظن أن ذلك الأمر يؤدى إلى حل مشاكل يتسبب عنها اختلاف حركة العين فى الأبواب الستة التى أرجعها إلي التطور فى الاستعمال، وهذه النظرة لم تضع فى الاعتبار دور الحركة فى التقعيد والاعتماد عليها فى أبواب صرفية كثيرة كتقسيم الأفعال من ناحية وتعدى الفعل ولزومه من ناحية أخرى وتصنيف المصادر والمشتقات من ناحية ثالثة، بل إنها تعد معياراً ضرورياً فى تصنيف وحدات الصرف وأبنيته عندما تنعدم المعايير الأُخر فى المكونات المراد تصنيفها أو دراسة خصائصها.

٢- أصل الصيغ وعلاقته بالتصريف والاشتقاق :

- اختار الدكتور داود عبده(١٤٢) لنفسه منذ البداية الأدلة اللغوية منهجاً وأراد أن ينأى بنفسه عن الأدلة الوثائقية والتاريخية، تلك التى خاض فيها المستشرقون، ووافقهم عليها اسرائيل ولفنسون فى كتابة تاريخ اللغات السامية حيث رأوا أن كل صيغة من صيغ العربية سادت فى حقبة من حقب اللغات السامية ومنها العربية يستوى فى ذلك الأمر والمضارع والماضى، بل إنهم أشركوا صيغة اسم الفاعل مع صيغ الأفعال فى هذه الخصيصة، والدكتور داود عبده حين اختار المضارع صيغة أصلية للأفعال يكون قد أخذ

بجانب من جوانب البحث المقارن التاريخى عند المستشرقين ويكون أيضاً وفى الوقت نفسه قد أخذ ببعض مبادئ التحويليين من حيث بساطة القاعدة فى الصيغ وأقصد بالصوغ صوغ المشتقات من المضارع بحذف حرف المضارعة وإبدالها ميماً دون أى تعديل فى نظام الحركات وهذا المبدأ الذى عده الدكتور داود عبده من بساطة القاعدة قد أسهم فى سهولته حركة عين الفعل لأن المضارع الذى يعده هو أصلاً قد استقر على حركةٍ معينة تظل تلازم المشتق كاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسما الزمان والمكان لكن الدكتور داود عبده أهمل جوانب من مبدأ بساطة القاعدة عند التحويلين وهى الإسهام في تقعيد النظام الكلى للقواعد على حساب مشتقين هما اسم الفاعل أو المفعول والزمان والمكان اللذين يركز عليهما الدكتور داود عبده فى بحثه وبهذا يكون قد نحّى جانباً المصادر الثلاثية بأكملها والصيغة المشبهة وصيغ المبالغة والأفعال الماضية الثلاثية المجردة وهذه جميعاً هى الأساس للجهاز القواعدى للعربية ناهينا بالاستعمالات اللهجية الخاصة بالقبائل التى لم تقف عند حدود أبواب الثلاثى المجرد فحسب، بل تعدته إلى صوغ المصادر والمشتقات صياغة خاصة تأثرت بالاستعمال الخاص لحركة عين الثلاثى.

وقد بذل المستشرقون جهوداً فى البحث عن تاريخ الفعل فى اللغات السامية فكان كل ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هى صيغة الأمر ثم اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الإسناد للفاعل أو الضمير فمن قم وعد وزد وبع اشتق عندهم يقوم ويعود ويزيد ويبيع.

ويري الدكتور ولفنسون أن هذا الرأى لايدل على أن الفعل مشتق من صيغة الأمر بل كل ما يدل عليه أن أمدح صيغة للفعل إنما هى صيغة شبيهة

بصيغة الأمر كانت تستعمل للدلالة استعمالات الفعل من الماضى والمضارع والأمر ثم انتقلت بالتدريج بعد ظهور صيغتى المضارع والماضى لتدل على حدوث الفعل فى صيغة الأمر وكذلك اعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت فى مدى قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة ويعتقد العلماء أنه فى الفترة الطويلة التى بين ظهور صيغة المضارع وصيغة الماضى وكانت هناك صيغة تدل على معنى اسم الفاعل طوراً وتدل تارة أخرى على معنى اسم المفعول وتدل حيناً آخر على مجرد الصفة. ودراسات المستشرقين للغات السارية التى أرادوا لها أن تنطبق بالضرورة على العربية تأثرت إلى حد بعيد بنظرية التطور «لدارون» التى تقسم الكائنات إلى أقسام من ناحية والأزمنة إلى أحقاب من ناحية أخرى وتطبق مبدأ السيادة فى كل فترة مثل عصر سيادة الزواحف وعصر سيادة الديناصورات وعصر سيادة الطيور الضخمة وعصر سيادة الإنسان كما تقسم العصور نفسها إلى العصر الحجرى والعصر الجيرى والعصر الجليدى إلى آخره.

فأرادوا لمكونات اللغة أن تسلك المسلك نفسه وهذا بالطبع أمر افتراضى لا يستند إلى الاستعمالات لكن الدكتور داود عبده أراد أن يعتمد على أدلة لغوية فى إثبات أصلية المضارع وتفرع الصيغ الأخرى الماضى والأمر عنه، وذلك بمراجعة قوانين الاشتقاق خصوصاً اسم الفاعل والمفعول واسما الزمان والمكان ولكن وافق فى رأيه هذا رأى بروكلمان (١٤٣) الذى ذهب فيه إلى أصلية صيغة المضارع وقدمها اعتماداً على أدلة وثائقية وتاريخية.

وقد رفض الدكتور داود عبده منذ البداية المنهج التاريخي أو المقارن بتصريف استبعاد الأدلة التاريخية والوثائقية لكنه استند إلى القواعد التحويلية أخذاً بمبدأ بساطة القاعدة، لكنه أخذ بجانب واحد من الجوانب

التحويلية، وترك ما يخص القواعد الكلية للعربية وكان يسمى مبدأ السهولة بالقاعدة العامة فكلما سهلت اجراءات الاشتقاق وتلخصت فى خطوة واحدة عدَّها قاعدة عامة لبساطتها واستند إلى هذا المحور فى ترجيح فكرته بتأييد أصلية المضارع واشتقاق كافة مشتقات اللغة منه لأنه يتضمن كافة العناصر التى تحتاج المشتقات إليها فى صوغها وذلك إما بالتعديل البسيط والحذف دون زيادة ويبدو أنه استبعد كون الماضى أصلاً للمشتقات لأنك تحتاج إلى أن نضيف إليه من اللواصق والزوائد مع التعديل فى نظام الحركات وفاءاً بمتطلبات الاشتقاق والمظهر الذى اعتمد عليه فى ذلك صيغة المبنى للمجهول حين تحتاج لأن تشتق منها اسم المفعول فمثلاً الفعل «احترم» إذا بنى للمجهول صار «يُحَترَم» وعند صوغ اسم المفعول تستبدل الياء بالميم ليصبح «مُحْتَرَمْ» وهو يطلق على هذه الاجراءات أدلة لغوية وهى فى الحقيقة علامات تصريفية – وكان المتوقع أن يستعمل مصطلح أدلة لغوية بمعنى استعماله على ألسنه الناطقين ، لكنه استعمل أدلة لغوية للدلالة على شروط قواعدية(١٤٤) لقد لاحظ الدكتور داود عبده ان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد يصاغ على وزن «فاعل» فى جميع الأحوال، ولذا فكل ما نحتاج أن نعرفه من الأصل الذى سنشتق منه هو الجذر.

ولَمَّا كان الجذر موجوداً فى المصدر «كِتَابَةٌ – لِعْب – جُلُوس» وفى الماضى «كَتَبَ – لَعَبَ – جَلَسَ» وفى المضارع «يَكْتُبْ – يَلْعَبْ – يَجْلِسْ» فليس هناك – فى – رأيه – سبيل لمعرفة الأصل الذى اشتق منه اسم الفاعل معرفة أكيده لأنها جميعاً صالحة لأن تكون «أصلاً» ، وأغفل الدكتور داود الأنواع التى يصاغ منها اسم الفاعل كالأجوف ومهموز الآخر إذ صوغ اسم الفاعل منهما يعد من أعقد المسائل بالنسبة للدارس الذى يتعرض لصوغ اسم الفاعل أو للميزان الصرفى.

أما اشتقاق اسم المكان فأمره مختلف عنده ذلك لأن لاسم المكان صيغتين : «مَفْعَل، مفعِل» ومعنى هذا أن معرفة الجذر وحده لا تكفى لاشتقاقه، ولا بدَّ من معلومات أخرى تحدد حركة عينه.

وفى هذا الملمح إقرار بفشَل الاعتماد على الجذر أو المادة المعجمية فى الاشتقاق أو التصريف ويبدو أن الدكتور داود عبده استقى هذه الفكرة من الدكتور تمام حسان فى كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»[١٤٥] وذلك عندما تعرض لعلاقة الجذر بالاشتقاق، لكن الدكتور داود يقع فى مأزق حين يريد صوغ اسم المكان من الجذر فإذا اعتبرنا في رأيه اسم المكان مشتقاً من المضارع فسنجد أن المعلومات المطلوبة لتحديد حركة عين اسم المكان موجودة فيه.

فعين اسم المكان تكون مكسورة إذا كانت عين المضارع مكسورة، وتكون مفتوحة فى الحالتين الأخريين[١٤٦] وفاته أنَّ الماضى يتمتع بتنوع حركة العين، ومضى الدكتور داود فى فكرته يشتق من المضارع ما شاء من ماضٍ وأمر وبعض المشتقات دون بعضها. بما يتمشى مع قاعدته التى تعتمد على بساطة الإجراءات .

– وفات الدكتور داود أن الأفعال ذاتها عند تصرفها من صيغة لصيغة أو من زمن لزمن تخضع فى تصرفها لحركة عين الفعل ضابطاً من ضوابط التصريف وعاملاً من عوامل التحكم فى مواد اللغة والسيطرة على قوانينها المنظمة.

فالأمر يصاغ من الثلاثى المجرد بحذف حرفة المضارعة من الفعل المضارع أى أن تكون صياغته من الفعل المضارع إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، جيئ قبل الساكن بهمزة وصل للتمكن من النطق بالساكن

ثم تحرك الهمزة بحركة تناسب عين الفعل، فإن كانت عين الفعل مضمومة فى المضارع مثل يكتب، يخرج، يدخل، ضُمَّت الهمزة : اكتب، اخرج، ادخل.

أما إذا كانت العين مكسورة أو مفتوحة فى المضارع فإن الهمزة تكسر مثل :

يرمى —> ارم

يضرب —> اضرب

يرفع —> ارفع

وإذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً فإنه لايحتاج إلى همزة وصل كما هو الحال فى الأفعال المعتلة العين نحو يقول —> قُلْ

يعود —> عُدْ ، يبيع —> بع

وكما فى الفعل المثالى الواوى نحو : وعد يعد —> عِدْ

وقف يقف —> قِفْ ، وزن يزن —> زِنْ

وصل يصل —> صِلْ ، وصف يصف —> صِفْ

وفى يفى —> فِ ، وقى يقى —> قِ

ويحمل على هذه الأفعال أفعال ثلاثة تحذف فاؤها وهى همزة فى فعل الأمر وهى أخذ —> خذ

أكل —> كل ، أمر —> مُرْ.

- لقد استند د/ داود عبده على أدلة لغوية صوتية فى إثبات أن

المشتقات والفعل الماضى مصدرها هو الفعل المضارع والحقيقة أن هذا الرأى يحتاج إلى نظر فالمصادر التى لم يتعرض لها بالدرس منها الثلاثى وغير الثلاثي كما أنه لم يُدْخل فى المشتقات صيغ المبالغة والصفات المشبهة وهى تعتمد فى صوغها على حركة عين الثلاثى(١٤٧) .

– فالفعل من باب فَعُل يَفْعُل لايعد فعْلاً بأتم معنى الكلمة وإنما يدل على الإتصاف بصفة، لذلك فهو قليل الورود والاستعمال نسبياً قليل التصريف، يلازم حركة واحدة فى المضارع هى حركة عين الماضى ذاتها(١٤٨) . فالفعل يتكون من حدث وزمن مثل قرأ، نظر، أخذ، وقف، وقع ...إلخ.

كما أنه تام التصرف، حيث يصاغ منه المضارع، والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة وغيرها من المشتقات، أما هذا النوع فمجال الاشتقاق فيه ضيق، فلا يشتق منه اسم المفعول لقصوره على فاعله وعدم مجاوزته له فهو ضرب قائم فى الثلاثى غير متعد البته(١٤٩) .

كما صرح ابن جنى فضلاً عن أن الصفة فيه لا تكاد تبين، فإذا قلت : كرُم، فأنت تتحدث عن صفة أصبحت لازمة فى من نتحدث عنه لاعن حدث جرى أو لايزال يجرى فى مثل : قرأ محمد، يقرأ محمد . فالقراءة وقعت فى الأول وهى حدث، وفى الثانى مستمرة فى الوقوع أو الحدوث.

وقد تبدو بعض الأفعال دالة على حركة فى ظاهر أمرها، مثل قرُب، بعُد لكنها فى الحقيقة تدل على صفة القرب أو البعد الناتجة عن الحركة ولا تدل وحدها على الفعل لذلك يعوِّضها فى هذه الأحوال أحد معانيها(١٥٠) .

كما أن المعروف عندهم فى بناء الوصف من الفعل الثلاثى أن المفتوح العين يكون الوصف منه على فاعل، مثل كتب فهو كاتب، والمضموم العين

يكون منه على فَعِيْل مثل كَرُمَ فهو كَرِيْم، وتلك قاعدة مشهورة عندهم فكل ما خالفها عدا شاذاً.

ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من فَعُلَ بضم العين فهو فاعل نحو حمض فهو حامض وعقرت المرأة فهى عاقر ، ولذلك نظائر كثيرة(١٥١) .

يري الدكتور داود عبده أننا نختار الأصل الذى يتم الاشتقاق منه بقواعد أقل تعقيداً. فاسم المفعول من المزيد يمكن أن يصاغ عنده من المضارع المعلوم أو المضارع المجهول فإذا صيغ من المعلوم فإن قواعد اشتقاقه تكون كما يلى :

١- ضع ميماً بدل حرف المضارعة.

ب- حوِّل حركة حرف المضارعة «إذا لم تكن ضمة» إلى ضمة.

جـ- حوِّل حركة عين الفتحة (إذا لم تكن فتحة) إلى فتحة .

د- فى الفعل الأجوف حول الياء إلى ألف.

يَحْتَرِم ← مُحْتَرَم

يُؤلِّف ← مُؤَلَّف

يَتَسلَّم ← مُتَسلَّم

يُقيم ← مُقام

أما إذا صيغ من المجهول فإن قاعدة اشتقاقه تكون ضع ميماً بدل حرف المضارعة :

يُحتَرم ← مُحترَم

يُؤَلِّف —> مُؤَلَّف

يُتسلَّم —> مُتسلَّم

يُقام —> مُقام

وفى رأيه أن القاعدة الأخيرة أبسط، وهذا يؤيد أن اسم المفعول مشتق من المضارع المجهول وليس من المضارع المعلوم[١٥٢] .

وبهذا يعدل عن فكرته باختياره المضارع المبنى للمجهول أصلاً للاشتقاق بعد أن رفض كلاً من الماضى والمضارع للمبنى للمعلوم والجذر أيضاً أصولاً للاشتقاق .

والبساطة (Simplicity) وفقاً للنظرية التحويلية معناها : إذا توفرت المتغيرات الأخرى فى فرضيتين ، فإن الفرضية الأبسط تكون أفضل من غير ريب والبساطة تعنى ما يلى.

أ- عدد العناصر . كلما قلّ عدد العناصر، أى المكونات اللغوية كان ذلك أفضل بشرط ألاّ يؤثر ذلك على شروط الكفاية والوضوح وسواها من الشروط الواجب توفرها فى القواعد ومن الواضح أنه كلما ازداد عدد العناصر، ازدادت القواعد تعقيداً، وفى بعض الأحيان تؤدى زيادة العناصر إلى أضعاف عالمية القواعد، لأنها تجعل القواعد ملتصقة بلغة معينة وذات صيغة محلية خاصة.

ب- عدد القوانين : كلما قل عدد القوانين الباطنية والتحويلية كان ذلك أفضل شرط عدم الإخلال بالشروط الأخرى اللازمة للقواعد السليمة.

جـ- البساطة الشاملة : يجب ألاّ تعنى البساطة أن نبسط مثلاً القوانين الباطنية لتكون النتيجة تعقيد القوانين التحويلية. بالعكس، يجب أن

يؤدى تبسيط جزء من القواعد إلى تبسيط الأجزاء الأخرى، وإلا فإن هذا التبسط الجزئى ينقلب فى النهاية إلى تعقيد كلى[١٥٣] .

د- بساطة القوانين : يجب بذل الجهد ليكون القانون الواحد معقولاً من حيث طوله وشروط تطبيقه . فإذا كان القانون غاية فى لطول أو مصحوباً بقائمة طويلة من شروط التطبيق، فإن هذا يجعله صعب الفهم وصعب التطبيق.

هـ- قوة القوانين . إذا كان بالإمكان دمج قوانين أو أكثر فى قانون واحد، فإن هذا يجعل القانون الناتج أشمل وأقوى. كما أن هذا يختصر عدد القوانين من وجهة عامة، وبالتالى يجعل القواعد أبسط وأشمل.

و- تجنب القوانين الاعتباطية . من الواجب أن يتجنب اللغوى تبنى قانون ما (باطنى أو تحويلى) من أجل التخلص من ورطة معينة أو للتخلص من مشكلة دون النظر فى تأثير ذلك على القواعد بوجه عام أو على البساطة الشاملة.

- والنظرية التوليدية تميز بين الكفاءة اللغوية وقواعد اللغة التى تحدد الكفاية اللغوية من حيث هى المعرفة الضمنية بقواعد اللغة.

فمتكلم اللغة لايمكنه أن يتكلم اللغة التى هى تنظيم من الرموز قائم على قواعد تركيب ودلالات وأصوات لغوية ما لم يكن ملماً بهذه القواعد. ولا يعنى ذلك أنَّه ملم بصورة مباشرة بهذه القواعد. فهذه القواعد قد اكتسبها خلال نموه اللغوى الطبيعى وفى مراحل اكتسابه اللغة. فالباحث يحاول استقراء القواعد اللغوية التى تتيح لمتكلم اللغة إنتاج صيغ لغته والتى هى قائمة، بصورة ضمنية، ضمن الكفاية اللغوية . فى حين أن متكلم اللغة يتكلم اللغة من خلال معرفته الضمنية بقواعد اللغة، أى أن الكفاية اللغوية تقود

عملية تكلم اللغة وعملية التكلم هذه تنسجم قدر المستطاع فى الواقع، مع قواعد الكفاية اللغوية أى قواعد اللغة[١٥٤] .

وللعرب قواعد خاصة فى اشتقاق الأوصاف من الأفعال، فمن الثلاثى المفتوح العين تأتى على فاعل، ومن المضموم العين تأتى على فعيل. وما جاء مخالفاً لذلك عدَّه الصرفيون شاذاً، ولكن ابن جنى يخرج بعضه على أنه من باب تداخل اللغات فقولهم «شعر فهو شاعر وحمض فهو حامض وخثر فهو خاثر وطهر فهو طاهر بضم العين فى جميع الأفعال، على نحو من هذا، وذلك أنه يقال شَعُر وحَمُضَ وخَثُرَ وطَهُر بضم العين وفتحها فى جميع الأفعال، فجاء شاعر وحامض وخاثر وطاهر علي شعَر وحمض وخثر وطهر بفتح العين فى جميع الأفعال ثم استغنى بفاعل عن فعيل [١٥٥]. وافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضى فقط دون مضارعه أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال وذلك لأن الأوزان لاتستعار وإنما الذى يستعار هو الكلمات، وليس هناك من مسوغ يمكن معه أن تنتقل القبيلة أو الرجل فيها من قوله نعم ينعم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع إلى نعِم ينعُم بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع[١٥٦] .

صنع ابن جنى كتاباً فى التبادل بين الياء والواو وسماه التعاقب فقال لحوت العود ولحيته : قشرت ما عليه من اللحاء[١٥٧] .

والمعاقبة هى أن تدخل الياء على الواو والواو على الياء من غير علة فأما ما دخلت فيه الواو على الياء والياء على الواو لعلة فليس من ذلك، لأنه قانون من قوانين التصريف[١٥٨] ومن هذا التعريف يبدو أن المعاقبة لا تتحقق إلا بأمرين :

١- أن يكون الانتقال من الواو إلى الياء والعكس ليس ناشئاً عن علة صرفية موجبة .

٢- أن يكون المعني واحداً في الصيغة الواوية والصيغة اليائية ولذا لايعد من التعاقب ما اختلف معناه[١٥٩] وتحدث المعاقبة في الأفعال بصيغها مثل مالك تتحوز مني كما تتحوز الحية، وتحيزت إلى فئة وتحوزت وساغ الرجل طعامه يسيغه ويسوغه[١٦٠].

وسحوت الطين على الأرض وسحيته أي نشرته وكنوت الرجل وكنيته وحنوت العود وحنيته وعزوت الرجل وعزيته إذا نسبته إلى أبيه ويقال : ساخت الأرض تسوخ وتسيخ، ورد ذلك في حديث سراقة في الهجرة[١٦١] من باب فَعِلَ يَفْعَلُ مثل حَسِبَ يحسب، وقيل هو من باب باع يبيع[١٦٢] ومثله طاع له يطوع ويطيع فهو طائع إذ أذعن وانقاد[١٦٣]

واستبعد الدكتور داود عبده مبدأ الاعتماد على الأدلة التاريخية والوثائقية في الوصول إلى حل نهائي نعرف به أي صيغ الفعل هو الأصل الماضي أم المضارع[١٦٤] ورأى ضرورة الاعتماد على أدلة لغوية من واقع الاستعمال العربي للأفعال وتصرفها لكنه عند التطبيق على صوغ بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول واسما الزمان والمكان التي أراد أن يجعل منها دليلاً على صحة ما ذهب إليه من أن صيغة المضارع هي الأصل كان اعتماده على نظام القواعد التي وضعها الصرفيون لصوغ هذه المشتقات خصوصاً ما اعتمد عليه من سهولة القاعدة وشيوعها وهذه القواعد وضعها البصريون وأسهم فيها الكوفيون والبصريون هم القائلون بأصل الماضي واشتقاق المضارع والأمر منه وفق قواعد وتغير في المبنى لأداء معاني محددة وإذا كان الأمر مرجعه إلي القواعد فإن الصرفيين هم الذين افترضوا وفقاً للاستعمال العربي أن حركات العين ثلاثة وأن الماضي عند تصرفه في المضارع تثبت حركة عينه في ثلاثة أبواب وتتغير في ثلاثة أخرى والقسمة العقلية تقتضي أن تتكون تسعة أبواب لكن العرب استعملت ستة أبواب فحسب.

ناهينا بجواز استعمال حركتين مختلفتين لعين فعل واحد نتيجة للخفة أو الذوق اللهجى أو خصائص بعض الحروف كحروف الحلق كما حدث فى التعاقب وما دام المدار فى الأدلة هو اللغة والاستعمال فلنرجع إلى الاستعمال نفسه الذى لا يخضع خضوعاً صارماً للمنطق والعقل لأن هناك عوامل أخرى تتدخل فى السلوك اللغوى كالبيئة والجهاز النطقى.

وقد حاول الصرفيون فى تصنيفهم للفعل الثلاثى المجرد إلى أبواب أن يصرفوا هذا الفعل إلى الزمن المضارع ليبينوا تغير الحركة عند التصرف فى الزمن المضارع من ناحية وليميزوا بعض الأبواب عن بعضها من ناحية أخرى فهناك ثلاثة أبواب تثبت حركتها عند التصرف فى الزمن المضارع ولبيان أصل مادة الفعل المعتل وما إذا كانت الألف فى الفعل الماضى منقلبة عن ياء أو واو فى الزمن المضارع.

من ناحية ثالثة لكنهم فى نهاية درس هذه الأبواب التى تمثل الأفعال الثلاثية حاولوا استخلاص دلالات خاصة ومحددة لكل فئة من الأفعال تتسم بسمات مبنوية متشابهة ويبدوا أنهم ينسبوا هذا الصنيع على بعض السياقات فى بعض الاستعمالات ولم يفرقوا بين دلالات الفعل فى الزمن الماضى ودلالته فى الزمن المضارع وضمائمه التى تدخل على الفعل المضارع فتغير دلالته ووظيفته وزمانه لا يحظى بمثلها الفعل فى الزمن الماضى ولم يغفل النحاة الحديث عن الصيغ سواء أكان من ناحية المدلول الحدثى أم المدلول الزمانى وذلك وإن لم يعنوا بجمع الدلالات الزمنية للسوابق واللواحق واللواصق فى مكان واحد، إن لم يكن ذلك فقد تحدثوا عنها مفردة.

وإن اتسمت أحكامهم بالعمومية، إذ كانوا يقررون القواعد العامة لمفاهيم لاحظوها داخل سياقات خاصة[١٦٥] . دلت الدلالة على وجوب

مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع، إذ الغرض فى صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه وكلما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوة الدلالة على الزمان، فمن ذلك أن جعل العرب بإزاء حركة فاء الماضى سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما فقالوا : ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم [١٦٦] والقياس فيما ماضيه (فعل) بكسر العين أن يكون مضارعه على (يفعل) بفتحها نحو ركب يركب وشرب يشرب، والقياس - كذلك - فيما ماضيه (فعل) بفتح العين أن يكون مضارعه على (يفعل) بكسرها نحو ضرب يضرب وسرق يسرق ففى الأول كسرت عين الماضى ففتحت عين المضارع، وفى الثانى بالعكس لتحقيق المخالفة والتناظر بينها فكما فتح المضارع لكسر الماضى فكذلك - أيضاً - ينبغى أن يكسر المضارع لفتح الماضى.

وإنما جاءت المخالفة - أيضاً - فيما ماضيه (فعل) بفتح العين مع كسر عين المضارع وضمها فقيل (يَفعل) نحو قتل يقتل ودخل يدخل، خروجاً على القاعدة السابقة التى تناظر بين (فعِل) بكسر العين و(فعل) بفتحها فى عينى مضارعها من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، وآثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضى، ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها، عدلوا فى ذلك إليها فقالوا : قتل يقتل ودخل يدخل وخرج يخرج بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع[١٦٧] .

أما ما نجده من الثلاثى مما تكون فيه حركة عينه فى الماضى والمضارع سواء وهو باب (فعل) نحو كرم يكرم فعلى كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة وموافقة حركة عينه لأنه ضرب قائم برأسه فهو غير متعد بخلاف (فعل) بفتح العين و(فعل) بكسرها فأكثره متعد، فلما خالفهما خولف

بينهما وبينه(١٦٨) .

وهذا مطابق لقانون المغايرة الذى اعترف به المحدثون وأشاروا إلى أهميته فى الاشتقاق وعد فيه ابن جنى موفقاً كل التوفيق ولو لاحظنا ما وضعه ابن جنى والقدامى من قواعد لاشتقاق الأفعال – على الوصف السابق – لوجدنا أنها تتفق تماماً مع رأى المحدثين فهم حيث يعالجون اشتقاق صيغة من أخرى يبحثون على :

– المغايرة التى فطن إليها ابن جنى الفعل (ينعِم) بكسر العين فى المضارع يوافق لماضيه (نعِم) على (فعِل يفعِل) بكسر العين فيهما شبيها له بباب (فَعُل يفعُل) مما يوافق فيه المضارع الماضى بالضم فكما أن فعل بضم العين بابه يفعُل بضمها كذلك شبهوا بعض «فعِل» بكسر العين به فكسروا عين مضارعه كما ضموا فى ظروف عين ماضيه ومضارعه، فنعِم ينعِم بكسر العين فيهما محمول على كرُم يكرُم وحسب يحسب ويئس ييئس ويبس ييبس بكسر العين فيها جميعاً مشبه بباب كرُم يكرُم على ما قلنا فى نعِم ينعِم بكسر العين فيهما (١٦٩) .

٣– فى تصريف الأسماء :

للأفعال فى جملتها سمات من المبنى والمعنى يمكن تمييزها بها عن غيرها، وقد أفادت العربية من مد الحركات كثيراً فى تنويع الصيغ وتكثير المعانى. فقد مدت ضمة العين فى المضارع كما فى (ينبع) فصار (ينبوع) ومثل هذا (يحمور) و(يخضور) و(يعفور)، وقد انتقلت هذه الصيغ فى العربية إلى الاسمية وهو كثير فى اللغة. على أنه لا تخفى الصلة فى هذه الألفاظ بين الفعلية والاسمية، فقد عرف (يغوث) و(يعوق)(١٧٠) من آلهة اليمن.

ومما يتعلق بباب مطل الحركات كلمة (اليعقيد) وهو العسل يعقد بالنار

حتى يخثر، وقيل طعام يعقد بالعسل، ومنه اليعضيد وهى بقلة زهرها أشد صفرة من الورس وقيل غير هذا [171] . والفعل لايخلو من التداخل فى الاسم من حيث دلالته – شيئاً ما – على معناه مستقلاً، لأن له علاقة بهذا الاسم من حيث الوجود التاريخى فى اللغة ومن حيث القرابة القائمة بينهما فى الاشتقاق والتصريف [172] . وكما قسم الصرفيون الأفعال فى أحد تقسيماتهم وفقاً لحركة العين فصنفوها إلى ستة أبواب، أسهم هذا التقسيم فى تصنيف الأسماء إلى اثنى عشر بناءاً وفقاً لحركة العين مع الفعل فالقسمة العقلية تقتضى أنْ يكون الثلاثى المجرد على اثنى عشر بناءً، لأن للفاء ثلاثة أحوال : فتح وضم وكسر، ولايمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث والسكون، و«اللام» للإعراب أو البناء فلا يتعلق به الوزن. وثلاثة أحوال «للفاء» فى أربعة أحوال «العين» تكون اثنى عشر بناء، سقط منها بناءان لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه وهما : الخروج من كسر إلى ضم، أو من ضم إلى كسر، ولذلك لم يذكر سيبويه من أبنية الثلاثي المجرد سوى العشرة التى استعملت فيه وكانت كثيرة الدوران فى كلام العرب [173] .

تترابط دراسة اللغة – وخاصة قواعد النحو والصرف – بحيث لا يُفصَل بينهما ، فشكل اللغة يدرس فى ظلال معناها، ومعناها يدرس فى ظلال شكلها، وهذا أقصر السبل إلى الدرس الصحيح للغة.

لقد اعتمدت العربية على الحركات اعتماداً كبيراً فى تنويع الصيغ والمعانى والتمييز بينها سواء أكانت الحركة فى أول الكلمة أو فى وسطها أم فى آخرها.

إن الاختلاف بين الدلالة على المرة والدلالة على الهيئة إنما يرجع إلى حركة فى أول الكلمة لافى آخرها، حيث يتصل الكلام أو ينفصل بالتسكين

والإعراب، وكالمِشية والمَشية، والمرتضى والمرتضَى ومُكرِم ومُكْرَم، فهذه الحركة فى أول الكلمة أو فى وسطها تدل على فارق كبير بين المعنيين، وكذلك بين اسم الآلة واسم المكان وبينهما فى المعنى فرق بعيد(١٧٤) .

ولم يقتصر دور الحركة على التمييز بين الصيغ والموازين بل استفيد منها فى تنويع المعنى للكلمة الواحدة مثل : البَرُّ والبِرُّ والحَبُّ والحِبُّ وكذلك السَّحر بمعنى الرئة وقبيل الفجر والسِّحر : الخداع أو كل ما لطف مأخذه، ففرقوا بحركة الحرف الأول بين ثلاثة معان لكلمة واحدة. وقالوا : القَرى والقُرى ، والدِين والدَّيْن والذَّبْح والذِّبح، والغِل والغُل والشَّعْر والشِّعْر، والمَهْر والمُهْر، فأفادوا بتغيير حركة الحرف الأول معنيين لكلمة واحدة.

وكذلك فعلوا فى الحرف الثانى فقالوا : فرِحٌ وفرَح وصفاً ومصدرا، وسَفَر وسَفْر مصدراً واسم جمع والكَرَم : ضد اللؤم والكَرْم : شجر العنب، والقَنْص : الاصطياد، والقَنَص : ما يصطاد(١٧٥) . وللحركاتِ وظيفة دلالية وهى مورفَيمات لاتقل عن الحروف السابقة أو اللاحقة فى بيان الفروق الدلالية وتمييزها فصيغة «مفْعَل» إذا كانت الميم الزائدة مفتوحة فالصيغة تدل على الحدث أى تكون مصدراً وأن الشئ ثابت. وأما إذا كانت هذه الميم نفسها مكسورة فهى تدل على اسم آلة غير ثابت وذلك فى قوله مَفْعل ومِفعل الحرف الزائد فى أولهما المعنى، وذلك أن مَفْعَلا يأتى للمصادر نحو ذهب مذهبا دخل مدخلا وخرج مخرجا. ومِفْعَلا يأتى للآلات والمستعملات نحو مِطْرقَ ومِرْوح ومِخْصف ومِئْزَر(١٧٦) ، والعرب تقول للسلم مِرقاة وللدرجة مَرقاة فاللفظ نفسه يدل على الحدث الذى هو الرقى. وكسر الميم مما ينقل ويعتمل عليه به كالمطرقة والمئزر والمنجل وفتحة ميم مرقاة تدل على أنه مستقر فى موضعه كالمنارة والمثابة(١٧٧) . وهكذا يصبح كل من الفتحة والكسرة مورفيماً له تأثيره في توجيه معنى الصيغة، واستطاعت اللغة بهما

أن توجد فرقاً دلالياً بين صيغتى مَفعَل ومفعِل.

يقول سيبويه عند حديثه عن جمع كلمة «ناقة» أن الأصل فى الجمع «أن تجمع على أنوق بإبدال الألف عين الكلمة واواً، إلا أن العرب فى جمعها قالوا : أينق ، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا [١٧٨] .

ويلتقى استعمال مصطلح «القلب» و«إبدال المكان» و«إبدال الموضع» فى سياق باب واحد، يقول سيبويه : «هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم، وذلك فَعلى إذا كانت اسماً. أبدلوا مكانها الواو نحو الشروى والتقوى والدعوى والفتوى. وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو صديا وخزيا وريًّا. ولو كانت ريًّا اسماً لقلت : روًّى ؛ لأنت تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التى هى عن .... وأما فُعلى من بنات الواو، فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت مكان الياء فى فَعلى[١٧٩].

فقيمة الحركة بين الأسماء والأفعال فى العربية :

١- تتغير حركة عين الفعل على مستوى الصيغة (فَعَلَ - فَعِلَ - فَعُل) وعند تصرف الفعل إلى الفعل المضارع تثبت ثلاثة أبواب على حركتها وتتغير الثلاثة الأخرى، أما فى الأسماء فتتغير الحركة على مستوى المادة المعجمية لاعلى الصيغة مثل (سَبْت - سِبْت - سُبْت)[١٨٠] ، قُرى - قَرا - قِرى).

٢- فى الأفعال تتغير حركة عين الصيغة وليس الفعل، أما فى الأسماء فتغير حركة فاء الاسم، أى حركة عنصر من عناصر المادة المعجمية.

٣- فى الأسماء تتغير الدلالة نتيجة تغير حركة الطاء نتيجة استقراء استعمال الأسماء فى سياقات اللغة المختلفة ، على حين تتعلق المسألة فى الأفعال بمبنى الفعل لا بوظيفته أو دلالته، ومع ذلك فقد حاول الصرفيون عقد

صلة بين مباني صيغ الأفعال ودلالتها من خلال بعض مواد الأفعال المعجمية، ومن خلال رصد الفروق بينها من حيث الصحة والاعتلال أو باقى تقسيمات الفعل والمعانى التى يمكن أن يؤديها وبالجملة فالفكرة واحدة وهى محاولة تصنيف فئة معينة من الأسماء وفقاً لحركة الفاء وعقد صلة بينها وبين دلالتها كما أن الفكرة نفسها تتكرر فى محاولة تصنيف الأفعال وفق حركة عينها وتصرفها فى الزمن المضارع وهذا التصنيف خاضع للإمكانات المتاحة من حيث التوفر على حركات ثلاثة هى الفتحة والضمة والكسرة وهى مشتركة بين الأسماء والأفعال والتصرف من الزمن الماضى إلى الزمن المضارع وهى خصيصة متاحة فى الأفعال، أما عنصر الدلالة فهو متحقق فى الأسماء وثابت فى معاجم اللغة على حين أن محاولة إخضاع صيغ الأفعال للدلالة أو الاندراج تحت فئات منتظمة فهي محاولة مهتزة تشبه إلى حد كبير محاولة وضع معانى ثابتة للصيغ، وهى ظاهرة لغوية لم يستطع اللغويون تأكيد صحتها وإن كانوا قد أشاروا إلى تحقق حدوثها فى اللغة العربية.

٤- تدخلت حركة عين الفعل فى تصنيف المصادر ولم تكن مميزاً حاسماً بل كان لابد من دخول مميز آخر متصل بالدلالة، ويبدو أن مسألة البناء غير كافية فى وضع قيود فى تصنيف المصادر الثلاثية وهى تكشف من ناحية تخبط الصرفيين فى المعايير التى حاولوا أن يصنفوا على أساسها المصادر وفقاً لأبنية الأفعال التى وردت منها.

٥- فهناك معياران أساسيان فى تصنيف المصادر أولهما يتعلق بالبنية وذلك فى المصادر الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية، بينما مثل المعيار الثانى وهو معيار الدلالة أهمية فى تصنيف مصادر المرة والهيئة والصناعى، وبالرغم من ذلك قد خلت الدلالة فى المعيار الأول أيضاً المتعلق

بالأبنية، وتجلت أهميتها فى المصدر الثلاثى حيث لم تكن المعايير كافية لتمييز أبنية مصادر الثلاثى، فقد تنوعت صيغ هذا المصدر ما بين فعالة وفعل مثل : ولاية وحماية وسعال وشكر وشكران ورحمة والتاء فى هذه المصادر تدل على المصدرية ناهينا بوظيفتها فى المصدر الدال على المرة.

٤- المصادر :

لقد كثرت مصادر الثلاثى كثرة تعددت عن الضبط والتحديد؛ جاءت على أوزان شتى مع التفاوت بينها فى الكثرة والقلة والشذوذ والندور؛ مما أدى إلى اختلاف الصرفيين فى القياسية والسماعية[١٨١] . وبعامة يمكن القول إن جمهور الصرفيين جعلوا كثرة استعمال بناء أى مصدر لأى فعل مصححة للقياس عليه .... وجاءت مصادر الثلاثى متفاوتة فى الكثرة، والقلة والندرة والشذوذ الأمر الذى جعل العلماء يختلفون فى قياسية مصادر الثلاثى وفى معنى القياسية. وكل الضوابط التى تحدد وتضبط مصادر الثلاثى لايصح استعمالها قياساً قبل الرجوع إلى السماع فإذا ما وجد للفعل مصدر مسموع يجب الاقتصار عليه وحده، ولا نعمد للضوابط والأقيسة إلا حين لا يكون للفعل مصدر مسموع عن العرب، فإذا ورد فعل لم يعرف كيف نطق العرب بمصدره يجوز استعمال القياس، فمعنى القياس مشروط بعدم سماع مصدر للفعل مثل الفعلان (علم) و(شكر) فقد سُمع عن العرب أنهم قالوا : (شكر)، (شكراً) ، و(شكوراً) ، وعلم علماً (بكسر العين)[١٨٢] .

فقد رأى علماء العربية أن المصادر الثلاثية سماعية وأشار سيبويه إشارات غير صريحة على أن هناك مصادر سماعية وأخرى قياسية، أما تصنيف المصادر وفقاً لحركة عين الفعل فهو محاولة من الصرفيين لوضع ضوابط للتحكم فى فئات المصادر التى تشبه فى ضخامتها الأفعال

وتصانيفها المتعددة وتقسيماتها المختلفة. ولكننا نجد سيبويه عندما يذكر المصادر يشير ولو إشارات غير واضحة إلى وجود أبنية قياسية وأخرى سماعية من الأفعال الثلاثية المجردة، ونجد ابن مالك عندما بحث مصادر هذه الأفعال يقسمها إلى سماعية وقياسية، يضاف إلى ذلك أن الرضى شارح شافية ابن الحاجب بيّن المصدر الغالب فى كل باب، ويفهم من كلامه أنه يقصد به المصدر القياسى(١٨٣) .

وهذا يدلنا على أنَّ الأفعال الثلاثية المجردة لها مصادر قياسية وأخرى سماعية. وعلى هذا الأساس يرد هذا النوع من المصادر عند سيبويه.

وتختلف أوزان مصدر الفعل الثلاثى باختلاف وزن الماضى منه ومعناه. والماضى من ناحية وزنه له أحوال ثلاثة :

١- مفتوح الأول والثانى.

٢- مفتوح الأول مكسور الثانى.

٣- مفتوح الأول مضموم الثانى.

ويأتى (فَعَل) و(فعِل) لازماً ومتعدياً، وأما (فعُل) فلا يكون إلا لازماً.

ومصدر (فَعل) و(فعِل)(١٨٤) . المتعديين قياس مصدرهما «فَعْل»، نحو
- أكْل ، ضَرْب، وعَدْ، بَيْع.

- سَمْع، فهْم، خَوْف، أمْن وإذا دلَّ على حرفة أو ما فى معناها فقياس مصدرهما «فِعالة» نحو :

- كتابة، حياكة، خياطة، ولاية .. وأما مصدر (فعَل) و(فعِل) اللازمين فمصدر (فَعَلَ) اللازم (فُعول) ، نحو :

- شرود، قعود، طلوع، مكوث.

وأما «فعل» اللازم فمصدره «فَعَلٌ»، نحو :

- تعب، فرح، جزع، وجع، أسف.

أما «فعُل» فلمصدره ثلاثة أوزان يكثر فيها، وهى : فَعالَ وفَعالة وفُعْل، مثل :

- جمُل جَمَالاً، وبَهُوَ بَهاءً.

- قبُح قَبَاحَة وبهو بَهاءَةً، وشَنُع شَنَاعةً، ووَسم وَسَامةَ.

- حسُن حُسْناً، ونَبَل نبلاً.

وتأتى المصادر على وزن (فعيل) فيما دل على صوت من (فَعَلَ) اللازم. فمن باب «فَعَلَ - يَفْعُلُ» : هدر - هديراً ، ونهق - نهيقاً. ومن باب «فَعَلَ - يَفْعَلُ» : قلخ - قليخاً، وشحج - شحيجاً.

ومن باب «فَعَلَ - يَفْعِلُ» : صهل - صهيلاً، وضجَّ - ضجيجاً. وقد جعله مجمع اللغة العربية بناءً قياسياً فى «فَعَلَ» اللازم [١٨٥] .

وفيما دل على سير من «فَعَلَ» اللازم فمن باب «فَعَلَ - يَفْعِلُ» : رسم - رسيماً ، وخب - خبيباً، ووجف - وجيفاً [١٨٦] .

كما تأتى المصادر على وزن (فِعالَة» فيما دل على المهنة أو الصنعة فمن باب «فَعَلَ - يَفْعُلُ» : خلف - خلافة، وساس - سياسة. ومن باب «فَعَلَ - يَفْعِلُ» : قصب قصابة، ووكل - وكالة، وخاط - خياطة، وحمى - حماية. ومن باب «فَعَلَ - يَفْعَلُ» : سعى - سعاية . ومن باب «فَعُلَ - يَفْعُلُ» : عرف - عرافة، وأمر - إمارة. ومن باب «فَعِلَ - يَفْعِلُ» : ولي - ولاية [١٨٧]. ولم يعد ابن مالك هذا البناء قياسياً [١٨٨]. وقد جعله مجمع اللغة العربية قياسياً فيما دلَّ على حرفة وشبهها من أى باب من أبواب الثلاثى [١٨٩].

والمصدر الميمى أبنيته السماعية فى الثلاثى المجرد هى :

مَفْعِل : جاء سماعياً فى الأفعال التى قياسها «مَفْعَل» . فمن باب «فَعَلَ – يَفْعِلُ» صحيح «الفاء» نحو : رجع – مرجعا ، قال تعالى : ﴿إلى ربُكم مرجعُكم﴾ (١٩٠) . وحاضت – محيضاً، قال تعالى : ﴿ويسألونك عن المحيض﴾(١٩١) ، وعجز – معجزا، ومن باب : «فَعِلَ – يَفْعَلُ» نحو : كبر – مكبرا.

مَفْعِلة : ويكون سماعياً من الأفعال صحيحة «الفاء» أو معتلة بالياء ، فقد وردت فى أفعال من باب : «فَعَلَ – يَفْعِلُ» نحو : عجز – معجزة، وعاش – معيشة، وعصى – معصية، وعرف – معرفة.

وقد يستغنون بـ «مَفْعِلَة» عن غيرها فى المشيئة والمحمية. وقالوا : المزلة. مَفْعَلَة : وقد سمع في باب : «فَعَلَ – يَفْعُلُ» نحو : لام – ملامة، وقال – مقالة، ودعا – مدعاة، وأدب – مأدبة. ومن باب : «فَعِلَ – يَفْعَلُ» أو «فَعَلَ – يَفْعِلُ» نحو عجز – معجزة.

والقياس فى الدرس الصرفى القديم أساس وهو درجة خضوع الأفعال أو الأسماء لعدد من الضوابط أو القواعد بنيت على معايير ومقاييس فى الاستعمال تخضع للوزن فى بعض الأحيان، ولحركة عين الفعل فى أحيان أخرى ولصفات أخرى كالتعدى واللزوم، والجمود أو الاشتقاق والقابلية للتصرف أو عدم القابلية وإن لم تخضع للمعايير السابقة حاولوا إدخالها فى حقل دلالى محدد.

والقياس بمعنى اطراد الظاهرة فى النصوص اللغوية المسموعة واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغى الالتزام بها وتطبيقها فى الاستعمال (١٩٢) ولكن طريقة معالجة تميم لبعض الأفعال والأسماء والحروف والصيغ تختلف اختلافاً واضحاً عن طريق قريش، فإذا فتحت قريش عين

الفعل الماضى فقالت : زَهَد – حَقَد، كسرتها تميم غالباً فآثرت أن تقول : زَهِدَ – حَقِدَ[193] . وإذا ضمت قريش عين المضارع فقالت : يفرُغُ فُروغاً إذا بتميم تفتحها وتقول : يَفرَغُ فراغاً[194] ، ويلاحظ هنا أن مصدرى الفعلين قد اختلفا باختلاف اللهجتين . وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة فى الفعل الثلاثى الواحد من ناحية حركة عينه فى صيغتى الماضى والمضارع، فسبب جواز أكثر من وجه فى الفعل الواحد مردّه فى الأصل إلى اختلاف اللهجات[195].

٥- المشتقات :

فى إطار الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول مسائل اللغة والنحو رأى الكوفيون أن الفعل أصل وأن المصادر مشتقة منه، لأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله، وهذه المسألة يقصد بها حركة عين الفعل أو العين نفسها حين تكون حركة طويلة ألفاً أو واواً أو ياءاً[196]، والمصادر من الأسماء وكذلك المشتقات، فأبنية كلٌ منهما تدخل فى إطار أبنية الأسماء، غير أن كل مكوِّن من هذه المكونات يؤدى وظيفة بعينها فى الاستعمال.

- اسم الفاعل :

صنفت المشتقات إلى أوزان ولكن ظل تحت كل وزن أو مشتق تصنيف المواد إلى أبنية الفعل وفقاً لحركات عينه الثلاث الفتحة أو الكسرة أو الضمة، فاسم الفاعل يصاغ من الثلاثى المجرد على وزن «فاعل» ، ويتفاوت هذا كثرة وقلة بحسب صيغة الفعل أو بابه فى الماض.

فمتى كان الفعل الماضى على وزن «فعَل» متعدياً أو لازماً، أو على وزن «فعِل» متعدياً كثر اشتقاق اسم الفاعل منه؛ وأما إذا كان على وزن «فعُل» أو «فعِل» اللازم، فمجئ اسم الفاعل منه قليل[197] والسبب فى قلته منهما أن المشتقّ فيهما متهيئ للصفة المشبهة.

ويأتى اسم الفاعل لـ «فَعَلَ» اللازم والمتعدى، و«فَعِلَ» المتعدى، قياساً على «فاعِل» سواء أكان صحيحاً أم معتلاً. فإذا كان معتل «العين» قلب حرف العلة همزة لوقوعه بعد ألف «فاعِل»، ولأنهم لم يستطيعوا تسكينها مع وجود الألف، لأن ذلك يؤدى إلي الحذف فيلتبس بغيره. أما ما كانت «عين» فعله حرف علة متحرك نحو «عَوِر»، فإنه لايقلب «همزة»، وإنما يصحح فيقال فيه «عاوِرٌ غداً». ومثله «صَيِدَ فهو صايدٌ غداً». وأما ما كان معتل «العين» مهموز «اللام»، فإنه يجرى مجرى صحيح «اللام»، إلا أن لامه تقلب «ياء» إذا همزت «عينه» بعد «ألف» «فاعل». نحو : جاءَ والجائِى، كما يذهب إليه سيبويه. أما الخليل فكان يرى وجوب تقديم «لام» الكلمة على «عينها» حتى لا تجتمع همزتان، فيصير من «جاءَ» «الجائى» على وزن «فالع»(١٩٨). ويبقى معتل «اللام» بلا تغيير إلا إذا كانت «اللام» «واواً» فإنها تقلب «ياء» لتطرفها وكسر ما قبلها. وإذا كان اسم الفاعل نكرة تحذف «الياء» فى حالتى الرفع والجر وتثبت منونة فى حالة النصب، أما عند التعريف فتثبت «الياء» فى جميع الأحوال.

وإذا كان الفعل مهموز «الفاء»، فإن «الهمزة» تقلب مدة نحو : أمِن فهو آمِنٌ.

ويأتى على بناء «فاعِل» قياساً فى :

فَعَلَ – يَفْعُلُ : فمن المتعدى : قتل فهو قاتل، وأخذ فهو آخذ، ودقّ فهو داقّ ، وزار فهو زائر، ودعا فهو داعٍ. ومن اللازم : قعد فهو قاعد، وصال فهو صائل، ودنا فهو دانٍ.

فَعَلَ – يَفْعِلُ : فمن المتعدى : ضرب فهو ضارب ، ووزن فهو وازن ، ووأد فهو وائد، وباع فهو بائع، ورمى فهو رامٍ، وأسر فهو آسر. ومن اللازم: جلس فهو جالس، وورد فهو وارد، وأفل فهو آفل، وهام فهو هائم، وأبق فهو

أبق. فَعَلَ – يَفْعَلُ : فمن المتعدى : قلع فهو قالع، وقهر فهو قاهر، ووهب فهو واهب، ومحى فهو ماحٍ، وقرأ فهو قارئ. ومن اللازم : فرغ فهو فارغ، وسعى فهو ساعٍ، وهدأ فهو هادئ.

فَعِلَ – يَفْعَلُ : ولا يجئ قياساً إلا من المتعدى نحو : شرب فهو شارب، ووسع فهو واسع، وخاف فهو خائف. وخشى فهو خاشٍ[١٩٩].

فَعِلَ – يفْعِل : المتعدى نحو : حسب فهو حاسب، وولي فهو والٍ.

وقد سمع بناء «فاعِل» فى «فَعِلَ – يَفْعَلُ» اللازم نحو : يبس فهو يابس، وحار فهو حائر، ولاع فهو لائع، وركن فهو راكن. وفى «فَعُلَ – يَفْعُلُ» نحو : طهر فهو طاهر، ومكث فهو ماكث. وقالوا : عقرت فهى عاقر، ونبه فهو نابه، ودهو فهو داهٍ. ومن «فَعِلَ – يَفْعِلُ» اللازم : نعم فهو ناعم، ويبس فهو يابس، ويئس فهو يائس، ووغر صدره فهو واغر الصدر، وورم فهو وارم، ووجد عليه فهو واجد[٢٠٠] . يأتى اسم الفاعل على وزن «فَعِل» من «فَعِلَ» اللازم قياساً فى :

فَعِلَ – يَفْعَلُ : نحو : حبط هو حبط ، وكدر فهو كدر، ووجع فهو وجع، ووجىَ فهو وجٍ، وورِي فهو ورٍ.

فَعِلَ – يَفْعِلُ : نحو : وحر فهو وحر. وقد سمع فى «فَعُلَ – يَفْعُلُ» إذا شبه وقد سمع فى «فَعُلَ – يَفْعُلُ» إذا شبه بـ «فَعِلَ» نحو : حمق فهو حمق، شبهوه بنكد[٢٠١].

ويجئ على «أفْعَل» و«فَعْلاء» قياساً في «فَعِلَ» اللازم نحو : شهب فهو أشهب وهى شهباء، وحدب فهو أحدب وهى حدباء، ووجر فهو أوجر وهى وجراء، وصيد فهو أصيد وهى صيداء، وثول فهو أثول وهى ثولاء.

وقد سمع فى «فَعُل» نحو : شنع فهو أشنع وهى شنعاء . وحمق فهو أحمق وهى حمقاء، وخرق فهو أخرق وهى خرقاء. كما سمع فى «فَعَلَ – يَفْعِلُ» من معتل «العين» اللازم نحو : شاب فهو أشيب، وقد جاء على غير فعل مستعمل نحو : أجذم وأقطع وأخرم وأهضم وأغلب وأزبر(٢٠٢).

ويأتى اسم الفاعل على «فَعْلان» قياساً فى «فَعِل» اللازم إذا دل على خلو أو امتلاء نحو : عطش فهو عطشان، وظمئ فهو ظمآن، وعله فهو علهان، وعام فهو عيمان، وروى فهو ريّان. وجاء مؤنثه على «فَعْلَى» أو «فَعْلانة» نحو : عطشت فهى عطشى، وندمت فهى ندمانة، و«نَدمان» الذى من الندامة على الشئ يقال فيه «نَدمَى» ولا يقال «ندمانة» إنما «ندمان» و«ندمانة» لباب المنادمة(٢٠٣). وسمع بهذا المعنى فى «فَعَلَ – يَفْعَلُ ويَفْعِلُ» من معتل «العين» اللازم نحو : جاع فهو جوعان، وهام فهو هيمان . كما جاء على غير فعل مستعمل فقالوا : قدح نصفان وقربان(٢٠٤).

ويأتى اسم الفاعل على بناء «فعَيل» فى «فَعُلَ – يَفْعُلُ» كثيراً نحو : جمل فهو جميل، وبخل فهو بخيل، وعظم فهو عظيم، وجرؤ فهو جرئ، وبهو فهو بهى، ولبب فهو لبيب.

وقد سمع فى «فَعَلَ – يَفْعِلُ» اللازم المضعف نحو : شحَّ فهو شحيح، وضنَّ فهو ضنين، وذلّ فهو ذليل، وقلَّ فهو قليل، وعفّ فهو عفيف. ومن غير المضعف المتعدى قالوا : «ضريب قداح» للضارب، و«صريم» للصارم. وفى «فَعَلَ – يَفْعَلُ» من مضعف اللام نحو : لبّ فهو لبيب. وفى «فَعِلَ – يَفْعَلُ» المعتل «اللام» اللازم، نحو : قوى فهو قوىّ، وغنى فهو غنىّ ، وشقى فهو شقى. ويقول بعض العرب بذى فهو بذىّ، ومثله بَطِنَ – يبطَنُ فهو بَطِنٌ وبطينٌ. وقال بعض النحويين : زيدت الياء فى «بطين» للزوم الكسرة لهذا الباب أى لـ «فَعِلَ» وصيّر بمنزلة المريض والسقيم وما أشبه ذلك(٢٠٥).

وقد سمع «فَعِيل» على غير فعله المستعمل فى الكلام فقالوا : فقير وشديد ورفيع. وقد جاءت على افتقر ، واشتد، وارتفع، حيث استغنوا بها عن فَقُرَ وشَدُدَ ورَفُع(٢٠٦) وقد ورد استعمال فَقُرَ وَرفُع فى لسان العرب، وربما جاءت فقير ورفيع على لغة من استعمل هذين الفعلين ثلاثيين.

ويأتى اسم الفاعل علي «فَعْل» كثيراً فى «فَعُلَ - يَفْعُلُ» نحو : ضخم فهو ضخم، ونضر فهو نضر، وسمح فهو سمح، وعبل فهو عبل، وحزن فهو حزن - للمكان -.

ويأتى على «فَعَل» قليلاً فى «فَعُلَ - يَفْعُلُ» نحو : حسن فهو حسن، وبطل فهو بطل ، وقدم فهو قدم(٢٠٧).

وقد استعمل العرب المصدر وقصدوا به اسم الفاعل وذلك نحو قولهم : رجل نَوْمٌ، ويوم غَمٌّ، يريدون النائم، والغائم . وكذلك ماء صَرًى، يريدون صرٍ. وقالوا معشر كَرَمٌ، وهو رضى، يريدون كُرَماء والمَرْضى(٢٠٨).

ويأتى اسم الفاعل سماعياً على «فَعَال» فى «فَعُلُ - يَفْعُلُ».

نحو : جبن فهو جبان، وحصنت فهى حصان. وعلى «فُعَال»، وقد سمع فى لفظة واحدة عند سيبويه فى «فَعُلَ» وهى شجع فهو شجاع(٢٠٩).

وقد اختلف فى أبنية اسم الفاعل للفعل الثلاثى المجرد، فمنهم من ذهب إلى أنَّ له بناءً واحداً هو «فاعِل»، ويمثل هذا الرأى الزمخشرى فى كتابه «المفصل». وابن الحاجب فى «الكافية»، والرضى فى شرحها(٢١٠). ومنهم من ذهب إلى أن لاسم الفاعل أبنية متعددة، وإن بناء «فاعل» يكون قياسياً من «فَعَلَ» متعدياً كان أم لازماً، ومن «فَعِلَ» المتعدى، وهو سماعى فى «فَعِلَ» اللازم و«فَعُلَ» . فمن «فَعِلَ» يأتى قياساً على وزن «فَعِل» نحو : نضر فهو نضر، ويطرفهو بطر، وأشر فهو أشر. وعلى وزن «فَعْلان» نحو :

عطش فهو عطشان، وصدى فهو صديان . وعلى وزن «أفْعَل» نحو : سود فهو أسود، وجهر فهو أجهر. ومن «فَعُلَ» يأتى كثيراً على «فَعْل» نحو : ضخم فهو ضخم، وشهم فهو شهم، وعلى «فَعِيل» نحو : جمل فهو جميل، وشرف فهو شريف. ويقل مجيئه على «أفْعَل» نحو : خضب فهو أخضب، وعلى «فَعَل» نحو : بطل فهو بطل. وقد يأتى من «فَعَلَ» المتعدى الذى قياسه «فاعِل» على غيره قليلاً نحو : طاب فهو طيِّب، وشاخ فهو شَيْخ، وشاب فهو أشْيَب. ويمثل هذا الرأى أو هذا الاتجاه في بحث اسم الفاعل ابن مالك وابنه بدر الدين وابن عقيل(٢١١).

• اسم المفعول :

الفعل المعتل قد يكون مثالاً وقد يكون أجوف وقد يكون ناقصاً والمثال لايحدث فيه تغيير عند صوغ اسم المفعول، وإذا كان الفعل معتل العين، فهذه العين قد تكون واواً وقد تكون ياءً، فاسم المفعول من الواوى مثل صاغ واسم المفعول منه مصوغ، ومن اليائى : باع فهو مبيع، ويجوز فى النوع الأخير وهو الأجوف اليائى فقط أن تقول : الذهب مبيوع فجاءت الصيغة على الأصل عند بنى تميم فحسب، فمقول ومصوغ أصلها : مقوول ، ومصووغ ومبيع أصلها : مبيوع، ومدين أصلها : مديون. فإن كان الفعل معلّ العين حذفت منه واو «مفعول»، وكان على «مَفِعْلٌ» فيما عينه ياء، نحو : مَبِيع، مَهيب، مَشىء، مَقيس، مَدينَ، مَشيد. وعلى «مَفُعْلٌ» فيما عينه واو، نحو : مَقُول، مَصون، مَسوق، مَقود، مَصوغ، مَروم، مَهول.

واسم المفعول من الثلاثى الأجوف يعل عند الحجازيين واوياً كان أو يائياً، فيقال فى اسم المفعول من قال وباع : مقول ومبيع، ولكن التميميين يعلون الواوى ويصححون اليائى فيقولون : مبيوع ومديون ومعيون ومغيوم ومطيوب من ذلك قول علقمة بن عبده التميمى فى طائر (٢١٢):

حتى تذكر بيضـــات وهيـجه		يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال عباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيد		وإخال أنـك ســيد معيــون

ومما أنشده أبو عمرو بن العلاء :

(وكأنها تفاحة مطيوبة)[٢١٣].

وقد ورد التصحيح فى الواوى حكاية عن البغداديين من أن بعضهم يقول ثوب مصوون وفرس مقوود ومسك مدووف ورجل معوّدد فى مرضه قال: (والمسك فى عنبره مدووف)[٢١٤].

وقال سيبويه : «ولا نعلمهم أتموا فى الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة»[٢١٥]. ونقل ابن منظور تعليل هذا الإتمام فقال : وذلك لثقل الضمة على الواو، والياء أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بناء الياء بالتمام والنقصان نحو ثوب مخيط ومخيوط[٢١٦].

ويرى بعض المحدثين أن الصيغة التميمية هي الأصل والحجازية فرع عنها تبعاً لنظرية السهولة والاقتصاد فى الجهد العضلى والانسجام الصوتى فى الصيغة الحجازية يجعلها أحدث من التميمية[٢١٧] وفى كتاب سيبويه ما يفيد أن الصيغة التميمية أقدم من الحجازية[٢١٨].

وهذا مصدره اختلاف البيئات العربية وعوامل الاجتماع عندها وتطاول الأزمان عليها وقد يتعلق الأمر ببنية الكلمات ونسجها.

- الصفة المشبهة :

كما تشتق الصفة المشبهة من فعل ثلاثى مجرد لازم. يكون «فعُل»، أو «فعِل»، مثل : كرُم، وحلُم، ومرِض ومن «فَعَل» إذا كان مضعفاً. فإذا أريد بالصفة الحدوث صيغ من الفعل اسم فاعل فنقول من كرُم كارم غداً وحاسن اليوم ومن قوله تعالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾[٢١٩] ولم يقل ضيق ليدل على أن الضيق عارض وليس بثابت، ولكنها لا تصاغ إلا من الأفعال التى تتناسب مع الثبوت والدوام – فالماضى المفتوح العين أكثره متعد وهى لاتصاغ من المتعدى، واللازم منه لايفيد الدوام والاستمرار لذا كان مجيئها من المفتوح العين قليلاً نحو : حريص، أشيب، شيخ، سيد وميت، جيد، طيب، عفيف فكل هذه صفات مشبهة من الثلاثى المفتوح العين وهى قليلة لأن القياس فى المفتوح العين إنما يتناسب مع قياس اسم الفاعل.

ويكثر صوغ الصفة المشبهة من الثلاثى اللازم المكسور العين والمضموم العين على نحو ما أوردنا فى اسم الفاعل لوجود درجة من التداخل بين البنائين [٢٢٠].

- اسما الزمان والمكان :

فصيغة اسمى الزمان والمكان من الثلاثى تكون على وزن (مفعل) بفتح العين مما يأتى :

١- إذا كان الفعل معتل اللام مطلقاً سواء كان مثالاً واوى الفاء أم لا وسواء أكانت عين المضارع مفتوحة أم لا فاسم الزمان على مفعَل بفتح العين نحو : (مسعى)، واسم المكان (المأوى)، وكذلك الفعل ثوى وجرى ورمى.

٢- إذا كانت عين المضارع مفتوحة أو مضمومة ولم يكن مثالاً واوياً صحيح اللام نحو : مندم، مقتل، ويكونا على وزن مَفعِل بكسر العين فى أمرين:

الأول : المثال الواوى الصحيح اللام مطلقاً فالزمان والمكان منه على مفعل بكسر العين.

ويشترط فى المثال شرطاً آخر هو أن يكون مكسور العين فى المضارع.

والطائيون يفصّلون فى المثال فيرون أن ما كان مكسور العين فى المضارع يكون بكسر العين فى اسمى الزمان والمكان وأما المضارع المفتوح العين الذى من باب (فرِح يفرح) نحو : وجل يوجل، ووحل يوحل فاسم الزمان والمكان منه يكون على مفعل بفتح العين عند أكثر العرب(٢٢١).

أما المثال اليائى كيسر، يقظ، ويمن فإنه يكون كالصحيح أى بفتح العين قال تعالي : ﴿فنظرة إلى ميسرة﴾(٢٢٢). وكذلك ميقظة، ميمنة بفتح العين فى كلٍ وقد أشار السيوطى فى الهمع إلى فتح العين فى اسم الزمان والمكان من كل فعل ماضٍ معتل الفاء بالياء(٢٢٣).

وتكون عين اسمى الزمان والمكان مكسورة فى الفعل الصحيح اللام المكسور العين فى المضارع نحو : مجلس، ومصيف. أما صوغهما من معتل العين فإنه يجرى على قياس الصحيح فما كان منه مضموم العين فإن المفعل منه بفتح العين نحو : المقام والمقال لأنه من قال يقول قام يقوم وكذلك هالنى الأمر أى أفزعنى مهال فهو كالمقتل والمخرج من قتل يقتل وخرج يخرج وما كان مكسور العين فالمفعل منه مكسور العين نحو : المقيل والمبيت لأنه من قال يقيل وكذلك (هال) فاسم الزمان والمكان منه مهيل(٢٢٤). وورد فى اللغة عن العرب أسماء للزمان أو للمكان على وزن (مَفْعِل) بكسر العين سماعاً. وكان القياس فتحها وهذه الكلمات وردت فى كثير من مراجع كتب اللغة ونسب إليها الشذوذ تارة(٢٢٥).

ومنها المسجد، المرفق ، المنسك، المفر، المجزر، المسقط، المنبت، المسكن، المحشر، الموضع، المخزن، المركز، المرسن، المنفذ، المعدن، قال تعالى: ﴿رب المشرق والمغرب﴾ (٢٢٦). وقال جل شأنه : ﴿بلغ مطلع الشمس﴾ (٢٢٧)، وقال : ﴿ويهيئ لكم من أمركم مرفقا﴾ (٢٢٨).

وهناك أفعال يصح فى مضارعها الكسر طبقاً للوارد عن العرب ومنها (رفق، فرق، جزر، حشر) وليست العين مقصورة على الفتح فقط كما زعم بعضهم أو على الضم : وقد بنوا قولهم : إن الأسماء سماعية على هذه العلة أى أنها كانت تقتضى فتح العين قياساً. فالكسر مخالف لهذا القياس ولكن من يمعن النظر فى هذه الأفعال يجد أن الكسر قد ورد فيها وإذا كان الأمر هكذا فيكون الكسر فى أسماء الزمان والمكان قياساً لاسماعاً، ولا معنى لإبرازها من بين أخواتها وتخصيصها بأنها وردت مسموعة بالكسر وكان قياسها الفتح، وورد السماع الصحيح بالكسر والفتح فى أغلب الكلمات دون الاقتصار على أحب الضبطين مثل : مشرق - مسكن - مغرب - مرفق - منسك (٢٢٩) فورود السماع بالفتح أدخل تلك الكلمات فى مجال الضابط العام وإذن لامعنى لتخصيصها ووصفها بأن وردت مكسورة وكان قياسها الفتح فاجتمع فى الفتح السماع مراعاة للضابط العام.

وورد فى القاموس من الكلمات التى وردت فى صيغة اسم الزمان أو المكان على وزن مفعِل بالكسر وكان الفتح قياساً لها قالوا : مَسْجِد، مَشْرِق، مَغْرِب (٢٣٠) كل ذلك بالكسر، وبعد أن سردها قال صاحب القاموس (٢٣١) : (ألزموها كسر العين والفتح جائز وإن نسمعه) فالفتح هو القياس ولكن هذه الكلمات وردت مكسورة العين سماعاً (٢٣٢).

وبهذا يعد اسما الزمان والمكان صورة لما تتأثر به عين الفعل الثلاثى من مؤثرات استعمالية كالتناسب والتفاعل مع الأصوات الأخرى والاستجابة

للخفة من ناحية والتأثير البيئى من ناحية ثانية كما تمثل قواعد صوغهما نموذجاً لما يعترى جهاز القواعد من مؤثرات قد تخرجه فى بعض الأحيان عن ضوابط القياس.

إن كل ذلك قد تم فى إطار عام، وهو عدم التداخل مع أمن اللبس، مع مراعاة الاتساق والحفاظ على القواعد اللغوية فى اطِّرادها دون وجود ما يشذ عن القواعد بالرغم من إمكان وجودها (٢٣٣).

- الاتصال بالضمائر:

ذهبت كتب فقه اللغة واللهجات العربية إلى اختلاف القبائل فى نطق حركة عين الفعل وأن مسألة حركة عين الفعل هى إما مسألة ميل إلى الخفة أو أنها نوق لهجى خاص، وذلك حال إطلاقها ولكن فى حالة الاستعمال تسند هذه الأفعال إلى الضمائر بأنواعها خصوصاً الضمائر البارزة المتصلة التى تؤثر على بنية الفعل بحيث تسهم فى بناء آخره على السكون، وتتفاوت الضمائر فى تأثيرها على بنية الفعل حتى إن بعضها لا تأثير له على الإطلاق كالضمائر المستترة والضمائر المنفصلة لكن الذى لا شك فيه أن اتصال الضمائر بالأفعال يؤثر على البنية من ناحية وعلى نوع الحركة من ناحية أخرى، وهذا الأمر لم يدخل فى حسبان أصحاب كتب فقه اللغة واللهجات العربية وهو بلاشك يؤثر على توجيه الآراء التى أبداها أصحاب هذه الكتب.

وأنواع الأفعال في العربية من حيث تركيب حروفها تطرأ عليها تغييرات كثيرة إذا أسندت إلى الضمائر ومن هذه التغيرات.

١- تغير حركة بنائه إن كان ماضياً.

٢- تغير حركة إعرابه إن كان مضارعاً واتصل بألف الاثنين أو واو

الجماعة أو ياء المخاطبة.

٣- حذف وإعلال إن كان متصلاً وأسند إلى الضمائر.

ولما كان الفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً نجد أن الفعل الماضى يتصرف (يسند إلى) ثلاثة عشر وجهاً وخمسة للمخاطب وست للغائب والأفعال التى على صيغ فَعَل وفَعِل وأفعلَ وافتعل وانفعل واستفعل - وهى معتلة العين مثل قال، باع، خاف، أقام، ابتاع، انقاد، استعان - ومضارعها وأمرها - يحذف حرف العلة من كل منها (حرف العلة هنا يعد ساكناً إذا كان حرف مدّ) إذا سكن آخرها أيضاً بسبب إسنادها إلي أىّ من ضمائر الرفع المتحركة - وهى أربعة ضمائر لثمانى حالات إسناد، أو بسبب جزم المضارع، أو بناء الأمر على السكون - وذلك تخففاً من التقاء الساكنين فيقال : قلت، بعت ، خفت، أقمت إلخ ويقال : تقلين ويبعن ويبتعن ويقمن إلخ، ويقال : قلن وبعن وأقمن .. وانقدن واستعنّ (هذه أدغمت فيها النون فى النون). وهذا الحذف قياسىّ واجب. والأخذ به أخف قطعاً من أن يقال قُوْلْتُ بيعْت إلخ. وهذا التخفيف يتناول جانباً كبيراً من اللغة لأن هذه الصيغ هى أكثر من نصف الصيغ الجارية، ولأن الحذف يقع أيضاً فى المضارع والأمر المسندين إلى نون النسوة منها، ولأن حالات الإسناد التى يقع فيها الحذف هنا هى أغلب حالات الإسناد إلى الضمائر (إذ لم يبق إلا الإسناد إلى الضمائر (إذ لم يبق إلا الإسناد إلى الضمائر الساكنة وهى ثلاثة لخمس حالات(٢٣٤).

وتحذف عين الماضى المضعف - إذا كان ثلاثياً مجرداً مكسور العين - عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك، وذلك مع نقل حركة عينه إلي الفاء ومع عدم النقل (٢٣٥).

وذلك الحذف قياسي جائز فنقول ظَلَلْت أكتب، أو ظِلْتُ أو ظَلْت – وذلك الحذف للتخفف من ثقل توالى مثلين والعرب يستثقلون التضعيف ، فحذف أحد المثلين فيه تخفيف باقتصاد الجهد. ثم إن المضارع والأمر من الماضي الذى انطبقت عليه شروط جواز الحذف يجوز حذف العين منهما [٢٣٦]...

أيضاً – مع نقل حركتها إلى فاء الكلمة – عند الإسناد إلى نون النسوة فتقول يقررْنِ، اقررْنَ أو يقرْنِ، قِرْن.

وهناك صور أخرى من الحذف للتخلص من ثقل توالى الأمثال[٢٣٧]، وتحذف الألف من الفعل الناقص إذا لحقت الفعل تاء التأنيث الساكنة نحو غزت وسعت بتقصير للصائت الطويل. وفى صوغ المصدر من فعل على مثال أفعل واستفعل يقاس على الإفعال والاستفعال، فإذا كانت عين الفعل حرف علة كأقام واستقام فقياس مصدرهما حملاً على الصحيح إقوام واستقوام، تنقل حركة الواو إلى ما قبلها، فتعل بقلبها ألفاً فيجتمع فى الكلمة ألفان فتحذف إحداهما والجمهور على أن المحذوف الألف الثانية والأخفش يرى الحذف فى الأولى، ويؤتى بالتاء عوضاً عن المحذوف فيقال : إقامة واستقامة[٢٣٨].

والفعل الثلاثى المعتل العين المبنى للمجهول إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو ضمير غائب متحرك فإن كان مكسور الفاء في بنائه للمعلوم ضمت عند بنائه للمجهول وإذا كان مضموم الفاء فى بنائه للمعلوم كسرت عند بنائه للمجهول أمناً للبس وذلك نحو قاد وباع. تقول (قُدت) بضم القاف فى المبنى للمعلوم و(قِدْت) بكسرها فى البناء للمجهول. وتقول (بِعت) بكسر الباء فى المبنى للمعلوم و(بُعت) بضمها فى المبنى للمجهول أمناً للبس. وما إلى ذلك[٢٣٩].

وإذا اتصل بالماضى الثلاثىّ المجرّد المعلوم - الذى قبل آخره ألفٌ - ضمير رفع متحرك، فإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعُل) - نحو : (سامَ ، يَسومُ، ورام يرومُ، وقاد يقُودُ» ضم أوله، نحو : «سُمْتُه الأمر، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش».

وإن كان من باب (فعل يفعِلُ) - نحو : «باع يبيعُ وجاء يجئ، وضامَ يضيم». أو من باب (فعل يفعُل) نحو : «نال ينالُ، وخاف يخافُ» - كُسِرَ أوله، نحو : «بِعتُه، وجِئتُه، وضِمت الخائنَ، ونِلْتُ الخير وخفْتُ الله».

وهذه الملامح المميزة ضرورية لفهم المعنى وأمن اللبس، ولذلك تتميز بالثبات والاطراد، وهى التى تميز أيضاً لغة عن لغة، ومع ذلك فقد يحتاج إلى الخروج على هذه القواعد المطردة ولكن يشترط أمن اللبس.

٣- خاتمة ونتائج :

إن الوسائل التى حاول بها اللغويون العرب علاج مسألة التداخل والتفريع بدخول الفعل الثلاثى فى أكثر من باب ، وذلك بمحاولة إعادة جمع الأفعال وتبويبها بتوبيها جديداً بحيث يضمن لكلٍ منها الانتماء إلى بابٍ واحد لم تكن ناجعة، فالنظر إلى المسألة على هذا النحو الذى عرضه الدكتور أنيس يعد عناية بالنطق من ناحية ، والدلالة من ناحية ثانية وثانوية، ولكن هناك جوانب مهمة وهى جوانب التصريف خصوصاً الاشتقاق، فالعربية لغة اشتقاقية والمشتقات تمثل جوانب تعبيرية غاية فى الأهمية والثقة لا يغنى عنها الفعل أو صيغه أو مواده المعجمية، ناهينا بالأهمية القصوى التى شكلتها حركة عين الفعل فى جهاز قواعد العربية وتصريفها فى مستوى الأفعال والأسماء جميعاً.

والذى تبدو مظاهره فى النتائج الآتية :

١- تطرأ تغييرات على الأفعال الماضية والمضارعة المبنية للمعلوم لتصير مبنية للمجهول خصوصاً حركة عينه سواء أكان صحيحاً أم معتلاً، وتتأثر تبعاً لذلك كلٌ من عينه ولامه فتتغير بنيته الصرفية.

٢- تقوم حركة عين الفعل بدور فاعل فى تمييز قطاع من الأفعال من بين عدة معايير أخرى.

٣- تسهم حركة عين الفعل بدورٍ فاعل فى جهاز القواعد الذى ينظم استعمال اللغة ويضع ضوابطها.

٤- تكون حركة عين الفعل منهجاً متكاملاً فى تنظيم الأفعال من ناحية، وتصنيفها من ناحية أخرى، ومعرفة خصائصها من ناحية ثالثة.

٥- تنظم حركة عين الفعل العلاقة بين الأفعال وما يشتق منها من

الأسماء كالمصادر والمشتقات بمختلف أنواعها.

٦- تعد حركة عين الفعل واسطة عقد النظام الصرفي بحيث تضبط تصرف الأفعال من ناحية، وما اشتق منها من أسماء ومصادر ومشتقات من ناحية أخرى.

٧- استمدت مصطلحات الفعل الثلاثى المعتل بأنواعه من حركة عينه فى تصرفه.

٨- تتحول البنية عن أصل صيغتها إلى صيغة أخرى بسبب تجاور الأصوات التى تتكون منها الكلمة.

٩- تتحول البنية عن أصل صيغتها إلى صيغة أخرى لأسباب لا تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة، بل تتصل بأمن اللبس فى الظاهرة اللغوية .

١٠- يقوم بناء الصيغ فى العربية على نظام تناسب الحركات وتوافقها.

١١- نجم عن اختلاف الحركات فى أبنية الثلاثى توليد صيغ الفعل كما أدى اختلاف الحركات إلى تنوع دلالات الأسماء كمافى كتب المثلثات.

١٢- يتناسب رأى قطرب (محمد بن المستنير) الذى تبعه فيه الدكتور إبراهيم أنيس مع التغيرات التى تطرأ على حركة عين الفعل المعتل عند تصرفه بالرغم من أنه كان يقصد الحركات الإعرابية.

١٣- لا تغنى الأدلة اللغوية عما سواها من أدلة تاريخية أو وثائقية؛ لأن الأدلة اللغوية تعتمد على معايير عديدة فى الاستعمال.

١٤- يجب أن يستبعد من البحث اللغوى المعتمد على الاستعمال قضية البحث فيما هو أصل فى الاستعمال وتفرعت عنه استعمالات أخرى

كمسألة الماضى والمضارع أو المصدر.

١٥- يجب عد حركة عين الفعل معياراً يستند إليه نظام القواعد فى التصريف والاشتقاق.

١٦- حاول الدكتور داود عبده أن يحسم قضية الاختلاف بين أيهما أصل الماضى أم المضارع لصالح أصلية المضارع اعتماداً على صوغ المشتقات، لكنَّ المسألة لم تحسم بسبب اعتماده على وسيلة خاضعة للتطور وهى حركة عين الفعل وفقاً للذوق واللهجات والتداخل.

١٧- أعانت ظاهرة المعاقبة وتفضيل الحجاز للكسرة أو الياء وتفضيل تميم للضمة أو الواو الصرفيين على معالجة كثير من القضايا الدقيقة كالميزان الصرفى والإعلال والإبدال ومواضع خاصة فى النسب والتصغير وتثنية وجمع الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة.

١٨- لم تضع الوسائل التى حاولت معالجة مسألة تداخل الفعل الثلاثى فى أكثر من باب لتداخل اللغات والذوق والمناسبة فى اعتبارها دور حركة عين الفعل فى تشكيل جهاز القواعد التصريفية للعربية.

١٩- يعد اسما الزمان والمكان صورة لما تتأثر به عين الفعل الثلاثى من مؤثرات استعمالية كالتناسب والتفاعل مع الأصوات الأخرى والاستجابة للخفة من ناحية، والتأثير السيئ من ناحية ثانية كما تمثل قواعد صوغهما نموذجاً لما يعترى جهاز القواعد من مؤثرات قد تخرجه فى بعض الأحيان عن ضوابط القياس.

٢٠- لأمن اللبس دور فى توجيه حركة عين الفعل بالخروج عن المألوف فى الاستعمال أحياناً أو ضوابط القياس فى أحيان أخرى سواء أكان ذلك فى الفعل نفسه أم فيما يشتق من مصادر ومشتقات.

مصادر ومراجع

١- د/ أحمد المتوكل : الوظائف التداولية فى اللغة العربية ص ١٣ ، ١٤ دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.

٢- انظر السيوطى : الأشباه والنظائر٢/٩ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٩٧٥م.

٣- مالك يوسف المطلبى : الزمن واللغة ص ٢٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٤- د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة، القسم الأول ص ٤٤، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

٥- د/ محمد الحناش : البنيوية فى اللسانيات ص ١٩و ٢٠، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٠م.

٦- د/ صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة، ص ٣٩٥ ط٢، دار الشمالى - بيروت، ١٩٦٠م.

٧- عبد الله العلايلى : تهذيب مقدمة لدراسة لغة العرب ص ١١٤ دار النعمان بيروت، ١٩٦٨م.

٨- يوسف سعادة : تعديل القواعد العربية وتسهيلها ص ١٠، ط١، منشورات مدرسة الحكمة، بيروت، ١٩٤٧م.

٩- السابق نفسه : ص ١١.

١٠- د/ لطيفة إبراهيم النجار : دور البنية الصرفية فى وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ص ١٠٦و ١٠٧، ط ١، دار البشير عمان، ١٩٩٤م، ود/ تمام حسان الأصول ص ١٢٧، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١١- د/ مصطفى فاضل الساقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط ١٩٧٧م.

١٢- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.

١٣- السابق نفسه ص ١٠٦و ١٣٨

١٤- د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص ١٠٢، ط٢ ، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.

١٥- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ٥٠ و ٦٤ لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٣١م.

١٦- د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ٣٠، ط٣، ١٩٦٦م.

١٧- الرضى الاستراباذى : شرح الشافية ٦٦/٣ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - مطبعة حجازى بالقاهرة - ط ١٣٥٦ هـ - ١٣٥٨م.

١٨- ابن جنى : الخصائص ١٦٢/٣ تحقيق محمد على النجار دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م

١٩- د/ على جابر المنصورى : أبو على النحوى والدراسات الصوتية - المورد - وزارة الثقافة والإعلام بالعراق - المجلد ١٤ - العدد الثالث - ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ص ٩٠.

٢٠- د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ص ١٦٥ - ١٦٨، ١٧٢ دار غريب القاهرة، ١٩٩٩م.

٢١- يوسف السّودا : الأحرفية ، ص ١٦، دار ريحانى للطباعة والنشر - بيروت ، ١٩٥٩م

٢٢- د/ ناصر حسين على : قضايا نحوية وصرفية ص ٥٧ دمشق، ١٩٨٩م.

٢٣- شرح الملوكى فى التصريف لابن جنى ص ١٩ تأليف يعيش بن على بن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط١، مطابع المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣م.

٢٤- د/ ناصر حسين على : قضايا نحوية وصرفية ص ٥٩.

٢٥- السابق نفسه ص ٦٢.

٢٦- نقره كار : شرح الشافية (مجموع الشافية) ص ٢-٢٠ المطبعة العامرة ١٣١٠هـ.

٢٧- السابق نفسه.

٢٨- د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ٣٠، ط ٣ ١٩٦٦م.

٢٩- السابق ص ٢٤ ود. إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ص ١٢٨ ط٢ لجنة البيان العربى ١٩٥٢م.

٣٠- الملا عبد الله الدتفزى : متن بناء الأفعال ص ٥٥٨ مصر، مكتبة ومطبعة البابى الحلبى، ط٤، ١٩٤٩م وابن عصفور الإشبيلى : الممتع فى التصريف ١/١٧٥، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة. سوريا ، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٠م.

٣١- ابن جنى : المنصف ١/١٨٧ ، مصر، مصطفى البابى الحلبى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، ١٩٥٤م.

٣٢- الدتفزى : متن بناء الأفعال : ص ٥٦٩

٣٣- ابن جنى : المنصف ١/١٨٨- ١٨٩.

٣٤- الاستربادى : شرح الشافية ١/١٣٨ دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٧٥م. وسيبويه : الكتاب ٤/٤٠ تحقق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

٣٥- ابن جنى : المنصف : ٢٥٢/١ و ٢٥٧ و ٢٥٨

٣٦- ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص ١٩٥ مصر، دار الكاتب العربى، تحقيق محمد كامل بركات، ١٩٦٧م. وزكريا بن محمد الأنصارى : مناهج الكافية فى شرح الشافية ٣٦/٢ المطبعة العامرة ١٣١٠هـ.

٣٧- سيبويه : الكتاب ١٠٣/٤ والأنصارى : مناهج الكافية فى شرح الشافية ٣٧/٢.

٣٨- د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ٣٥ و ٣٩ و ٤٠، الأنجلو المصرية ، مصر ، ط ٣، ١٩٦٦م.

٣٩- ابن جنى : المنصف ١٨٧/١.

٤٠ السابق نفسه.

٤١- الملا عبد الله الدتفزى : متن بناء الأفعال : ٥٥٨.

٤٢- ابن عصفور الإشبيلى : الممتع فى التصريف ١٧٥/١ والسيوطى : المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ٣٩/٢ تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د. ت).

٤٣- الفيروز أبادى : مقدمة القاموس المحيط ، القاهرة، المطبعة الحسينية ١٣٣٢هـ.

٤٤- ابن منظور : لسان العرب مادة (أتى) بيروت ١٩٥٥- ١٩٥٦م.

٤٥- د. إبراهيم السامرائى : فقه اللغة المقارن ص ٤٥ و ٤٦ دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٣م.

٤٦- د/ إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ص ١٩١ الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٥٨م.

٤٧- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٣.

٤٨- الفيروز أبادى : القاموس المحيط مادة (سعل).

٤٩- السابق مادة (هلك).

٥٠- المصباح المنير : مادة (ركن).

٥١- المصباح المنير : مادة (وجل).

٥٢- السابق مادة (فضل).

٥٣- د/ كمال بشر : علم اللغة الاجتماعى مدخل ص ٧٤، دار غريب، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٧م.

٥٤- د/ لطيفة إبراهيم النجار : دور البنية الصرفية فى وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ١٠٩-١١٧.

٥٥- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٥.

٥٦- الطور ٧، ٨.

٥٧- المعارج ١-٣.

٥٨- البيت من مرثية أبى ذؤيب المشهورة، انظر المفضليات للضبى/ المفضلية ١٢٦ ص ٨٥١ بشرح ابن الأنبارى نشر كارلوس لايل، بيروت، ١٩٢٠م.

٥٩- يونس : ١٠١.

٦٠- ص : ٤١ و ٤٢.

٦١- يوسف : ٣١ وانظر د/ مهدى المخزومى : مدرسة الكوفة : ص ٢٥١، ط٢، الحلبى ، ١٩٥٨م.

٦٢- د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٢٦٧، عالم المعرفة، الكويت، ط٢، نوفمبر ١٩٧٩م.

٦٣- الرضى : شرح الشافية ١/١١٨، محمد عبد الخالق عضيمة المغنى فى تصريف الأفعال، ص ١٢، ط١، دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.

٦٤- سيبويه : الكتاب ٤/٥٢.

٦٥- السابق نفسه ٤/٥٢، ٥٣.

٦٦- السابق ٤/٥٤.

٦٧- د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة، القسم الثانى ص ٦٣، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧١م.

٦٨- الرضى : شرح الشافية ١/٤٠-٤٤.

٦٩- النساء : ٨٣ وانظر الزمخشرى : الكشاف ١/٥٤١.

٧٠- الرضى : شرح الشافية ١/٤٢ ، ٤٣.

٧١- الشاهد من شواهد ابن جنى : المنصف ١/٢٤، ٢/١٢٤، ابن سيده : المخصص ١٤/٢٢٠ ط بيروت، ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٢٤ مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ و ابن الحاجب : الشافية فى التصريف والخط ١٥، مجموعة الشافية، المطبعة العامرة (١٣١٠هـ) وابن منظور مادة (عصر).

٧٢- ابن جنى : الخصائص ٢/١٤٤، ٢٦٩ والمنصف ١/٢٤ والإنصاف ١٢٥، واللسان مادة (نفخ) وديوانه : ٨٤ تحقيق ياكوب بارث، ليدن ١٩٠٢م.

٧٣- الخصائص ٢/٢٣٨ والمحتسب ١/٥٣، ٦٢، ٢٤٩ تحقيق على النجدى ناصف والنجار وشلبى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ هـ والمنصف ١/٢١ وابن يعيش : شرح المفصل ٧/٥٢ ط المنيرية، والشافية : ٨، وديوانه : ١٣٧ تحقيق أنطون صالحانى ، بيروت ١٨٩١م.

٧٤- د/ إبراهيم السامرائى : التطور اللغوى التاريخى ص ٧١، دار الرائد القاهرة ١٩٦٦م.

٧٥- ابن منظور : لسان العرب مادة (دوم).

٧٦- السابق المادة نفسها وابن جنى : الخصائص ٣٨٠/١

٧٧- السابق مادة (موت)

٧٨- سيبويه : الكتاب ٤٠/٤ ولسان العرب مادة (موت).

٧٩- ابن جنى : الخصائص : ٣٨١/١

٨٠- ابن منظور : لسان العرب مادة (موت)، وابن جنى : الخصائص ٣٨١/١.

٨١- ابن منظور : لسان العرب مادة (قنط) وابن جنى : الخصائص ٣٨٠/١.

٨٢- ابن منظور : لسان العرب مادة (شمل) ، وابن جماعة : حاشية على شرح الجار بردى (مجموعة الشافية ، المطبعة العامرة ١٣١٠ هـ) ٥٧/١.

٨٣- لسان العرب مادة (كود) ومادة (جود) والبغدادى : شرح شواهد الشافية ٥٧/٤.

٨٤- ابن منظور : لسان العرب مادة (نكل) والاسترابادى : ١٣٧/١.

٨٥- السابق مادة (نجد).

٨٦- سيبويه : الكتاب ١٠٦/٤ - ١١٥.

٨٧- شرح ألفية ابن مالك للأشمونى : ٨٧٦/٣، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربى، ط ١، بيروت، ١٩٥٥م.

٨٨- ابن جنى : المنصف ١٧/١.

٨٩- السابق ٢٣/١ ، وابن يعيش : شرح الملوكى فى التصريف ٣٠ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ط١، ١٩٧٣م، سوريا. وشرح الأشمونى للألفية ٧٨٦/٣ وابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٢/٤ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، الطبعة الخامسة عشرة ١٩٦٧م. وابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك : ٥٣٢/٢، ط الرابعة عشرة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦٥م.

٩٠- أبو الفرج الأصفهانى : الأغانى ٩/٦، دار الكتب القاهرة .

٩١- H, Reckendorf, Arabische Syntax, Heidelberg, 1921, p. 25g.

٩٢- د/ إبراهيم السامرائى : الفعل زمانه وأبنيته ص ٩٧، مؤسسة الرسالة، بغداد ، ط٤، ١٩٨٦م.

٩٣- الفيروز آبادى : القاموس المحيط ٢/١٤.

٩٤- ابن دريد : جمهرة اللغة ٢/٤٣ مطبعة المعارف بحيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.

٩٥- البقرة ٢٧٨.

٩٦- طه ١١٥.

٩٧- السيوطى : المزهر ٢/٣٨.

٩٨- الاستربادى : شرح الشافية ٣/١١١.

٩٩- ابن فارس : مقاييس اللغة ١/٢٧٦ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ، ابن سيده : ٦/٤٠، وابن منظور اللسان ٤/١٨٤ ، والسيوطى : المزهر ١/٢٣٧.

١٠٠- د/ إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ص ٨٠ ط٢، القاهرة ١٩٥٢م وابن جنى الخصائص ١/ ٥٣٥، ابن فارس : الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ص ٢٠، المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٢٨هـ والسيوطى: المزهر ١/٢٥٦.

١٠١- الفارسى : الحجة فى علل القراءات السبع ١/٢٥٩ تحقيق على النجدى ناصف، وعبد الفتاح شلبى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م، وجون ليونز : اللغة وعلم اللغة ١/١١٢ ترجمة د/ مصطفى زكى التونى، ط١، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.

١٠٢- ليونز : ١/١١٢.

١٠٣- د. إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ص ٩٣، وابن يعيش : شرح المفصل ٣/١٥٥، مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت).

١٠٤- الأعراف : ٢٩.

١٠٥- ابن الأثير الجزرى : النهاية فى غريب الحديث والأثر ٣/١٥٣ بتحقيق الأستاذين طاهر الزاوى ومحمود الطناحى، ط١، عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٦٣م.

١٠٦- ابن الأثير الجزرى : النهاية ٣/٣٩٤

١٠٧- السابق ٤/١١٩

١٠٨- السابق ٢/١٧٤.

١٠٩- السابق ٢/١٧٤

١١٠- المخصص ٤/١٩، ٣٦ والمزهر ٢/٢٧٦، ٢٧٧، ود. صبحى الصالح دراسات فى فقه اللغة ٩٦-١٠١.

١١١- ابن سيده : المخصص ١٤/١٩.

١١٢- السابق ١٣/١٧ والأزهرى : تهذيب اللغة ٥/٢٧٧، الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب.

١١٣- ابن جنى : الخصائص ١/٣٧٢

١١٤- الأزهرى : التهذيب ٣/٥١

١١٥- السابق : ١١/١٩٠

١١٦- سيبويه : الكتاب ٤/١١١ وكتاب الجيم ٣/٢٠٥ تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبيارى وآخرين القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥م

١١٧- سيبويه : الكتاب ٤/١١١.

١١٨- ابن سيده : المخصص ١٤/ ٣٢.

١١٩- الأزهرى : التهذيب ١٥/ ٢٦٧

١٢٠- الخصائص ١/ ٣٥٥ و ٣٥٦

١٢١- الفراء : معانى القرآن ١/ ١٩٠ بتحقيق الأستاذين محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي ط. دار الكتب المصرية ١٩٥٥م والنسخة المصورة عنها بيروت ١٩٨٠م. وابن جنى : المحتسب ١/ ١٧٥ ، وابن خالويه : مختصر شواذ القراءات ١٩ نشره المستشرق برجستراسر، ط القاهرة ١٩٣٤م. وابن السكيت : إصلاح المنطق ١٣٧ تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط. القاهرة. والسيوطى : المزهر ٢/ ٢٧٦.

١٢٢- السيوطى : المزهر ٢/ ٤٦٣.

١٢٣- السابق ٢/ ٢٧٧

١٢٤- نفسه ٢/ ٢٧٦

١٢٥- الحجرات : ١٤.

١٢٦- الطور : ٢١.

١٢٧- المزهر : ٢/ ٢٧٦

١٢٨- نفسه ٢/ ٢٧٧.

١٢٩- نفسه ٢/ ٣٨.

١٣٠- د/ كمال بشر : علم اللغة الاجتماعى مدخل ص ٧٥

١٣١- د/ حلمى خليل : العربية والغموض ، دراسة لغوية فى دلالة المبنى على المعنى ص ١٢١ دار المعرفة الجامعية ، ط١، ١٩٨٨م. الإسكندرية .

١٣٢- عبد الله العلايلى : تهذيب المقدمة ص ٢٨٠. ومصطفى الشماع : تيسير الكتابة العربية (كتاب فى تعديل الحرف العربى) ص ٢٦ ، مطبعة العرفان - صيدا، ١٩٤٧م.

١٣٣- متى عقراوى : إصلاح الخط العربى، مجلة المقتطف ، مجلد ١٠٦، ١٩٤٥م، ج٥ ص ٤٣٥-٤٣٦.

١٣٤- مجلة المجمع العلمى العراقى ، المجلد ٤، ج ١، ١٩٥٦ ص ٣٢٤-٣٢٦م.

١٣٥- سيبويه : الكتاب ٢٦٦/١.

١٣٦- انظر د. عبده الراجحى : اللهجات العربية فى القراءات القرآنية الهمز ص ٩٥- ١٠٨، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م.

١٣٧- جبر ضومط : فلسفة اللغة العربية وتطورها. مجموعة مقالات ، نشرها صاحبها في مجلتى (المقتطف والهلال بين سنة : ١٩٢٨ - ١٩٨٨) جاء فى مقال : مواد كلية فى النحو واللعة، ص ١٥٢. وراجع فى ذلك المزهر للسيوطى : ٢٠٧/١ و ٢٠٨.

١٣٨- يوسف سعادة : تعديل القواعد العربية وتسهيلها، ص ١٠، ط١، منشورات مدرسة الحكمة، بيروت، ١٩٤٧م.

١٣٩- السابق نفسه .

١٤٠- عبد الله العلايلى : تهذيب المقدمة اللغوية، ص ١١٤.

١٤١- رياض قاسم : اتجاهات البحث اللغوى الحديث فى العالم العربى، ص٢٨١، لبنان ١٩٠١-١٩٠٦، ط١، ١٩٨٢م.

١٤٢- د/ داود عبده : الماضى والمضارع أيهما مشتق من الآخر ص ٢٧. فى اللسانيات واللسانيات العربية إشراف / ادريس السغروشنى وعبد القادر الفاسى جمعية الفلسفة بالمغرب.، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ١٩٨٧م.

١٤٣- كارل بروكلمان «فقه اللغات السامية» ترجمة رمضان عبد التواب ص ١١٤ مطبوعات جامعة الرياض الرياض ١٩٧٧

١٤٤- د/ داود عبده «الماضى والمضارع أيهما مشتق من الآخر» صفحة ٢٩.

١٤٥- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها صفحة ١٦٧-١٦٩ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

١٤٦- د/ داود عبده «الماضى والمضارع أيهما مشتق من الآخر» صفحة ٣٠.

١٤٧- د/ داود عبده «الماضى والمضارع ايهما مشتق من الآخر» صفحة ٣٩

١٤٨- د/ الطيب البكوش «التصريف العربى» تونس ط/٢ ١٩٨٧م ص ٨٦.

١٤٩- ابن جنى : الخصائص ، ج١ صفحة ٣٧٦ .

١٥٠- د/ الطيب البكوش «التصريف العربى» صفحة ٨٦-٨٧.

١٥١- الخصائص ٣٧٥/١ وانظر المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص ٤٠ وما بعدها.

١٥٢- د/ داود عبده «الماضى والمضارع أيهما مشتق من الآخر» صفحة ٣١

١٥٣- N. Chomsky : Syntactic Structures P. 55, The Hague : Mouton and Co., 1957.

١٥٤- N. Chomsky (1967) the formal Nature of language Appendix to E.H. Lenneberg P. 125, 126.

١٥٥- الخصائص لابن جنى ٣٨١/١

١٥٦- د/ ابراهيم أنيس «فى اللهجات العربية صفحة ١٥٣-١٥٤ ط/٢ من أسرار اللغة صفحة ٣٠ ط/٣.

١٥٧- الخصائص ٢٦٤/١.

١٥٨- المخصص ١٩/١٤.

١٥٩- المزهر ٢٦٠/٢.

١٦٠-ابن قتيبة :أدب الكاتب ٤٦٥، ط ١٣٢٨هـ، القاهرة المخصص ١٤/١٩،٢٠.

١٦١- النهاية ٢/٤١٦

١٦٢- المصدر السابق ٣/١٤١.

١٦٣- المصدر السابق ٣/١٤٢

١٦٤- د/ داود عبده «الماضى والمضارع أيهما مشتق من الآخر» صفحة ٣١-٣٩

١٦٥- د/ محمد عبد الرحمن الريخانى اتجاهات التحليل الزمنى فى الدراسات اللغوية ص ٧٢ دار قباء ١٩٩٨.

١٦٦- الخصائص ١/٣٧٥ المغنى في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص ٤٠ وما بعدها

١٦٧- الخصائص ١/٣٧٩ من أسرار اللغة ط٣ ص ٣٢.

١٦٨- الخصائص ١/٣٧٦

١٦٩- الخصائص ١/٣٨٠.

١٧٠- الكلبى : الأصنام ص ٥٧ نقله د/ إبراهيم السامرائى : (فقه اللغة المقارن) ص ٤٥، دار العلم للملايين بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٧١- الزبيدى : تاج العروس، انظر مادتى (عقد) و(عضد) مصر سنة ١٣٠٧هـ.

١٧٢- د/ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو التيسير دراسة ونقد منهجى ص ٦٧، مطبعة المجمع العلمى العراقي ١٩٨٤.

١٧٣- د/ خديجة الحديثى : أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ص ١٣٥-١٣٦، منشورات مكتبة النهضة ، ط١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥، بغداد.

١٧٤- محمود عباس العقّاد : بين الكتب والناس ص ٤٣٨، بيروت ١٩٦٦م.

١٧٥- عبد الكريم الرعيض : ظاهرة الإعراب في العربية ص ٢٥٢، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ليبيا، ط١، ١٩٩٠م.

١٧٦- ابن جنى : الخصائص : ١/٢٣٤.

١٧٧- السابق : ٣/١٠٠

١٧٨- سيبويه : الكتاب ٢/١٢٩

١٧٩- السابق : ٢/٣٨٤

١٨٠- إبراهيم الأزهرى : مثلثات قطرب ص ٢٩، دار الفتح ، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٨١- محمد الطنطاوى : تصريف الأسماء، ص ٤٩ مطبعة وادى الملوك، ط٥، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م، مصر.

١٨٢- سيبويه : الكتاب ٤/٢.

١٨٣- ينظر شرح الرضى على الشافية ١/١٥٣-١٦٣ .

١٨٤- أبو حيان الأندلسى : ارتشاف الضرب ١/٢٢٣

١٨٥- مجلة المجمع ج١ ص ٣٥

١٨٦- سيبويه : الكتاب ٢/٢١٨

١٨٧- السابق ٢/٢١٦-٢١٧

١٨٨- شرح ابن عقيل ٢/٩٩ - ١٠٢

١٨٩- مجلة المجمع ١/٣٤.

١٩٠- الأنعام : ١٩٤ ، والزمر : ٧.

١٩١- البقرة : ٢٢٢

١٩٢- د/ تمام حسان : الأصول، ص ١٦٤ وما بعدها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

١٩٣- المزهر : ٢/٢٧٦.

١٩٤- د. إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ص ٨٨.

١٩٥- ابن منظور : اللسان مادة (فرغ) .

١٩٦- ابن الأنبارى : الإنصاف ١/١٤٤ وما بعدها ط محيى الدين عبد الحميد.
وينظر شرح الكافية للرضى ٢/٢١٢ وما بعدها، وابن الأنبارى : أسرار العربية ص ٧١-٧٢.

١٩٧- محمد الطنطاوى : تصريف الأسماء ص ٨٥

١٩٨- سيبويه : الكتاب ٢/٣٧٨ - ٣٨٠.

١٩٩- السابق ٢/٢١٤ - ٢١٩، ٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٣-٢٥٥.

٢٠٠- السابق ٢/٢١٤ - ٢١٩، ٢٢٠-٢٢٥، ٢٣٠-٢٣٣.

٢٠١- السابق ٢/٢١٩، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣١-٢٣٢.

٢٠٢- سيبويه : الكتاب ٢/٢١٩-٢٢٦.

٢٠٣- السابق : ٢/٢٢٠-٢٢٢

٢٠٤- ابن سيده : المخصص ١٤/١٤٤

٢٠٥- السابق ١٤/١٣٩

٢٠٦- سيبويه : الكتاب ٢/٢١٥، ٢٢٣-٢٢٦، ٢٣٠-٢٣١

٢٠٧- السابق ٢/٢٢٣ و ٢٢٦

٢٠٨- السابق ٢/٢٢٩

٢٠٩- السابق ٢/٢٢٤ و ص ٢٢٦

٢١٠- المفصل ص ٢٢٦، والكافية ص ٩١، وشرح الرضى علي الكافية ٢/٢٢٠ وتصريف الأسماء : الطنطاوى ص ٨٤-٨٥.

٢١١- ينظر شرح ابن عقيل ٢/١٠٩-١١٠ ، وشرح بدر الدين على الألفية ص ١٧٠-١٧١.

٢١٢- ابن جنى : الخصائص ١/ ٢٦٠، وشرح المفصل ١٠/ ٧٨، وشرح الشافية للرضى ٣/ ١٤٧، والمقتضب ١/ ١٠١

٢١٣- ابن جنى : الخصائص : ١٠/ ٢٦١ وشرح المفصل ١٠/ ٨٠

٢١٤- السابق : ١/ ٢٦١ واللسان (قود).

٢١٥- سيبويه : الكتاب ٤/ ٣٤٩

٢١٦- ابن منظور : اللسان (دوف).

٢١٧- د/ إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ٦٧، ٦٨

٢١٨- سيبويه : الكتاب ٤/ ٣٤٨ وابن جنى : الخصائص ١/ ٢٦٠، ٢٦١.

٢١٩- هود : ١٢.

٢٢٠- انظر شرح الرضى على الشافية ١/ ١٤٣ - ١٥١، وتصريف الأسماء ص ١١٢.

٢٢١- شرح المفصل ٦/ ١٠٨.

٢٢٢- البقرة : ٢٨٠.

٢٢٣- السيوطى : همع الهوامع ٢/ ١٦٨.

٢٢٤- شرح المفصل : ٦/ ١٠٨

٢٢٥- البحر المحيط ص ٣٦٠

٢٢٦- الشعراء ٢٨ والمزمل ٩.

٢٢٧- الكهف : ٩٠

٢٢٨- الكهف ١٦

٢٢٩- الرضى : شرح الرضى على الشافية ١/ ٨٤.

٢٣٠- ابن جنى : الخصائص : ١/ ٢، ٣ وما بعدها.

٢٣١- مجلة المجمع اللغوى ١/٢٢٦

٢٣٢- القاموس المحيط مادة (سجد).

٢٣٣- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٩

٢٣٤- عبد السميع شبانة : القواعد والتطبيقات فى الإبدال والإعلال ص ١٥٠-١٥١، ط٤ ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م، مطبعة الفتوح - القاهرة .

٢٣٥- السابق ١٤٦-١٤٨.

٢٣٦- السابق ١٤٧-١٤٨

٢٣٧- السيوطى : الأشباه والنظائر ١/٢٤، ٢٦ تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٢٣٨- د/ طاهر سليمان حمودة : ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٦٦ الدار الجامعية الإسكندرية ١٩٨٢م.

٢٣٩- د/ فاضل صالح السامرائى : الجملة العربية والمعنى ص ٧٢-٧٣، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٠م.

الفهرست

رقم الايداع ٢٠٠١/١١١٤٥

الترقيم الدولى .I.S.B.N

977-273-236-X